# جامعة بنغازي

## كلية الاقتصاد

## الدراسات العليا

## قسم العلوم السياسية


# تطور العلاقات السورية - الإيرانية وأثرها على مسار التسوية في القضية الفلسطينية (1991- 2009)


**مقدمة من: الطالب:**

سعد حسن موسى بكار العبيدي


**دراسة مقدمه لغرض استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الإجازة العليا "الماجستير" في العلوم السياسية**


**إشراف**

د. عبد الله محمد مسعود الدرسي

**أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية**

**كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي**


**2014**

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية

# تطور العلاقات السورية الإيرانية وأثرها على مسار التسوية في القضية الفلسطينية خلال الفترة من 1991-2009

إعداد
سعد حسن موسى بكار العبيدي
بكالوريوس علوم سياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي 1989-1990

| لجنة الإشراف والمناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| 1 – د. عبدالله محمد مسعود | مشرفاً: | |
| 2 – د. أحمد الزروق الرشيد | ممتحناً داخلياً | |
| 3 – د. وفاء كاظم الشمري | ممتحناً خارجياً | |

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي بتاريخ 2014/06/22م

يعتمد / عميد كلية الاقتصاد.....

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين"

صدق الله العظيم

"سورة الأعراف – الآية 89"

# إهداء

إلى من أخلص لله تعالى بالقول والعمل .

إلى كل مسلم غيور على دينه وأهله .

إلى شهداءنا وشهداء الأمة الإسلامية والعربية الذين قدموا أرواحهم فداء على مذبح الحرية .

إلى من امتدت لهم يد الغدر من أبناء وطننا الحبيب ليبيا نسأل الله أن يتقبلهم جميعاً برحمته ويسكنهم فسيح جناته .

لكل هؤلاء أهدي لهم ثمرة هذا العمل

الباحث

# شكر و عرفان

يطيب لي أن أسجل بأحرف من نور وثيقة عرفان وشكر لكل من وقفوا معي وشدوا من أزري وشجعوني لمواصلة رحلة البحث العلمي، وإن بدت طويلة وبطيئة رغم أشغالي وأعبائي التي وهبني الله إياها أحمده وأشكره على كل ما وهبني سبحانه وتعالى من نعم.

وفي البداية أود أن أسجل عظيم شكري واحترامي إلى أستاذي الجليل الدكتور عبدالله مسعود الدرسي الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الدراسة المتواضعة وتشجيعه لي وحرصه على إتمامها جزاه الله عنا خيرًا . والشكر موصول إلي الأستاذ الدكتور أحمد الزروق عضو لجنة المناقشة والتحكيم لهذه الدراسة ووقفته النبيلة معي لكي أناقش هذه الرسالة ، والشكر موصول للدكتورة وفاء كاظم الشمري والتي وافقت علي تحمل أعباء السفر ومخاطره فجزاهم الله عني خيراً .

وأسجل شكري إلى أساتذتي الكرام والذين كانوا شموعًا أضاءت لنا مشوار الدراسة في جميع مراحلها إجلالا وتقديرا لهم.

ومن باب العرفان أيضًا أن أسجل عظيم شكري وتقديري إلى زملاء وأصدقاء الدراسة وإلى من سابقونا إلى معترك العلم من أصدقائنا جميعًا أدعوا لهم بالتوفيق ليكونوا شموعًا مضيئة لمن بعدهم.

وعودة إلى الذات فإنه يطيب لي أن أذكر أرواح والدي ووالدتي غفر الله لهما، وأخوتي "حاتم، عبد الناصر، عبد الفتاح" أدعوا الله أن يتقبلهم برحمته ويغفر لهم ، فمنهم كانت البداية بدفعهم لي إلى ساحة العلم وتشجيعهم الدائم وبتعففهم في زمن عز فيه التعفف.

وأثني على شقيقي "عادل" الذي كان الدافع والمحفز لكي أكمل هذه الدراسة والذي طالما حلم بها وشغوفًا بأن يرى هذا العمل يخرج للنور فجزاه الله عنى خيرًا.

والشكر موصول إلي أفراد عائلتي جميعاً ، كما أسجل عظيم شكري وامتناني إلى أبنائي بكار شفاه الله ، وأكرم، وعبد الناصر، وابنتي وجدان وزوجتي لحرصهم التام أن أكمل الدراسة وصبرهم عليَ رغم انشغالي عنهم ودعائهم الدائم لي فليوفقني الله لرد الجميل لكل من ساعدني وساندني في رحلتي هذه.

وأشكر كل من لم يتسع المقام هنا لذكرهم من أصدقائي وأحبابي وزملائي وهم كثَر واخشى أن أذكر أحدًا وأنسى أخر فيلومني، وعليه أشكر كل من عرفتهم وعرفوني، وكانت ناوياهم تجاهي حسنة وأمانيهم لي طيبه حتى بالدعاء جزاهم الله عنا خيرًا وليوفقهم الله ليوفقنا جميعا إلى ما فيه الخير والسداد.

**الباحث**

# قائمة المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الآية القرآنية** | أ |
| **الإهـــــداء** | ب |
| **شكر وعرفـــان** | ج – د |
| **الإطار العام للدراسة** | 22-1 |
| **الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية للعلاقات السورية – الإيرانية** | 23 |
| **المبحث الأول:** محددات السياسة الخارجية الإيرانية. | 45-24 |
| **المبحث الثاني:** محددات السياسة الخارجية السورية. | 69-46 |
| **الفصل الثاني: تطور العلاقات السورية الإيرانية.** | 70 |
| **المبحث الأول:** نبذة تاريخية عن جذور التحالف السوري –الإيراني وتداعياته | 90-71 |
| **المبحث الثاني:** تطور العلاقات السورية الإيرانية (1991-2009) | 117-91 |
| **الفصل الثالث: التفاعلات السورية الإيرانية ومسار التسوية فى القضية الفلسطينية (1991-2009)** | 118 |
| **المبحث الأول:** السياسة الخارجية الإيرانية وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي **(1991-2009)** | 139-119 |
| **المبحث الثاني:** السياسة الخارجية السورية وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي **(1991-2009)** | 161-140 |
| **الخاتمة** | 169-163 |
| **قائمة المراجع** | 192-171 |

**ملخص الدراسة :**

شهدت الساحة العربية والإقليمية تغيرات في منظومة العلاقات الدولية والارتباطات السياسية بعد إنتهاء فترة الحرب الباردة لذلك ظهرت قوي جديدة متنافسة علي النفوذ وعلي إمتلاك القدرة لتجعل من الدول الأخرى تنطوي تحت لوائها وإيران وسورية نماذج لتلك الدول .

ومشكلة الدراسة تتمثل في أن تطور العلاقات السورية الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية وظهور قوة مركزية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية أدي إلي قيام تلك القوي المتمثلة بإيران لتكون لاعب مهم في السياسة الإقليمية وفي شؤون المنطقة علي إعتبار أن لها تجاذبات مذهبية في دول تحيط بإيران كالعراق والسعودية والأهم سورية . بحيث أثرت العلاقات ببين إيران وسورية علي مسار القضية الفلسطينية فقسمت المجتمع الفلسطيني لمؤيد لإتفاقية السلام ومحتج رافض تدعمه أيران وسورية وتكمن أهمية الدراسة بأن إيران دولة أقليمية تؤثر وتتأثر بأحداث المنطقة التي تشهد تجاذبات سياسية وعسكرية تلقي بظلالها علي مستقبل القضية الفلسطينية وحاول الباحث الأخذ بالمنهج التاريخي المقارن لتوضيح الرؤي المستقبلية لتلك العلاقة ودور العرب في ذلك وتتبع مسار تطور العلاقة السورية الإيرانية وينطلق الباحث بفرضيه ، أنه لا بد للدولتان من أن تتعامل مع القضية الفلسطينية بدبلوماسية أكثر ولتكون داعم لعملية السلام وخاصة وأن المنطقة العربية تشهد تغيرات جذرية أثرت بشكل كبير علي القضية الفلسطينية وتوصلت الدراسة لنتائج تعطي الصورة الواضحة لإيران الدولة التي تتميز بالتشابك والتعقيد في عملية صنع القرار بفعل تنوع المرجعيات الفكرية للنظام السياسي وهو عكس ما في سورية حيث السلطة مركزية في صناعة القرار ، وأن إيران ذات المد الأيدلوجي الشيعي تجد لها منافس في

المحيط الإقليمي إلا وهي تركيا التي دعمتها دول الخليج لسنوات لتكون لاعب مميز يواجه أيران لذا تحاول أيران عن طريق أصدقائها لعب دور في شؤون المنطقة خاصة وأنها تظهر نظام إنتخابي ديمقراطي منذ الثمانينات وهذا ما لا تشهده المنطقة العربية ، وسورية بحاجة لدعم دول قوية مشابه لها في التوجهات ودعم المقاومة الفلسطينية وحزب الله في لبنان والنتيجة النهائية أن هناك عوامل عديدة ظهرت بعد فترة حرب الخليج الثانية أدت إلي توحيد العلاقة الإيرانية السورية التي كانت تدرك المخاطر المحيطة بها والتي نراها الان .

# الإطار العام للدراسة

# الإطار العام للدراسة

**المقدمة:**

شهد النسق الدولي – منذ مطلع التسعينيات مرحلة جديدة من التطورات على مستوي العلاقات الدولية بعد انتهاء مرحلة الثنائية القطبية، خاصة بعد صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمي ومهيمنة على النسق الدولي، كما كان لتلك التطورات أثرها الواضح علي قواعد السلوك الحاكمة والمنظمة لمجمل هذه العلاقات والتفاعلات، ولعل أبرز ما شهده عالم ما بعد الحرب الباردة، ومع تزعم الولايات المتحدة لهذا النظام الجديد، حيث سعت بعد حرب الخليج الثانية إلى توجيه سياساتها أكثر نحو الشرق الأوسط خاصة مع تولي جورج بوش الابن الحكم عام 2000، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتعزز من التوجه الاستراتيجي لهذه الإدارة نحو المنطقة، كما منحت سياقًا جديدًا للولايات المتحدة الأمريكية لاستئناف سياساتها، واستطاعت بذلك أن تستغل هذا الواقع لكسب التأييد الدولي وبناء تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، ومن ثم تنفيذ مشاريعها الموجهة نحو المنطقة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير. وفي هذا الإطار طرحت قضية الدول المارقة وبدأت حملة مكافحة الإرهاب بأفراده وأنظمته الإرهابية، والتي تشمل دولاً في الشرق الوسط هي سورية وإيران والعراق، وكان هذا محاولة من السياسة الأمريكية لتعميم ذلك على بقية دول المنطقة، إلا أن ذلك شكّل تحديًا كبيرًا لها خاصة على مستوي التفاعلات بين إيران وسورية.[1]

ومن جهة أخرى أحدثت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تغييرات جذرية على مجمل الأوضاع السياسية داخلها، ولم تكن السياسة الخارجية استثناءً في هذا الصدد، خاصة وأن نجاح الثورة الإيرانية كان واحدًا من أهم الأحداث في الشرق الأوسط، إذ كانت لتلك الثورة آثارها العميقة على النظام السياسي الإيراني، وعلى رؤية الإيرانيين للعالم الخارجي، كما كان من شأنها بطبيعة الحال تغير خارطة الحلفاء والخصوم، في البيئتين الدولية والإقليمية، وبالتطبيق، تعتبر العلاقات الإيرانية– السورية من أمتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط منذ أن أعلنت سورية وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام 1980، كما شهدت العلاقات تحول كبير بعد تعثر عملية السلام، ووقف المفاوضات بين سورية وإسرائيل عام 1996.

[1] - مقال في البيان نت – العلاقات الإيرانية بين التعاون والتحالف ، نشر بتاريخ 2007/02/12 . http://ar.wikipedia.org/wiki/

وتعتبر التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من أهم المتغيرات المؤثرة في استمرارية العلاقات الإيرانية- السورية، فبداية لابد من توضيح عناصر أساسية فيما يخص الرؤيتين الإيرانية والسورية للصراع مع إسرائيل، وغالبًا ما تتمحور عناصر الاختلاف حول طبيعة وجود إسرائيل في المنطقة وطريقة التعامل معها. اذ اعتبر النظام الإيراني بعد الثورة الإسلامية 1979 أن تواجد إسرائيل في المنطقة يشكل تهديدًا لأمن الأمة العربية والإسلامية معًا، وانعكس ذلك في قطعها للعلاقات مع إسرائيل وفتح السفارة الفلسطينية محل السفارة الإسرائيلية كتعبير على موقفها، وتعاملت مع الصراع العربي- الإسرائيلي من منطلق أنه صراع حضاري بين الإسلام واليهودية، حيث كان التشدد واضحًا في موقفها من مسار المفاوضات العربية مع إسرائيل خاصة مع المسارين الفلسطيني والأردني.[1]

وبالنسبة لسورية، أوضحت مسيرة المفاوضات التاريخية بينها وبين إسرائيل على رؤيتها وتعاملها مع هذا الصراع حيث تتعامل سورية معه على أنه صراع سياسي يتطلب البحث عن سياسات سليمة بهدف الوصول إلى مصالحها والمتمثلة في دعم المقاومة ضد هذا الاحتلال حيث تعمل الدولتان على مساندة بعض القوي الإسلامية السياسية الرافضة لسياسات الاحتلال في فلسطين من خلال الدعم الذي تقدمه لكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وانعكس ذلك عمليًا في مساندتهما للانتفاضة الفلسطينية وتعبيرها تعبيرًا صارخًا عن رفضها للوجود الإسرائيلي على أراضيها.

هذا إلى جانب دعم كل من سورية وإيران لحزب الله في لبنان مع إدراك السياستين السورية والإيرانية للأدوار التي تلعبها هذه الأطراف والحركات في إدارة عملية التسوية، ومع ذلك فإن ظروف إقليمية ودولية عديدة غيرت الرؤية الإيرانية لمسألة التسوية مع إسرائيل التي كانت ترفضها، وهذا ما انعكس على سياساتها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، ففي اتفاق غزة - أريحا - على سبيل المثال- أكد بعض المسئولين الإيرانيين الرسميين في عدة مناسبات على "**أن طهران وعلى رغم اعتبارها الاتفاق لا شرعيًا ومناقضًا لمصلحة الشعب الفلسطيني إلا أنها ليست بصدد اتخاذ أي خطوة عملية من جانبها لمنعه**".

بالإضافة إلى أن المصالح المشتركة في كثير من الأحيان ساعدت على تعزيز أكثر للعلاقات بين البلدين، وفي بعض الأحيان كانت تتناقض هذه المصالح مع دول أخرى تسعى للضغط على كل من سورية وإيران من أجل إثنائهما عن الوصول إلى مساعيهما، وكان ذلك لوجود عدو مشترك "وهو إسرائيل" أثر كبير في تقوية العلاقات بين البلدين، وبطبيعة الحال كلما يتعرض بلدًا منهما إلى ضغوط أمريكية وإسرائيلية يهب الأخر لمساندته إذ يمكن القول أن إيران وسورية كانتا دومًا في خندق واحد وهو الوقوف

[1] - خالد فياض : (العلاقات العربية الايرانية بين الصراع والتعاون) **السياسة الدولية العدد 127 يناير** 1997ص204

ضد إسرائيل والمخططات الأمريكية في المنطقة وشعورهم بالخطر الخارجي والذي يهدد كلا من البلدين، كما أن القضية الفلسطينية تعد أهم المسائل التي اتحد فيها البلدان، فقد قامت إيران بعد الثورة الإسلامية 1979 بتحول سياسي كبير حين أعلنت حمايتها الكاملة للقضية الفلسطينية في مقابل إدانتها لإسرائيل مشددة على أن القضية الفلسطينية هي قضية العالم الإسلامي، أما سورية، فقد كانت فقد كانت في مقدمة المدافعين عن القضية الفلسطينية وعن حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما جعل إيران وسورية تتكتلان في جبهة واحدة مقابل أمريكا وإسرائيل اللتين تكتلتا في الجبهة المقابلة.([1]) .

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية ، أما الفصل الأول عرض الباحث من خلاله محددات السياسة الخارجية لكل من سورية وإيران من خلال مبحثي ، تناول في المبحث الأول محددات السياسة الخارجية السورية وعملية صنع القرار ، وفي المبحث الثاني تطرق إلى محددات السياسة الخارجية الإيرانية وعملية صنع القرار ، أما الفصل الثاني فتناول الباحث من خلاله معالجة بحثية من تاريخ العلاقات السورية الإيرانية عبر مراحل قبل وبعد الثورة الإيرانية ، ومن ثم مرحلة ما بعد الثورة حتى أواخر التسعينات ، أما عن الفصل الثالث من البحث تم التعرض فيه الى الرؤيتين السورية والإيرانية لعملية التسوية السليمة للصراح العربي الإسرائيلي ومن ثم تم التطرق إلى أثر تطور العلاقات السورية الإيرانية على مسار القضية الفلسطينية وبعد ذلك وصل الباحث إلي خاتمة بحثه كما هي موضحة بالدراسة .

## أولاً : الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة والكتب الصادرة عن موضوع البحث أو الموضوعات المرتبطة به، دليلاً منهجيًا وموضوعياً يعين الباحث على تحقيق أهداف دراسته استكمالاً لجهود سابقيه من الباحثين كما تعينه على اختيار المنهج الملائم في ظل تجارب سابقة، كما أن نتائج الدراسات تفتح آفاقًا جديدة للبحث يعمل على تحقيقها باستخدام أدوات ووسائل منهجية تتناسب مع موضوع دراسته خاصة وأن الحالة الصراعية التي تعيشها شعوب منطقة الشرق الأوسط تحول دون الاتصال المباشر بالمجتمع الإسرائيلي واستخدام أدوات مباشرة تحقق الدقة وإمكانية التعميم من خلالها عن واقع مجتمع الظاهرة، وبالتالي كان من الضروري التعرف على نتائج الدراسات السابقة ومن خلال نقدها بحيث يمكن الاستفادة منها بالخروج بمجموعة من الاستنتاجات المفيدة في متابعة موضوع البحث.

[1] - موقع الحوار المتمدن ( المصالح المشتركة وغير المشتركة بين ايران وسورية من منظور استراتيجي ) العدد2931بتاريخ2010/3/1.

**وسيتم تقسيمها إلى مجموعة قضايا واهتمامات ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بموضوع البحث وبأهداف هذه الدراسة، وقد صنفت هذه الدراسات على النحو التالي:-**

1- دراسة عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009).

تتناول هذه الدراسة العلاقات الإيرانية – السورية باعتبارها من أمتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط منذ أن أعلنت سورية وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام 1980، وذلك في ظل التحولات التي حدثت على الساحة الإقليمية والدولية وذلك بهدف معرفة أسباب متانة العلاقات الإيرانية – السورية، وأسباب استمرارية هذا التعاون المتبادل بين الطرفين، وتتناول الدراسة بداية الخلفية التاريخية للعلاقات الإيرانية – السورية ثم تحليل لمتغيرات البيئة الخارجية لكلا الدولتين، وذلك لمدى ارتباط السياسية الخارجية بالعلاقات الدولية، ومن ثم فهم مخرجات السياسة الخارجية لكل واحدة منهما. كما تتناول الدراسة العوامل المؤثرة في العلاقات الإيرانية – السورية وأخيرًا يتطرق إلى محاولة استشرافية لمستقبل العلاقات بين الدولتين. ويمكن الاستفادة من هذا الدراسة في أجزاء متنوعة من موضوعنا قيد البحث.

2- دراسة عبد الحليم خدام، **التحالف السوري الإيراني والمنطقة**، الطبعة الأولى، (دمشق، مكتبة الأسد الوطنية للنشر والتوزيع، 2010).

يتتبع عبدالحليم خدام البدايات الأولى للعلاقات بين دمشق وقادة الثورة، وكيف كان لرئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان السيد موسى الصدر، الدور الرئيسي فيها، وكيف بدأت علاقة صاحب المذكرات بإيران حتى الاستقرار السوري على توقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي، وإقامة تحالف مع الجمهورية الإسلامية. وكشف أهداف سورية من التحالف مع ايران، التي كان أبرزها إسقاط النظام العراقي الذي وضع دمشق في حال حرب معه في الوقت الذي كان يحارب ايران. وقال خدام: «**رغم التناقض العقائدي بين النظام العلماني في سورية والإسلامي في ايران، فان ذلك لم يؤد إلا إلى ترسيخ التحالف باعتبار أن القضايا الرئيسة لم يكن هناك خلاف حولها**». ثم يتناول الكاتب أبرز المراحل التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل حرب الخليج الأولى والثانية مدعمًا ذلك بالوقائع والوثائق التي تنشر للمرة الأولى، كما يقدم تعريفًا أعمق بالسياسة الإيرانية وآليات عملها وتفكيرها، حيث أنه تناول مرحلة الثمانينات والتسعينيات بالتفصيل لفهم أبعاد وخلفيات استمرار التحالف الاستراتيجي الوثيق بين

سورية وإيران، طبيعة علاقة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد مع الساسة اللبنانيين ومدى ثقته فيهم، ولماذا كان لا يأمن للسياسيين المسيحيين والمسلمين السنة في أغلبهم؟ كما يشير إلى قصة الدخول الإيراني الأوسع والفاعل إلى لبنان خلال الاجتياح الإسرائيلي لأراضيه عام 1982، ويسرد كيفية صعود ونمو النفوذ الإيراني في لبنان وطبيعة المهام التي يقوم بها الحرس الثوري الإيراني في أراضيه، ويسلط الضوء على الآليات التي تدار بها السياسة الإيرانية في المنطقة، والأسس التي بني عليها التحالف بين نظامين يختلفان في الأيديولوجية ويتفقان في المصالح السياسية.

وكذلك يتناول خدام كيف كان الرئيس حافظ الأسد غير قلق من النفوذ الإيراني، ولم يكن في ذهنه طموحات ايران التوسعية، كما يحكي عن الدعم السوري المستمر لـ "حزب الله" باعتبارها السند القوي الداعم له منذ تأسيسه. ويكشف تفاصيل الخلاف بين دمشق والزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وكيف زادته ايران اشتعالا، ويسرد خدام نص محادثة بينه وبين السفير الإيراني في بلاده ضمت عتابا من دمشق إلى طهران وصل إلى حد التساؤل: هل من المعقول أن يكون وزن «حزب الله» لدى ايران أكبر من وزن سورية؟ وفي فصل مهم من المذكرات، يحكي خدام عن محاولات حافظ الأسد وقف الحرب الإيرانية– العراقية في أيامها الأولى بسبب تعنت صدام حسين، وتوقع البعض في الخليج تحقيق العراق لنصر سريع، وهو ما أدى مع أحداث أخرى إلى حدوث خلل في العلاقات السورية – الخليجية وصل في بعض الفترات إلى مرحلة التوتر. ويكشف عن الدور الذي لعبه شخصيًا في تقديم تطمينات لدول الخليج في شأن النوايا الإيرانية تجاهها، ومضمون زيارته لقادتها، وكيف كانت الأجواء في المنطقة وطبيعة العلاقات بين دولها، وكيف كانت المصالحة العراقية – الإيرانية أسهل بكثير من المصالحة بين دمشق وبغداد، ويمكن الاستفادة من هذا الكتاب في فهم واقع العلاقات السورية الإيرانية وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الثاني من دراستنا.

3– دراسة مصطفى اللباد، **العلاقات العربية– الإيرانية**، المؤتمر السنوي الثامن لمركز الدراسات الآسيوية: نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2003).

تحاول هذه الدراسة التطرق بشكل سريع إلى السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية منذ الثورة الإيرانية عام 1979 والتي لم تشهد تحسنا في العلاقات العربية الإيرانية إلا مع مصر والمغرب والأردن في إطار تشابه العلاقات والتحالفات الدولية لهذه البلدان دون أن ترقى إلى مستوى أكثر عملية، كما تناولت العلاقات العربية– الإيرانية في الثمانينات والتي كانت محدودة بغض النظر عن العلاقات

الإيرانية- السورية التي توثقت خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى ذلك تناول البحث العلاقات الإيرانية العربية في التسعينيات مبينًا درجة التفاهم الإيراني السعودي. فقد أصبحت منطقة الخليج في هذه الفترة هي الشغل الشاغل لإيران، وصارت العلاقات مع السعودية أبرز ملامح التوجه الإيراني الجديد مع وجود سورية كشريك هام في منطقة الشرق الأوسط، برغم التراجع النسبي لأهميتها لدى السياسة الخارجية الإيرانية. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الفصل الأول والذي يتناول بالتفصيل تطور العلاقات الإيرانية السورية خلال الثمانينات والتسعينيات.

4- دراسة نفين مسعد، **العلاقات السياسية بين العرب وإيران**، في: جمال زكريا قاسم، يونان لبيب رزق (محرران)، **العلاقات العربية الإيرانية**، (معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).

تعرض هذه الدراسة لجوانب هامة في العلاقات بين الجانبين العربي والإيراني في ظل المتغيرات العالمية خاصة انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبروز القوة الأمريكية وتفاعل السياسة الخارجية الإيرانية في ظل المتغيرات التي حدثت، وتتناول هذه الدراسة أثر حرب الخليج الثانية على التفاعل العربي الإيراني، كما وضحت الدراسة المنظور الإيراني للعلاقات التي يمكن تطويرها مع دول الجوار خاصة العربية، ولهذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها تفسر الموقف الإيراني من بعض قضايا المنطقة العربية وتحديدًا في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية، والتي شهد فيها النظام الإقليمي العربي تطورات كثيرة، فضلا عن التطورات التي شهدها النظام الدولي، وقيام نظام جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يمكن الاستفادة به في الفصل الثالث من دراستنا.

5- دراسة مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان - إيران وولاية الفقيه**، (القاهرة، دار الشروق، 2006).

يتكون الكتاب من خمسة فصول تغطي مختلف أوجه نظرية ولاية الفقيه، فالفصل الأول يغطي الخلفية التاريخية للتشيع وعلاقة الفقهاء بالدولة الإيرانية، ويهتم الفصل الثاني بمبنى ومعني "ولاية الفقيه" وتطور النظرية ودور الخميني في تطوير مفهومها ثم يدرس الفصل الثالث مرحلة الوصول إلى السلطة والتطورات التي أدت إلى استبعاد التيارات الأخرى، ويلقى الفصل الرابع الضوء على انتقال السلطة بعد وفاة الخميني إلى خامنئي وأثر الأخير على النظرية ذاتها وواقع إيران. ويتناول الفصل الأخير دور خاتمي في تطوير الخطاب الديني وتغيير التوازنات السياسية، ثم يعرج إلى التحديات التي تواجهها الجمهورية الإسلامية. ويعتقد الكاتب أن صعود أحمدي نجاد كان تعبيرًا عن إتمام سيطرة المحافظين، بقيادة المرشد خامنئي، على كل من البرلمان والرئاسة.

6- طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة،: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الساقي، 2006).

تناولت هذه الدراسة لسياسات إيران الإقليمية بعد التحولات والتغيرات الدولية التي أعقبت توقف الحرب مع العراق عام 1988، وبعد وفاة "آية الله الخميني" عام 1989، وبعد حربي الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان 2001 والعراق 2003، والحرب الأمريكية المفتوحة على الإرهاب، وتتطرق إلى سعي إيران بكافة الوسائل لمنع نشوء نظام جديد معاد لها يكرر لها التهديد الاستراتيجي السابق الذي تخلصت منه بسقوط النظامين في أفغانستان وفي العراق، والعمل على فرض الواقع بأن تكون القوة الإقليمية الأبرز، كما تناولت الدراسة العلاقات الإيرانية – العربية والتي شهدت مراحل من المد والجزر حيث لعبت التطورات الإقليمية أدوارا أساسية مباشرة في حالات التوتر والتهدئة والاستقرار، كما لعبت التحولات الداخلية في إيران أدوارًا مساعدة على تلك التحولات، وذلك في ظل تعامل المسئولين الإيرانيون مع العالم العربي على أساس أنه عالم إسلامي والإصرار الإيراني على تصدير الثورة، وخاصة في السنوات الأولى من الثورة.

7- بيزن ايزدي، **تقديم وترجمة: سعيد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000).

تناولت هذه الدراسة سياسة إيران الخارجية ومنطلقاتها والعوامل المؤثرة فيها، ومدى تأثير العقيدة الشيعية فها ومعرفة طبيعة النظام السياسي الإيراني، ومصادر اتخاذ القرار، وذلك بالاعتماد على الأفعال لا الأقوال، وإن سياسة إيران الخارجية قد تغيرت بوفاة الخميني عام 1989، وأشارت الدراسة إلى أنه يوجد في إيران عدة هيئات تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام السياسي متعدد الأقطاب، وثمة قوى فاعلة عديدة ترسم سياسة إيران يمكن أن يطلق عليها "**مصادر اتخاذ القرار**"، واستعرضت الدراسة أهم تلك المؤسسات وهي: المرشد أو القائد، وهو أعلى سلطة ومقام في الدولة، وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى، وينبع ذلك من نظرية ولاية الفقيه بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية، ورئيس الجمهورية اعلي منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة، وهو المسئول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، وكذلك مجلس الوزراء، ومجلس الأمن القومي، ومجلس الشورى وهو مجلس تشريعي ورقابي يمارس دورًا هامًا في السياسات الخارجية، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الخبراء، وأخيرا وزارة الخارجية، وتناولت الدراسة الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية التي تتسم بالتخبط وتذبذب المواقف والسياسات وتأثير الإرث الفارسي، وسيطرة العقيدة

الشيعية، وتصدير الثورة، إلى جانب توريط الآخرين، وتشير الدراسة إلى أن معرفة الأسس والأفكار يسهل تفسير المواقف الإيرانية، وربط الأحداث بعضها بعض، حيث أن سياسة إيران الخارجية قد لا تبدو معرفتها أحيانًا بالأمر السهل خاصة في ظل التصريحات الإيرانية التي يتم تضليل الكثيرين بها وتؤدي إلى عدم إدراك السلوك السياسي الخارجي لإيران، وهذه الدراسة توضح الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية، وتظهر أهمية هذه الدراسة في الاستعانة بها كمرجع خاصة في الجزء الخاص بمحددات السياسة الخارجية الإيرانية في الفصل الأول.

8- دراسة خالد رمضان شعبان، **موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010).

تبدأ الدراسة بنبذة تاريخية لعلاقة إيران بالقضية الفلسطينية وأسباب الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية، ثم في الفصل الأول تناول موضوع محددات البنية الإيرانية وموقف إيران من عمليات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية قبل وبعد اتفاق أوسلو، ثم ناقش الفصل الثالث السياسة الفعلية لإيران تجاه انتفاضة الأقصى، وفي الفصل الرابع فقد تعرض لموقف إيران تجاه الفصائل الفلسطينية وبعد فوز حماس بالأغلبية البرلمانية عام 2006. ويرى الباحث أن إعلان الثورة الإسلامية الإيرانية وصمودها لثلاث عقود فائتة أثبت أن الانفتاح الإسلامي والإرادة المجتمعية الهادفة هما نواة للجهاد الإسلامي، وعبرت إيران عن ذلك بشكل مؤكد من خلال دعمها لجزب الله ضد إسرائيل عام 2006، وجهاد الفصائل الفلسطينية، كما أن إيران دعمت بشكل معلن كل الحركات الدينية بالعديد من المليارات وفق الاحتياجات الجهادية لكل مرحلة، علاوة على أنها أخذت على عاتقها مسئولية التأييد للحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، ودعمت بتدريب الكوادر، وشراء الأسلحة، ومن أوجه الاستفادة من هذه الدراسة هو التعرف على واقع التدخل الإيراني في القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتي تعد هدفًا استراتيجيًا في كل حقب الثورة الإيرانية، ووفق العديد من منظومات القيم الإيديولوجية، وعلى مستوى السياسات والأساليب الدبلوماسية، وهذا ما سنتناوله في دراستنا بشيء من التفصيل في الفصل الثالث.

9- دراسة برهان غليون، **الأسدية في السياسة السورية أو دور السياسة الإقليمية في تحقيق السيطرة الداخلية**، في: رضوان زيادة (محرر)، **معركة الإصلاح في سورية**، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006).

قدم الكاتب قراءة متعمقة للدور الوظيفي للسياسة الإقليمية السورية في عهد الرئيس حافظ الأسد ومدى جدوى استمرار هذه السياسة في عهد خليفته بشار حيث يشير إلى التحول الذي قاده حافظ الأسد بعد تبدل الأوضاع الإقليمية والدولية بتصفية ما سماه "الدور الإقليمي السوري"، ومحاولة إيجاد نقاط التقاء مع الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، لكن هذا الوضع قد اختلف في عهد الرئيس بشار حيث حاول النظام بجميع ما يملك من وسائل الحفاظ على ما أطلق عليه "**دور سورية الإقليمي**" من دون أن يدرك ما يعنيه ذلك بالنسبة للهيمنة الأمريكية الصاعدة، الأمر الذي دفع النظام الجديد إلى مواجهة الاستراتيجية الأمريكية التي اتخذت منحي عدوانيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

10- دراسة رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

ينطلق المؤلف من اعتبار أن عملية إعادة بناء السياسة الخارجية السورية قد تمت وفق صراعها مع إسرائيل حربًا أو سلامًا، وتم ترتيب الأولويات السورية وفق هذه السياسة، فالتحالفات الدولية يتم الدخول فيها أو الحوار معها بناء على قربها أو بعدها من هذا العدو كالعلاقة مع الاتحاد السوفييتي سابقًا، والتوازنات والمحاور الإقليمية يجري وتأليفها لمواجهة هذا العدو التاريخي، وكذلك تشكيل جبهة الصمود والتصدي عقب توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد، لذلك يصح القول إن السياسة الخارجية السورية تتحدد وفق الموقف من إسرائيل وموقف العالم منها.

ويناقش أيضًا السياسة الخارجية السورية تجاه إسرائيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي متتبعًا في الوقت نفسه العلاقات السورية – السوفيتية والعلاقات السورية- الأمريكية، والتي لا يمكن تتبعها من دون معرفة الموقف السوري من إسرائيل، وطبيعة العلاقة التي حكمت كلا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل، لكنه يركز بشكل رئيسي على مفاوضات السلام الثنائية التي عقدت بين سورية وإسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وصولاً إلى توقفها في عام 2000 بعد لقاء جنيف الشهير بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس بيل كلينتون، ويعالج في الوقت نفسه المواقف المتبدّلة والمتحوّلة للولايات المتحدة الأمريكية من سورية، بين سعي الأخيرة لإنشاء علاقات جيدة ومتوازنة مع أمريكا، وبين

سعي الولايات المتحدة إلى استجلاب سورية إلى معسكر السلام الذي من شأنه – إن تمّ – أن يرسم خارطة جديدة للشرق الأوسط، وهذا ما يفيد البحث في الجزء الخاص بالسياسة الخارجية السورية تجاه القضية الفلسطينية في الفصل الثالث.

11– فلاينت ليفريت، ترجمة: عماد فوزى شعيبي، **وراثة سورية: اختبار بشار بالنار**، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005).

قدم هذا الكاتب رؤية تحليلية واضحة حول السياسة السورية بعد مرور قرابة أربعة أعوام على تولي الرئيس بشار الأسد الحكم في سورية، محاولا التعرف إذا كان الابن يسير على منهج والده في الحكم، أم أن له رؤية ومنهجًا أخر، وقد أفاد هذا الكتاب في توضيح أهمية سورية إقليميًا والتحديات التي تواجهها، وألقى الضوء على طبيعة النظام السياسي السوري والتركة التي ورثها بشار والتي تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية، كما شرح التحديات الداخلية التي تواجه بشار الأسد كرئيس لسورية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعلى مستوى إدارته للسياسة الخارجية. كما تعرض المؤلف لتغير المحيط الاستراتيجي لسورية منذ بداية عام 2000، حيث انهار المسار السوري الإسرائيلي بشكل فعلي في قمة الأسد – كلينتون في مارس 2000، مما ألغى الإطار الرئيسي لهيكل العلاقات السورية مع إسرائيل والولايات المتحدة، كما سحبت إسرائيل قواتها من الجنوب اللبناني في مايو 2000، وبعد شهر تقريبًا أكد مجلس الأمن عى القرار رقم 242 بانسحابها الكامل من لبنان مما حجم العنصر الأهم في سبتمبر 2000 التي أضافت عناصر جديدة من التحدي والتعقيد لتعامل الرئيس بشار مع المسائل العربية الإسرائيلية، كما تولى الحكم في الولايات المتحدة الرئيس جورج بوش الابن، وبعد ذلك بوقت قصير أصبح شارون رئيسًا لوزراء إسرائيل، ثم وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001، وإعلان الحرب على الإرهاب، الأمر الذي كان له أثرًا كبيرًا على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية. وهذا ما يفيد البحث في الفصل الأول منه عند التطرق لمناقشة السياسة الخارجية السورية ومتغيراتها.

12- حسن نافعة، **التداعيات الدولية**، في: أحمد يوسف احمد وأخرين، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2006).

أفاد هذا الكتاب في إلقاء الضوء على الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، وأوضح مدى اختلافها عن كل الحروب العربية – الإسرائيلية السابقة أولا من حيث الدور الأمريكي في هذه الحرب، حيث لم تكتف الولايات المتحدة بإعطاء الضوء الأخضر لشن هذه الحرب، بل كانت شريكا فيها ومحرضًا عليها، وراعيًا لها، ثانيًا الدور الأوروبي فيها، حيث بدأت الفجوة بين المصالح الأوروبية والمصالح الأمريكية ضيقة لدرجة التلاشي، وباتت إدارة الأزمة أقرب ما تكون إلى عملية توزيع أدوار بين أطراف رئيسية ثلاثة وهي إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ثالثًا موقف الأمم المتحدة من هذه الحرب ودورها فيها.

13- أحمد يوسف أحمد وأخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

يضم هذا الكتاب حصيلة لدراسة شاملة لعملية صنع القرار في أحد عشر بلداً عربياً، تمثل مختلف مكونات الوطن العربي. قام بإعداد هذه الدراسات خبراء مبرزون من خلفيات فكرية وعلمية متنوعة، وجاء مضمونها معبراً عن تكامل الحقول المعرفية، في هذا الميدان المهم من ميادين البحث العلمي الذي تتقاطع فيه علوم الإدارة والسياسة والاجتماع والاقتصاد والإنسانيات. ويتكون الكتاب من اثنى عشر فصلاً، تمثل البلدان موضع الدراسة (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن) بالإضافة إلى فصل ختامي يقارن بين تلك الحالات ويقدم خلاصات ممثلة للقواسم المشتركة في عملية صنع القرار على المستوى العربي العام. وتتناول الفصول التطورات التي لحقت بعملية صنع القرار في الوطن العربي، من حيث بيئة القرار الداخلية والخارجية، وتغير الفاعلين القائمين بصنع القرار، أو أولئك المؤثرين فيه. وفي الفصل الختامي الذي أعدته منسقة ومحررة الدراسة د. نيفين مسعد، تحليل مسهب للتغير في أطراف صنع القرار، مثل الدور المحوري لرئيس الدولة، وتزايد أدوار أبناء الرؤساء، ومحدودية دور السلطتين التشريعية والقضائية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية، والتراجع النسبي لدور الجيش، وبروز دور رجال الأعمال، وصعود الحركات الاجتماعية بالمقارنة مع الأحزاب السياسية، وصعود وتنوع الفاعلين من الخلفية الدينية، بالإضافة إلى فاعلين جدد

كالمرأة وقنوات البث الفضائي، وتشير الدراسة أيضًا إلى تزايد دور العوامل الخارجية في صنع القرار، وافتقاد الطابع المؤسسي لعملية صنع القرار، وتختتم الدراسة باستنتاجات مهمة جدًا تفسر الواقع القائم، وتقدم مؤشرات للمستقبل، ويمكن الاستفادة من هذا المرجع في الفصل الأول وخاصة لفهم عملية صنع القرار في سورية.

14- كمال ديب، **أزمة في سورية.. انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي**، الطبعة الأولى (دار النهار،2013).

يرى المؤلف في كتابه أن أسباب الأزمة السورية خارجية أكثر منها داخلية، حيث يضع أربعة أسباب خارجية وثلاثة داخلية، رغم من اعترافه بمستوى الأوضاع الداخلية المولدة للانفجار. يبدأ كمال ديب الكتاب بفصل تمهيدي حول الظروف الإقليمية المحيطة بسورية منذ تسلم الرئيس بشار الأسد مقاليد الحكم، بالقول "**عندما وصل بشار إلى الحكم اشتعلت في وجهه مجموعة من الإشكالات والملفات احتاجت إلى اهتمام فوري، وشملت ربيع دمشق وملفات لبنان والعراق والانتفاضة الفلسطينية الثانية، إذ لم تمض أسابيع على وفاة حافظ الأسد حتى تصاعدت نبرة عدائية لسورية في لبنان**".

وفي فصل أخر يستعرض تاريخ الصراع السوري-الإسرائيلي، بهدف الدفاع عن رؤيته التي ترى أن إسرائيل جزء رئيسي من أزمة سورية التي بدأت عام 2011 ضمن إطار فكرة المؤامرة الإسرائيلية الدائمة تجاه سورية، فيعتبر أن جوهر الأزمة الراهنة في سورية هو استهدافها كدولة المواجهة الأم للمشروع الصهيوني في المنطقة، ويلخص الصراع السوري-الإسرائيلي منذ 80 عامًا. وبحسب المؤلف كان لإسرائيل يد في كل المعارك الدائرة في أنحاء سورية منذ بدء الأزمة عام 2011، وحتى وراء الكواليس في ديباجة تصريحات المعارضة في الخارج، من دون أن يقدم المؤلف أي دليل أو حجة موضوعية لهذا الاتهام. ولا يكتفي المؤلف بذلك، بل يقول إن إسرائيل وجهت الإعلام والفضائيات ضد النظام السوري، وقدمت الدعم اللوجستي وجندت فلسطينيين وإسرائيليين يجيدون العربية ولا يلفتون الأنظار للمشاركة في المعارك بهدف استهداف المخيمات الفلسطينية في سورية، ويمكن الاستفادة من هذا المرجع في الفصل الثالث في الرؤية السورية تجاه قضية التسوية العربية الإسرائيلية.

15- بهجت قرني، على الدين هلال (محرران)، ترجمة: جابر سعيد عوض، **السياسات الخارجية للدول العربية**، (القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1994).

تناولت هذه الدراسة السياسات الخارجية لعدد من الدول العربية ومنها سورية، مركزة على سلوك السياسة الخارجية من خلال تسليط الضوء على محددات السياسة الخارجية، بالإضافة لتوجهات السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، وعامة، أكدت هذه الدراسة على أن السياسات الخارجية العربية هي في الأساس سياسات إقليمية في توجهاتها وأن هناك علاقة قوية بين السياسات الداخلية والخارجية، وأولت الدراسة اهتمامًا بأثر العوامل الهيكلية والبيئية المحيطة إقليميًا ودوليًا على السلوك السياسي للدولة، وما تمثله هذه السياسة من فرص وعوائق أمام صانع القرار السياسي في الدول العربية، ويعتبر هذا المرجع من المراجع الهامة التي تفيد الباحث في فهم محددات السياسة الخارجية وسلوكها وتوجهاتها بالنسبة لسورية.

16- دراسة سالم حميدة غازي، **أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على تغير مفهوم التسوية السليمة للصراع العربي الإسرائيلي دراسة حالة سورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: قاريونس 1997).

تناقش هذه الدراسة قضية مفهوم التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من خلال وجهة النظر السورية عبر مرحلتين هما: الأولى في ظل وجود الاتحاد السوفيتي، والثانية بعد انهياره، وخلصت الدراسة إلى أن التغير في المفهوم السوري للصراع العربي الإسرائيلي كان من أهم أسبابه انهيار الاتحاد السوفيتي ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في جزئية أثر انهيار الاتحاد السوفيتي والضغط الذي تعرضت له سورية من الخارج لقبول الدخول في مفاوضات التسوية مع إسرائيل، وذلك في الفصل الثالث من البحث.

## ثانياً – مشكلة الدراسة :

تنطلق مشكلة الدراسة في تقديم إجابة للتساؤلات المثارة حولها حيث تستهدف الدراسة تقديم حكم موضوعي أو إجابة موضوعية للتساؤلات المطروحة في الدراسة وهي :

**ما أثر تطور العلاقات السورية– الإيرانية بالإيجاب أو السلب على مسار التسوية فى القضية الفلسطينية (1991–2009)؟**

**ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية تم طرح عدة تساؤلات فرعية وهي محل اختبار هي:**

1. ما محددات العلاقات السورية–الإيرانية؟
2. ما العوامل المساعدة للتقارب السورى _ الإيراني واستمرارية العلاقة بينهما؟
3. إلي أي مدى أثرت العلاقات السورية– الإيرانية على المسار الفلسطيني؟

## ثالثاً – فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن هناك رؤية إيرانية سورية مشتركة إتجاه القضية الفلسطينية ولم تتوقف الفرضية عند هذا الحد فالباحث يفترض أنه لا بعد للدولتان أن تتعامل بدبلوماسية أكثر إتجاه القضية الفلسطينية بعد عملية السلام التي وافق عليها العرب خاصة أن المنطقة العربية تشهد تغيرات سياسية وفكرية أثرت بشكل كبير علي القضية الفلسطينية والفاعلين فيها .

## رابعاً – التعريفات الإجرائية

تعتبر مسألة ضبط وتحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في أية دراسة علمية من الأمور الهامة التي تدعو إليها مجموعة من الاعتبارات التي من أهمها الاعتبار النظري للدراسة في ظل عدم الاتفاق على مفهوم محدد، فضلاً عن تأثر المفهوم بالظروف المحيطة ومن فترة زمنية لأخرى، ومن محلل لآخر، وذلك لتأثره بالميول السياسية أو العقائدية والفكرية التي يعيش في ظلها.

**– العلاقات السورية الإيرانية :**

نقصد بالعلاقات السورية الإيرانية في هذه الدراسة التعاون الثقافي الذي جمع سورية وإيران فترات طويلة، والتعاون الاقتصادي والذي يشكل مجالاً مهما لتطور العلاقات الإيرانية– السورية بالإضافة إلى التنسيق العسكري والأمني والسياسي.

- **مسار التسوية:**

ونقصد به في هذه الدراسة رصد لكل الاتفاقيات وجولات المفاوضات التي عقدت بين الإسرائيليين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين وأطراف النزاع الأخرى وما تمخض عن تلك المفاوضات من نتائج خلال الفترة محل الدراسة.

- **صنع القرار السياسي:**

هو مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل القرار لتفضيل بديل معين أو لتقويم الاختيارات المتاحة، والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار.[1]

- **السياسة الخارجية:**

تعرف السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول، وتعرف كذلك بسلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، نحو دولة أو حدات في المحيط الدولي الخارجي من غير الدولة كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معنية، غير أن هذه التعريفات ركزت على الدولة فقط في التعريف فهناك تعريف أكثر شمولية إلا وهو تعريف د. علي الدين هلال، بأن السياسة الخارجية محل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي.

- **القضية الفلسطينية :**

ونقصد بها هنا دراسة التسويات التي تمت ورصدها خلال الفترة محل الدراسة .

- **عملية اتخاذ القرار:**

مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين، أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة.

- **الحلف:**

هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة، لحماية أعضائه من قوى أخرى معينة، تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء، أو هو تضافر مجموعة من القوى الدولية، خلال فترة زمنية معينة، بهدف زيادة أمن الدول الأعضاء، إذن الحلف هو أداة سياسية يتحقق بها انتظام علاقات القوى الدولية، ويستدعيها مبدأ سياسي هو مبدأ توازن القوى، ويستهدف أعضاءه السعي إلى تامين أنفسهم من عدوان

---

[1] - **لمزيد من التفاصيل حول المناهج راجع:** كمال المنوفى، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987) ص 68.

دولـة أو دول معينـة. التحالفـات السياسـية والاسـتراتيجية يجـب أن تكـون قائمـة علـى المصـالح السياسـية والاقتصادية والمتغيرات الجيوبوليتكية وليس على أساس الأفراد أو المذهب أو الدين أو الحب والكره.

- **الأثـــر:**

هو كل ما يترتب عن فعل معين بغض النظر عن نتائجه سلبًا أو إيجابًا ونقصد به في دراستنا هذه هو الانعكاس الناجم عن تطور العلاقات السورية الإيرانية على القضية الفلسطينية.[1]

## خامساً – أهداف الدراسة :

استطاعت سورية وإيران بناء تحالف دائم على أساس روابط المصالح المتقاطعة والمتداخلة في الشرق الأوسط، ومقاطعتها للولايات المتحدة الأمريكية واستطاع هذا التحالف تجاوز الفروقات الأساسية التي تميز كل واحد منهما عن الأخر، حيث شهدت العلاقات السورية- الإيرانية تطورًا متناميًا منذ أن أعلنت سورية وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق فحدثت تطورات مهمة في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والسياسية والأمنية وغيرها ما بين البلدين والتي بلغت ذروتها بعد اتفاق التعاون عام 1997، الأمر الذي اقتضي معه بذل الجهود للوصول إلى تحليل متعمق للتطورات الأخيرة في هذه العلاقات والتي وصلت إلى أعلى مستويات التعاون، مما انعكس على القضية الفلسطينية وشكّل الدعم لها من الدولتين، ولذلك يستهدف هذا البحث ما يلي:

- الوقوف علي مدي التغيير الذي لحق بالعلاقات السورية-الإيرانية وتأثيره على مواقف الدولتين الداعمة للقضية الفلسطينية بالإيجاب أو السلب وأسبابها.
- معرفة أسباب متانة العلاقات الإيرانية السورية، وسر استمراريتة هذا التعاون المتبادل في ظل التطور الذي تعرفه سورية و إيران وتحديها لكل الضغوطات الدولية، يجعل من الأهمية معرفة الدور الذي تسعي إلى لعبه هذه الدولة أو تلك، ومدى تأثيره على القضية الفلسطينية.
- تهدف الدراسة للتعرف علي الدور الإيراني كفاعل أيديولوجي يجذب الدول والفئات المنطوية تحت لوائه كالعراق وسورية وتنظيمات سياسية وعسكرية مثل حزب الله في لبنان .

---

[1]-غيث عيسى سليمان ،تطور العلاقات الاستراتيجية التركية – الاسرائيلية وانعكاساتها على سورية خلال الفترة من 1991-1998 رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا بنغازي – قسم العلوم السياسية ربيع 2008 ص10

## سادساً- أهمية الدراسة:

**ترجع أهمية الدراسة إلى عدة اعتبارات علمية وعملية وذلك علي النحو التالي:**

### 1)الأهمية العلمية (الأكاديمية):

**تنبع الأهمية الأكاديمية لهذه الدراسة من أربعة اعتبارات وهي :**

- يمثل هذا البحث إسهامًا متواضعًا في دعم المكتبة العربية في مجال الدراسات الإيرانية – العربية عامة والإيرانية – السورية علي وجه الخصوص.
- تعالج هذه الدراسة موضوعا بالغ الأهمية الكشف عن طبيعة العلاقات الإيرانية العربية .
- الجمع بين السياقين النظري والتطبيقي حيث نتناول الموضوع أولا على إثر فهمنا للأسس النظرية للسياسة الخارجية لكل من إيران وسورية، وفي سياق تحديد سمات البيئة الدولية علي اعتبار أن السياسة الخارجية لأية دولة – انطلاقًا من كونها تمثل السلوك الخارجي للدولة – تتأثر بالصورة التي عليها النسق الدولي، وبالتأكيد فإن انتهاء الحرب الباردة قد ألقت بظلالها على السياسة الإيرانية والسورية تجاه القضية الفلسطينية، ناهيك عن أحداث سبتمبر 2001 التي أحدثت نقله نوعية في مجمل هذا السلوك وهذا ما سنتصدى له لاحقًا، فضلا عن أن الدراسة تطمح في إلقاء الضوء على التفاعلات التي تتم بين إيران وسورية بصفة خاصة خلال الفترات محل الدراسة.

### 2 – الأهمية العملية:

أظهر فحص الدراسات الغربية حول الموضوع الحاجة إلى توجه مختلف للدراسة يهم صانع القرار العربي حيث تطرح هذه الدراسة من الناحية العملية موضوعًا شائكًا وبالغ الأهمية في حقل العلوم السياسية بشكل عام ، وفي حقل العلاقات الدولية بشكل خاص في ضوء ما يلي:

- تكمن الأهمية العملية لهذ الدراسة في أنها تبحث في وصف علاقات بين دولتين إقليميتين لهما أهمية استراتيجية بالغة التأثير في الشرق الأوسط في ظل ظهور العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية خلال العقدين الماضيين والتي كان من أهمها انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة ومهيمنة على العالم، وبالتالي ظهور ما عرف بـ "النظام أحادي القطبية".
- تناول الدراسة لموضوع بالغ الأهمية سواء بالنسبة لسورية أو بالنسبة لإيران، يتعلق بكيفية فهم المتغيرات والعوامل المؤثرة على سياسة كلا البلدين وسلوكهما الخارجي تجاه بعضهما البعض، وكيف يتعامل كل طرف مع الطرف الآخر وفق هذا السلوك الذي يتبناه.

- وهناك أهمية تتعلق بالتصورات المتبادلة بين صانعي القرار، وما يمكن أن يفيد ذلك في فهم العوامل التي تؤثر سلبًا أو إيجابًا على العلاقات الثنائية وانسحاب هذه الأمور على العلاقات العربية – العربية، إذ لم يوجه لمثل هذا النوع من الموضوعات بالاهتمام الكافي واللازم.
- تعد سورية من القوى العربية الأساسية في قضايا عديدة منها التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والعلاقات مع إيران التي برزت كقوة إقليمية في المنطقة، وما تفرضه من قضايا وتحديات على النظام الإقليمي العربي.
- استقطبت السياسة الإيرانية تجاه دول العالم الإسلامي عامة، والمنطقة العربية خاصة، اهتمام الباحثين وحظيت بنصيب وافر في دراساتهم، واختلف الباحثون حول تقويم هذه السياسة، إلا أن الغالب على تحليل تلك السياسة الإيرانية يرى أن تمتع إيران ببعض عناصر القوة المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا والموارد الطبيعية، يجعلها تلعب دورًا رئيسيًا في التمدد خارج إطارها الجغرافي لتعيد أمجاد الدولة الفارسية القديمة، وأن التجارب والأحداث التاريخية توضح أن القيادة السياسية الإيرانية لم تكن تفتقر إلى الطموح بغض النظر عن شخصية من يتربع على عرش السلطة في طهران، فقد شعر الشاه – وهو في ذروة قوته– أن السيطرة على الخليج العربي مجرد خطوة نحو دور إقليمي أعظم، يمتد إلى بحر العرب والمحيط الهندي، ولذا فانه منذ أن نجحت ثورة الخميني، وإيران تخطط لإحياء مملكة الفرس القديمة، وتحلم بإقامة دولة إيران الكبرى، تطبيقا لنظرية "**ولاية الفقيه**" التي لا تنسب لنفسها حق قيادة المسلمين في إيران فقط، بل خارج أراضيها أيضًا سواء كانوا يقيمون في دولة إسلامية أو غيرها .
- أصبحت ايران بعد الثورة الإسلامية عام 1979، وتبنيها للفكر الثوري التوسعي، مصدر قلق للعالم العربي من الطموحات الإيرانية، كما أنه بما تملكه من مقومات القوة، يمكنها من أن تساهم في إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة العربية، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الإسرائيلي( أفيغدور ليبرمان) أن إيران تعد العقبة الرئيسية للسلام في الشرق الأوسط، وأنه سيكون من المستحيل حل أية مشكلة في المنطقة بدون التعامل مع برنامج إيران النووي ودعم الجمهورية الإسلامية للجماعات المسلحة المعارضة لإسرائيل، مثل حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية "حماس").
- يعتبر الارتباط الطويل بين إيران وسورية نموذجا للتعاون الاستراتيجي بين بلدين مختلفين من الناحية السياسية والإيديولوجية، وتجمعهما عوامل ومصالح مشتركة ساهمت إلى حد ما في إخراج الدولتين من جو الصراع السني الشيعي الذي تغذيه أطراف خارجية هدفها زعزعة أمن المنطقة وتعميق

الانقسامات بين دولها. ومن هذا المنطلق وجدنا ضرورة توفير سبل كفيلة لجعل العلاقات السورية الإيرانية أكثر إيجابية ونفعية للمنطقة خاصة في ظل الظروف الصعبة والهجمات التي تشن على المجتمعات الإسلامية في المرحلة الحالية والتي يمكن من خلالها الكشف عن مواطن الاختلاف بين العرب وبعض الدول الإسلامية وخاصة إيران، والتي من الممكن أن تغذيها أطراف خارجية هدفها القضاء على أي بادرة للتكتل الإسلامي أو نجاح خط أخر غير الرأسمالية، وما تحمله من قيم تحاول عولمتها بعد نهاية الحرب الباردة.

- تدفع العلاقات الممتدة بين طرف عربي وطرف غير عربي وفاعل أساسي في المنطقة وهو إيران للبحث أكثر في مدى إمكانية تقريب العلاقات لبناء قوة اقتصادية وسياسية وإقليمية متكاملة تكون لها مكانه هامة في المنظومة الدولية، خاصة وأن نجاح الثورة في إيران عام 1979 كان واحدًا من أهم الأحداث الهامة في تاريخ الشرق الأوسط لأنه لم يؤدي لتغيرات في الداخل الإيراني فقط، وإنما كان إيذانًا ببدء لحقبة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية، ومن منطلق هذا التحول يعتبر الارتباط الطويل بين إيران وسورية نموذجًا للتعاون لتشمل المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن ذلك، يأتي بحثنا في إطار محاولة جادة لمعرفة مدي تأثير تطور العلاقات السورية – الإيرانية علي دعم القضية الفلسطينية.
- ومن خلال دراسة هذه الجوانب، يصبح من الممكن رصد تطور العلاقات بين البلدين من حيث مكوناتها ومستقبلها وتحديد وتحليل المؤثرات التي تحدد مسارها.

## سابعاً – منهجية الدراسة:

يتمثل موضوع هذا البحث في الكشف عن التأثير الذي أحدثه تطور العلاقات الإيرانية – السورية علي مسار القضية الفلسطينية في الفترة من (1991–2009)، وعليه، فالدراسة انطلقت من خصوصية العلاقة بين البلدين وقدم الصداقة بينهما في ظل التباعد العربي مع إيران، والذي طرح فكرة دراسة هذه العلاقة بين الماضي والحاضر، ومحاولة لتحليل هذه العلاقة وإظهار العوامل التي ساعدت على استمراريتها وانعكاس هذه العلاقة على القضية الفلسطينية، لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام التلاحم المنهجي نظرًا لأهميته في معالجة موضوع الدراسة وتمثلت المناهج المستخدمة في:

- **المنهج التاريخي:**

يقوم على استقراء الظاهرة السياسية لأنها ليست وليدة البيئة الآنية، وإنما تمتد بجذورها إلى فترات ماضية وهذا ما يساعد على معرفة الخلفية التاريخية لعلاقة الدولتين والوقوف على العوامل التي حكمتها خلال تلك الفترة ومدى تأثيرها على الدولتين، ومن ثم تسهيل فهم حاضر هذه العلاقات ومستقبلها.

- **المنهج المقارن:**

بحكم طبيعة هذه الدراسة فقد كان المنهج المقارن هو المنهج الأساسي الذي سيتم استخدامه فيها وذلك من خلال المقارنة بين موقف النظامين من القضية الفلسطينية وأثر ذلك على العلاقات السياسية بين البلدين، من خلال إبراز أوجه الاختلاف والتوافق وأيضًا بالتحليل والمقارنة على مستوي تأثير المتغيرات الإقليمية في صياغة سياساتهما الخارجية.

**ثامناً – حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية**

ينحصر النطاق المكاني في إقليم الشرق الأوسط، وهو ذلك الإقليم الذي يضم كلا من سورية وإيران، غير أن نطاق الدراسة المكاني يمكن أن يتسع نظرًا لمتطلبات البحث حيث تستهدف الدراسة تأثير العلاقات السورية– الإيرانية على القضية الفلسطينية.

- **الحدود الزمنية (1991–2009):**

سيتم حصر حدود الدراسة في الحقبة الزمنية الواقعة ما بين عام 1991 حتى عام 2009، هي الحقبة المعروفة بمرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك حتى يمكننا تغطية كافة الأحداث التي دارت في محيط العلاقتين السورية والإيرانية، ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة الزمنية إلى العوامل التالية:

- **على المستوى الدولى** تم اختيار عام 1991 تاريخًا لبدء حقبة الدراسة حيث شهد انتهاء الحرب الباردة وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتى و بداية حرب الخليج
- **ثم شهدت تلك الفترة أحداث 11 سبتمبر 2001:** والتي مثّلت لحظة تاريخية فارقة تفصل بين مرحلتين والعالم لن يكون بعدها ما كان قبلها، فلقد كتبت تلك الهجمات غير المسبوقة التي دمرت برجي التجارة العالميين، وجناحًا في مقر وزارة الدفاع الأمريكية "**البنتاجون**"، الأحرف الأولي في تاريخ جديد للعالم وربما يكون من بين ما سجلته هذه الهجمات وضع حجر الأساس لنسق عالمي جديد نوعيًا وليس مجرد نسق مختلف عن الذي سبقه. ولقد تزامنت فترة ما بعد عام 2001 مع وجود

إدارة بوش الابن في الحكم، والتي كان لها عظيم الأثر علي حدوث تحولات جوهرية في مجمل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها، خاصة في ظل هيمنة المحافظين الجدد **Neo Conservatives** علي مواقع صنع القرار في الولايات المتحدة، وأصبح هدف "**مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه**" هو المحور الرئيسي للسياسة الأمريكية، وبالتالي فقد اعتبرت إدارة بوش الابن نفسها في مهمة إنقاذية بعد أن أصبح الإرهاب هو عدوها اللدود خلال تلك المرحلة. جاء ذلك علي إثر ظهور مصطلحات جديدة في قاموس السياسة الخارجية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي خاصة مفهوم الحرب الاستباقية **Preemptive war** ، وكانت كل هذه الأحداث بمثابة عامل ضغط على العلاقات السورية –الإيرانية في الفترة من 2001–2009.

- **علي المستوي الإقليمي:**

- شهدت الفترة قبل بداية عام 1989 وصول رفسنجاني إلي مقاليد الرئاسة في إيران، ووفاة آية الله الخميني وتولي خامنئي منصب الولي الفقيه.
- شهد عام 1990 اندلاع أزمة الخليج الثانية والتي بالإضافة إلى تأثيرها العميق في السلوك العربي بصفة عامة، كانت كاشفة للتغير في السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية بصفة خاصة.
- كما شهدت تلك المرحلة نهاية الفترة الرئاسية الأولي للرئيس الإيراني أحمدي نجاد التي بدأت منذ أغسطس 2005 وحتى نهاية عام 2008، كما غطت مرحلة حكم حافظ الأسد، وكذلك مرحلة حكم الرئيس بشار الأسد.

# الفصل الأول

# محددات السياسة الخارجية

# لكل من سوريه – إيران

**المبحث الأول:** محددات السياسة الخارجية السوريه.

**المبحث الثاني:** محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

# الفصل الأول

## محددات السياسة الخارجية لكل من سورية – إيران

**تمهيد:**

تعد دراسة السياسة الخارجية من الدراسات المهمة في مجال العلاقات الدولية، وذلك لمعرفة ثوابت هذه السياسة وأهدافها، وعوامل تغييرها، والإشكاليات التي تواجهها، وآليات التعامل معها. وجدير بالذكر أن دراسة عملية صنع القرار داخل نظام سياسي ما، تكشف لنا حدود الدور الذي تلعبه المؤسسات القانونية في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع، ومدى فاعلية هذه المؤسسات على أرض الواقع على الرغم من وجودها دستوريًا وقانونيًا وهو مالا تكفله لنا الدراسات السياسية المقارنة أو الامبريقية، وتظهر لنا أيضًا مدى استقرار هذه المؤسسات وقدرتها على الاستجابة للأزمات الداخلية والخارجية بحيث يتم استيعابها وحلّها ضمن أطرها القانونية وبأقل الخسائر السياسية والاقتصادية الممكنة. كما أن معرفة صنع القرار يعطي مؤشرًا توجيهيًا ذا دلالة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والإطار الذي تتعامل من خلاله لمنظور علاقاتها مع دول الجوار ثم علاقاتها الإقليمية والدولية، كما وتتداخل عملية صنع القرار بدور النخب الفكرية والسياسية والعسكرية وتكوينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتتداخل كل هذه العوامل في خياراتها السياسية والاقتصادية التي تعمل عليها وتطبقها.

وتتميز السياسة الخارجية في جميع الأنظمة السياسية لاسيما المحنكة منها والقوية بأن لها قنوات محددة ومحدودة لاتخاذ القرار بشأنها، وبعبارة أخرى أن نفرًا قليلا من المسؤولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يملكون الإمكانية في رسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار بشأنها، لذا نرى بقية المسؤولين وأيضًا المصادر الأخرى في الحكومات الأجنبية ينظمون أعمالهم طبقًا لما يعلنه هؤلاء المختصون في السياسة الخارجية لبلادهم. **ونحاول من خلال هذا الفصل تناول عملية صنع القرار الخارجي لكل من سورية و إيران لما له من تأثير على السياسات الخارجية لكل منهما تجاه القضية الفلسطينية على النحو التالي:**

## المبحث الأول

## محددات السياسة الخارجية السورية وعملية صنع القرار الخارجي

**تمهيد:**

نالت الجمهورية العربية السورية استقلالها في 17 أبريل 1946، بعد رفع انتداب عصبة الأمم تحت الإدارة الفرنسية، ولقد مرت سورية خلال تطورها التاريخي منذ الاستقلال عام 1946 بثلاث مراحل أو ثلاث جمهوريات، الجمهورية الأولى، وهي المرحلة التي أعقبت الاستقلال وحتى قيام الوحدة مع مصر عام 1958، وتتميز هذه المرحلة بالسمة الليبرالية التي وسمت النخب السياسية الراغبة في محاكاة النموذج الفرنسي في بناء الدولة والمؤسسات الدستورية، ولكن قوة النخب الليبرالية هذه سرعان ما ضعفت بسبب كثرة الانقلابات في سورية من جهة، وبسبب انبهار هذه النخب بالتجربة الناصرية في مصر وقدرتها على تحمل الضغوط الغربية من جهة ثانية، ومع حلول عقد الخمسينيات بدأ الوعي السياسي السوري يهجر الرؤية الليبرالية نحو الأيديولوجية القومية والشيوعية، وشمل هذا الانعطاف الأيديولوجي معظم الشرائح السياسية بما فيها الإخوان المسلمين والبرجوازية الإقطاعية اللذان بدآ يتقبلان في خطابهما بعض الاتجاهات اليسارية. وما إن حل عام 1955 حتى سقطت حكومة فارس الخوري، في إشارة واضحة إلى انهيار الجمهورية الأولى وأيديولوجيتها الليبرالية لصالح الأيديولوجية القومية والشيوعية التي ظهرت بشكل سياسي مع الجمهورية الثانية (الجمهورية العربية المتحدة).[1]

ومع دخول سورية الجمهورية الثانية، بدأ نموذج الضباط الأحرار في مصر جذابًا للعسكريين الوطنين في سورية، وذلك من خلال تحقيق المطالب الاجتماعية للمجتمع عبر البناء الفوقي (السلطة) دون الضياع في زواريب السياسة وألاعيبها الديمقراطية. ولكن الجمهورية الثانية تركت آثارًا نفسية وفكرية على النخبة السورية التي وقعت فيما بعد في تناقض عميق مهد لدخول سورية الجمهورية الثالثة (**انقلاب 8 مارس عام**

---

[1]- رضوان زيادة، صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2007)، ص ص 6- 7. **ولمزيد من المعلومات راجع:**

Salik, **Nurġ, Syrian Foreign Policy from Independence to The Baath Party's Accession to Power: 1946-1963,** A Thesis in Partial Fulfillment of The Requirements for the Degree of Master of Science, (Department International Relations, The Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, June 2012).P.P48.

1963) تلك الجمهورية التي حملت في طياتها كل تناقضات النخب السورية المختلفة، فبعد حادثة الانفصال عام 1961 انقسمت النخبة السياسية السورية بين مؤيد ومعارض، لكن صعود النخبة العسكرية ذات التوجهات الأيديولوجية كان لها خيار الحسم باتجاه الانتقال نحو نمط الشرعية الثورية.[1]

وكان انقلاب مارس عام 1963 عنوانًا صريحًا لذلك التحالف القائم بين البعثيين والناصريين، وقاد الانقلاب أمين الحافظ الذي أسس لأول مرة نظام حكم عسكري يساري بالارتباط مع حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي 23 فبراير 1966 قاد صلاح جديد انقلاب عسكري تمخض عنه تولي نور الدين الأتاسي رئاسة الدولة وصلاح جديد رئاسة الحكومة، وحدثت عدة أزمات في قيادة الحزب أضعفت حكومة جديد، وقد أسرع من حدوث هذه الأزمات تلك الصراعات التي احتدمت بين المدنيين والتقدميين الماركسيين بقيادة الأتاسي من جانب، والوطنيين العسكريين المعتدلين بقيادة حافظ الأسد الذي كان وزيرًا للدفاع في حكومة جديد من جانب أخر ثم استغل حافظ الأسد حجة تدخل سورية في الحرب الأهلية في الأردن وانقض على السلطة في نوفمبر 1970.[2]

---

[1]- Cavlak, Mavruk, **Syria's Practice of Pan-Arabism: The United Arab Republic And Changing Poles From Pan-Arabism To Pan-Syrianism,** An Abstract Represented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts, (the Graduate Faculty of Saint Louis University, 2012), P.P 38-40, 58-59.

[2]- صلاح سالم زرنوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب النمط الوراثي، النمط الانقلابى، أنماط أخرى 1950-1985**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993)، ص ص 279- 280.

## أولا: عملية صنع القرار الخارجي:

لقد قام النظام السياسي السوري ومنذ ولادة "**الجمهورية الثالثة**" في عام 1963، على ثلاثة وجوه تشكل الهرم الذي تنتهي وجوهه إلى موقع الرئيس حافظ الأسد، وهذه الوجوه الثلاثة تشكل بنية التسلطية السورية وفي الوقت نفسه تشكل سلسلة من أجهزة الأمان بحيث تمنع بعض أجزاء النظام من الخروج ضد قيادته كما أنها تعطي النظام الغطاء الشرعي والقانوني من خلال إنشاء المؤسسات القانونية التشريعية والسياسية المختلفة.

إن البنية الهرمية للنظام أعطت موقع الرئيس أو بالأحرى قام هو ببناء هذه التركيبة لتعطيه دستوريًا وقانونيًا وواقعيًا موقع الأفضلية المطلقة التي لا ينازعه فيها موقع آخر، إن التهديد لموقع الرئاسة انحسر تمامًا مع نهاية أزمة الثمانينات عندما استطاع الأسد نفسه إعادة ترتيب الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية التي شكّلت تهديدًا لزعامته لصالح موقع الرئيس.([1])

ولقد قام حافظ الأسد بدور بارز ومؤثر في تنظيم سورية منذ وصوله السلطة عام 1970 من خلال حزب البعث الذي لعب دورًا بارزًا ومؤثرًا في الحياة السياسية السورية منذ نشوئه في الأربعينيات إلى وصوله السلطة عام 1963، إذ شملت إصلاحات الرئيس الأسد كل المنظمات الشعبية والمهنية وكل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتم حشدها بما يكفل ولائها السياسي داخليًا وخارجيًا.([2])

---

[1] - رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص21. أنظر كذلك :

**Syria under Bashar (II): Domestic Policy Challenges,** 11 February 2004, International Crisis Group (ICG), Middle East Report N°24, Amman /Brussels, p.p 4-6.

[2] – خيام محمد الزغبي، **العلاقات السورية المصرية 1989-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010)، ص 28، أنظر كذلك : باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997)، ص280.

Bar, Shmuel, **Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview,** Institute for Policy and Strategy, Interdisciplinary Center (IDC), Herzliya, Israel, 2006, P.356.

**وتتمثل صناعة القرار حسب الدستور السوري فيما يلي:**

**1. الرئاسة:**

يبرز الدور المحوري للرئيس السوري على المستويين الداخلي والخارجي استنادًا إلى الصلاحيات الواسعة التي أعطاها له الدستور السوري الذي صدر عام 1973، فبموجبه مدة الولاية سبع سنوات المادة (55) دون أية حدود للمدة، وهو الذي يمارس السلطة التنفيذية ويضعها بالتشاور مع مجلس الوزراء، ويسمي نوابه ورئيس الوزراء ونوابه، ويمكنه إعفائهم من مناصبهم وفقًا للمواد (94، 95)، وهو فضلا عن ذلك الأمين العام لحزب البعث الذي يعطيه الدستور في مادته الثامنة حق قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه القائد العام للجيش والقوات المسلحة (المادة 103 من الدستور) وهو رئيس القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية. وبحسب المهام الملقاة على عاتقه بحسب الدستور يستطيع رئيس الجمهورية تجاوز الصلاحيات التنفيذية إلى التشريعية، فله حق الاعتراض على القوانين التي يتخذها مجلس الشعب لكن بشروط وفقًا للمادة (98) وإلى جانب ذلك، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وفقًا للمادة (103)، فهو قادر على حل البرلمان وفق المادة (107) من الدستور وله الحق في تعيين نائب له أو أكثر، كما له الحق في تعيين رئيس الحكومة ونوابه ووزرائه، وإعلان حالة الحرب (المادة 100) وحالة الطوارئ (المادة 101). ونفهم من جملة الصلاحيات المقدمة للرئيس أنها جعلته المؤثر الرئيسي في عملية صنع القرار الخارجي حسب النصوص الدستورية.([1]) وإضافة إلى ذلك، اعتمد الرئيس منذ وصوله إلى السلطة في بداية السبعينيات على دعم الجيش للتخلص من القيود الإيديولوجية التي يفرضها الحزب، مما ساعد على بروز عدد من الشخصيات الهامة في مجال السياسة الخارجية مثل شخصية وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش، كما استند إلى الحزب والجبهة الوطنية لإضفاء الشرعية على القرارات التي يتخذها، بينما اعتمد على وزارات هامة كوزارة الخارجية والدفاع والاقتصاد في جمع المعلومات التي يبني القرار على أساسها، وبذلك تكونت العملية المؤسساتية لصنع السياسة الخارجية السورية ضمن دائرة من الأجهزة وهي:

---

[1]- عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص 52.

- **أجهزة المعلومات:** المخابرات.
- **أجهزة المشورة:** رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، الجيش.
- **أجهزة خاصة بالتأييد السياسي، وإضفاء الشرعية:** مجلس الشعب، الحزب، الجبهة.([1])

**أسلوب الأسد في صناعة القرار:**

يتمتع الرئيس الأسد بشخصية قوية وسلطة متميزة في إطار النخبة السورية الحاكمة، وتشير السلطات الواسعة التي يتمتع بها بما لا يدع مجالا للشك إلى أنه صانع القرار الرئيسي في البلاد قولا وفعلا([2])، فهو بمثابة المحور أو البؤرة التي تبدأ منها وتنتهي إليها عملية صنع القرار حتى تتم صياغته في شكله النهائي سواء على مستوى الحزب بقيادته القومية أو على مستوى الجبهة الوطنية التقدمية أو على مستوى المؤسسات التنفيذية والتشريعية والمنظمات الشعبية الجماهيرية، هذا ما يبرر لنا اعتماد أقواله وأفعاله ومواقفه كمصادر أولية وأساسية نتوصل من خلالها إلى معرفة منطلقات ومواقف سورية([3])، وفي إطار ذلك أشاد به هنري كسنجر في مذكراته، إذ رأى فيه واحدًا من أعظم رؤساء الدول الذين التقى بهم وقال: "**إن الأسد كان يتفاوض بجرأة وصلابة إلى أن يتأكد أنه حصل على أخر ما يمكن الوصول إليه من تنازلات**".([4]) ويقول كارتر عن الأسد: "**يختلف الأسد عن سواه من الزعماء العرب، في أن وجهات نظره يقررها هو نفسه، وتصدر عن بنات أفكاره، اشتهر وسط الزعماء ببطشه وقسوته على من يعارض سلطته من السوريين، ولكنه لا يسمح بالتدخلات الخارجية في بلاده**".([5])

وبذلك، نجح حافظ الأسد خلال سنوات حكمه في تركيز هذه السلطة بشكل هرمي تلعب فيه البيروقراطية دورًا حاسما في إلغاء الدور التنافسي التعددي لمؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولقد اعتمد حافظ الأسد على رفاق دربه في النضال العسكري، ولذلك شكل الولاء والخلفية العسكرية الجزء

---

[1] - خيام محمد الزغبي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 29- 30.

[2] - ريمون هنيبوش، **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية**، في: بهجت قرني، على الدين هلال (محرران)، ترجمة: جابر سعيد عوض، **السياسات الخارجية للدول العربية**، (القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1994)، ص 625.

[3] - نجاح محمد، **المتغيرات والنظام الدولي الجديد وسورية**، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1995)ص ص 105- 106.

[4]- شارل سان برو، **الخفايا السورية السياسية في الشرق الأوسط من عام 1970 إلى عام 1984**، (د.م، اليان ميشيل، مصر، وزارة الإعلام. الهيئة العامة للاستعلامات، 1984).

[5]- خيام محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28- 29.

غير الظاهر في نمط الدولة المدنية، أما المؤسسات السياسية العلنية كالبرلمان والجبهة الوطنية التقدمية فكانت شكلا وواجهة سياسية خالية من المضمون، حيث اقتصر عمل البرلمان على مصادقة القوانين المطروحة، واقتصر عمل الجبهة على ممارسة النشاط التثقيفي الحزبي. وقد ترافق مع عملية بناء المؤسسات السياسية، إعادة بناء المنظمات الشعبية كاتحاد العمال والفلاحين والنقابات وغيرها على أسس تضمن الولاء الكامل عبر توسيع الإدارة الحكومية والجيش والأجهزة الأمنية، الأمر الذي ساعد على بناء الكوادر البيروقراطية التي ملأت المؤسسات المختلفة.[1]

ومن هنا ظهر دور الأسد كمهيمن في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وان سياسته الخارجية هي انعكاس بالأساس لمطلبه الدائم للأمن القومي وأحيانًا يتشاور مع وزير الخارجية وقيادات أركان الجيش والأمن وبعد اجتماعات حزب البعث كمجلس تعبوي دون أن يشارك في عملية صنع القرار الخارجي، ورغم ذلك حاول الأسد أن يحكم بالتوافق الداخلي بين النخبة بدلا من فرض أراءه.

كما عزز الأسد سلطته المركزية إلى أقصى حد بإنشاء حلقة داخلية مؤثرة لولايته أو ما يعرف باسم الجماعة أو الشلة، اشتملت الحلقة الداخلية على عشرات كبار المسئولين في المجال الدبلوماسي والعسكري والاستخباراتي، وقد انتقاهم الرئيس انتقاء شخصيًا ومعظمهم يربطه بهم تاريخ شخصي وفي بعض الحالات روابط عائلية تجمعهم بالأسد بشكل مباشر. وكان هؤلاء يشكلون شبكة غير رسمية موثوقة تماما لتنفيذ تعليمات الأسد وتعزيز سيطرته المركزية على المواقع الحساسة في الحكومة، نتيجة لما يحصلون عليه من مكاسب من خلال الفساد داخل الدولة، ولقد كانت تلك الحلقة الداخلية تابعة للأسد بشكل واضح طيلة فترة رئاسته، واستطاع الأسد الحفاظ على اتصالات مباشرة ومنتظمة مع هذه الشبكة غير الرسمية، يتلقى منها المعلومات المجزأة ولكن نادرًا ما كان يقابلهم بشكل جماعي.[2]

---

[1]- Ethan, David Like Father, Like Son – Personalized Succession: Bashar Asad and the New Challenges to the Ba'thist State, **The Fletcher School Online Journal for Southwest Asia and Islamic Civilization**, Fall 2008.

[2] – فلاينت ليفريت، ترجمة: عماد فوزى شعيبي، **وراثة سورية: اختبار بشار بالنار**، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 72.

أنظر كذلك :

Reed, Taylor, **Leadership Analysis: Decision Making in Syria**, Thesis in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, (The Faculty of the Josef Korbel, School of International Studies, University of Denver, June 2010), p.p 63-64.

**ومن أهم دعائم استقرار ونجاح حافظ الأسد في تعزيز وممارسة سيطرته على السلطة ما يلي:**

- استخدم حزب البعث كأداة من أجل التعاون الشعبي مع عدد كبير أخر من المنظمات كاتحاد الفلاحين، والاتحاد النسائي.
- استخدام الحزب بشكل اكثر كأداة لفرض سلطة النظام على أجهزة الدولة.
- إضفاء الصفة البعثية على الجيش أو على نحو بديل خلق التكامل بين الجيش والحزب، وذلك بهدف التأكيد على دعم الجيش للنظام السياسي البعثي في سورية بعد عام 1963.([1])

إلا أن رحيل الأسد خلق مجموعة من الأسئلة، وكان أكثر هذه الأسئلة إلحاحا هو من يستطيع ملء الفراغ السياسي في سورية، ولم تستمر هذه الأسئلة طويلا فانتخاب بشار الأسد رئيسًا للجمهورية العربية السورية في عام 2000 وضع حدًا لهذه التساؤلات حيث أن نهج السياسة الخارجية في عهده يعد استكمالا وتطويرًا للنهج السياسي الذي خطه الرئيس الراحل حافظ الأسد خلال عقود عديدة في تعامله مع القضايا القومية والعالمية، وللنظام السياسي السوري ملامح محددة.([2])

وجدير بالذكر أنه لم يترتب على صعود القيادة السورية الجديدة حدوث أي خلافات أو صراعات تضر بصيغة الاستقرار الذي كان موجودًا، ومن أبرز أسباب ذلك، هو قيام هذه القيادة الجديدة بالتوجه القوي نحو اعتماد عملية الإصلاح الاقتصادي كأساس لخطابها السياسي وبالتالي لم تحدث أي خلافات أو صراعات سياسية على غرار ما ظل يحدث في بلدان العالم الأخرى التي تشهد صعود القيادات الجديدة، فمع قدوم الرئيس بشار الأسد نشأ وضع جديد قديم في نفس الوقت ولقد حافظ الرئيس بشار الأسد على سمات النظام كما ورثه عن أبيه، خصوصًا على بنيته الهرمية التي يحتفظ فيها الرئيس بالموقع المهيمن، ولذلك حتى ولم يستطع بشار الأسد أن يأخذ عن أبيه سماته على الفور، فإن الموقع الرئاسي سمح له بسلطة مطلقة على

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 69.

[2] – خيام محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 29. أنظر كذلك :

Reed, Taylor, **Leadership Analysis: Decision Making in Syria**, op.cit, p.p 65-67.

كافة مؤسسات الدولة الأخرى ولن يمكنه من منافسة نفوذه أو حتى منافسته، ولذلك يعود صنع القرار النهائي كما هو الحال في عهد الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس بوصفه مدبر أوجه الهرم الثلاث.([1])

## 2. البرلمان السوري:*

أما الهيئة التشريعية في سورية تتكون من مجلس واحد، وهو مجلس الشعب، ويتكون من 250 عضوًا، وينتخب الأعضاء بالاقتراع الشعبي المباشر لمدة أربع سنوات. أما الحزب الحاكم في سورية فهو حزب البعث العربي الاشتراكي ويشكل مع ثمانية أحزاب أخرى جميعها يسارية تآلفًا يدعى الجبهة الوطنية التقدمية ولها ثلثا مقاعد البرلمان، وكان النظام السياسي مناطًا بحزب البعث الذي اعتبره دستور 1973 "القائد للدولة والمجتمع".([2]) وإذا ما كان دور البرلمان في دول العالم الديموقراطي كلها يعتبر دورًا حاسمًا وضروريًا في صنع القرار، فإن ذلك لا ينطبق على سورية، رغم وجود برلمان يدعي أنه يمثل «شرائح المجتمع كلها من مستقلين وعمال وفلاحين لأنه ومنذ تسلم حزب البعث الحكم في سورية عام 1963، تم تحييد البرلمان، أو ما صار يُعرف بمجلس الشعب لاحقًا، وتم مع الوقت كف يده عن التدخل في الشأن السياسي، وتحول إلى مجرد واجهة يحاكي التجارب البرلمانية في دول العالم، خاضعا للسلطة التنفيذية، وبالتالي جاءت قراراته دومًا لتعبر عن الرغبة السياسية للنخبة العسكرية، وفي قمتها الحاكم المطلق الرئيس السابق حافظ الأسد.([3])

---

[1]- Zisser, Eyal, Bashar Al-Assad: In or Out of the New World Order?, **The Washington Quarterly**, Summer 2005, pp. 115–131, Bar, Shmuel, **Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview**, op.cit, p.p 366-367, 374-375.

*كان لمجلس الشعب السوري دور تاريخي كبير، إذ يعتبر أقدم برلمان في المنطقة العربية، وكان له خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، ثم في فترة ما بعد الاستقلال، دور محوري في الحياة السياسية في سورية، إلا انه مع مجيء حزب البعث إلى السلطة عام 1963 لم تجر أية انتخابات مجلس الشعب حتى قدوم الرئيس حافظ الأسد في عام 1970 الذي عمد بدوره إلى تعيين أعضاء البرلمان في فبراير 1971. وفي عام 1973 أجريت الانتخابات للمرة الأولى، وبعدئذ صارت تعقد مرة كل أربع سنوات بعد أن تقرر أحزاب الجبهة اقتسام المقاعد فيما بينها وحتى عندما رفع الرئيس حافظ الأسد عدد مقاعد البرلمان وزاد عدد أعضاؤه المستقلين إلى 83 فإن حزب البعث والأحزاب المتحالفة معه في الجبهة الوطنية التقدمية حافظت على أغلبية الثلثين، هذا مع ملاحظة أن فرص نجاح النواب المستقلين ظلت محدودة للغاية إذا لم يكونوا على تفاهم كامل مع النظام.

[2] – رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية على القضايا العربية 1997 – 2011**، رسالة ماجستيرغير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012)، ص ص 23–24.

[3]– محمد الدروبي، **مجلس الشعب السوري نستمر هل أنتم موافقون؟**، في: رضوان زيادة (إعداد وتقديم)، **ربيع دمشق: قضايا– اتجاهات– نهايات**، سلسلة قضايا الإصلاح (17)، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 30.

وفي الحقيقة لم يكن الرئيس حافظ الأسد ليطلب من البرلمان أكثر من إضفاء الشكل القانوني والتشريعي الرسمي على سياساته، فلم يمارس البرلمان مهامه الرقابية على الحكومة، ولم يشرف على إدارة القضايا الهامة أو السياسية، لقد حافظ فقط على ممارسة دور لا يتعدى الأداء الإداري والخدمي. وكذلك، لم يدخل بشار الأسد أيضًا أية تغييرات على القوانين المنظمة لانتخابات مجلس الشعب أو أية تعديلات على دوره وأدائه، كل ذلك ترك انطباعاً سلبياً جداً على مدى رغبة النظام في السماح لأعضاء البرلمان بممارسة دورهم الحقيقي في الرقابة والمساءلة والمحاسبة، ولذلك ليس غريبًا أن تكون دائمًا نسبة المشاركة في الانتخابات متدنية جدًا، إذ يعكس ذلك عدم قناعة السوريين بأهمية أو ضرورة هذه المؤسسة.([1])

### 3. وزارة الخارجية:

احتلت السياسة الخارجية السورية مكانة هامة وكبيرة منذ مراحل تاريخية بعيدة، وكذلك لعبت دورًا مهمًا في إطار العلاقات الدولية، ونتيجة لأهميتها وفعاليتها فقد وضعت لها أسس ومرتكزات وأهداف هامة وأصبح لها قوانين تنظمها، والسياسة الخارجية السورية كغيرها من السياسات لا يمكن أن تعمل من فراغ وإنما تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، وتشكل بمجملها الإطار المحدد لهذه السياسة، الذي تعمل ضمنه، ففي مرحلة الحرب الباردة، برع حافظ الأسد في اللعب على وتر المنافسة الأمريكية – السوفيتية لاستباق عزل سورية الدبلوماسي في المنطقة، ولكنه كان راغبا أيضًا في اللعب بصورة منفردة ضد المصالح الأمريكية دفاعًا عن موقع سورية الإقليمي([2])، وكان الموظف التنفيذي الذي اختاره الأسد في هذا الميدان هو عبد الحليم خدام، صديقه من أيام نضالهما في الحركة الطلابية*، وقد كافأه الأسد بوزارة الخارجية التي أصبح

---

[1] – رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] – فلاينت ليفريت، مرجع سبق ذكره، ص 35.

* كان عبد الحليم خدام سنيًا، ولد في 15 سبتمبر 1932 في مدينة بانياس الساحلية، وتخرج من كلية الحقوق بدمشق، وانخرط في العمل السياسي في وقت مبكر، فالتحق بحزب البعث السوري في سن السابعة عشرة، ويعد أحد أبرز مرافقي الرئيس حافظ الأسد ضمن ما سمي بـ"**الحرس القديم**". وقد عمل كمحام ومدير مدرسة قبل أن يدخل في خدمة الحكومة في منصب محافظ للقنيطرة عاصمة الجولان وذلك في عام 1966، وحتى نهاية عام 1967 وخلال حرب إسرائيل على سورية ومصر في 5 يونيو 67 أصدر بيانًا من الإذاعة السورية بصفته محافظا للجولان أعلن فيه سقوط القنيطرة بيد الإسرائيليين وذلك قبل 18 ساعة من سقوطها الفعلي تحت هجوم الكوماندوس الإسرائيلي في حين كانت طلائع الجيش السوري قد وصلت في تقدمها على الجبهة إلى مشارف مدينة طبريا المحتلة، وفي أعقاب إذاعة بيان المحافظ عبد الحليم خدام أصدر وزير الدفاع السوري أمرًا إلى القوات السورية المتقدمة حتى طبريا بالانسحاب الفوري، وهذا الانسحاب العشوائي تسبّب بمقتل عشرات الجنود والضباط بينما سهّل للقوات الإسرائيلية تعقبهم حتى القنيطرة بعد إخلاء الجيش السوري أهم قاعدة له في تل أبو الندى الشاهق الذي يشرف على كامل المنطقة الشمالية من فلسطين وعلى سهل حوران، بعدئذ عُيّن عبد الحليم خدام محافظًا لحماه ثم

فيها بمرور الأعوام رجل الواجهة الأول في الدبلوماسية السورية بعد أن أظهر كثيرًا من الروح القتالية وأغضب كثيرين بأسلوبه المتغطرس ولكنهم يعرفون بأنه أداة فعالة لتنفيذ إرادة الأسد.([1])

وخلال تلك الفترة ارتكزت هذه السياسة إلى عدة مبادئ أهمها تبني مبدأ الحياد الإيجابي واستنادها على الدعم السوفيتي لتحسين موقعها في التوازنات الإقليمية وخاصة تجاه إسرائيل وحلفائها ودعم حركات التحرر والتفريق بين المقاومة والإرهاب، ونجحت حملة الأسد على نطاق واسع في صد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 مقوضًا بذلك اتفاقية السلام الإسرائيلية اللبنانية عام 1983، وجاء دفع القوات العسكرية الأمريكية للخروج من لبنان تحديًا مباشرًا للاستراتيجية المبدئية لإدارة ريجان تجاه المشرق والساحة العربية-الإسرائيلية. وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت سورية أمام واقع جديد كان عليها أن ترسم سياستها بما يتلاءم مع هذا الواقع.([2])

ونظريًا ترسم السياسة الخارجية السورية عبر وزارة الخارجية التي لا تعود إلى رئاسة مجلس الوزراء وإنما تقوم على التنسيق الكامل مع رئيس الجمهورية، فوزارة الخارجية السورية تقوم بتخطيط ورسم السياسة الخارجية وجمع وتحليل المعلومات وتقديمها لوزير الخارجية الذي ينقلها بدوره للرئيس الأسد صاحب القرار النهائي في السياسة الخارجية السورية، كما تقوم وزارة الخارجية بتنفيذ قرارات السياسة الخارجية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات السورية ذات الصلة من قريب أو بعيد بتنفيذ سياسة ما أو قرار معين.([3])

أما عن دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية، فهو يعد الموجّه الأول لأعمالها من النواحي السياسية والتنظيمية، ويشرف على تنفيذ السياسة الخارجية التي يقرها الرئيس بالتشاور مع الأجهزة المختصة، ويتضاءل دور الوزير في حالات الأزمات والحروب لأن الأمر يتطلب موافقة السلطة التشريعية، وهنا يبرز دور الرئيس، أما الأمور الروتينية مثل التصويت في الأمم المتحدة، فيلعب الوزير دورًا هامًا لارتباط ذلك

---

عُيّن محافظًا لدمشق ثم وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية ومن ثم وزيرًا للخارجية قبل أن يخلفه في وزارة الخارجية فاروق الشرع. كما شغل منصب الرئيس بالوكالة مدة 37 يومًا بعد وفاة حافظ الأسد بصفته نائبه الأول، وكان له دور كبير في إخماد الحرب الأهلية والاغتيالات في لبنان التي أشعلها حافظ الأسد في الفترة من 1975 إلى 1990 وقد لعب دورًا مهما في التحضير للاتفاق الثلاثي عام 1985 ولاتفاق الطائف عام 1989، وتولى ملف العلاقات السورية اللبنانية وبعد ذلك حول حافظ الأسد ملف لبنان بيد نجله بشار عام 1998. **راجع:** باتريك سيل، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[1] – باتريك سيل، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[2] –خيام محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] –رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

بمسلمات السياسة السورية تجاه القضايا المطروحة في الأمم المتحدة. وغالباً ما تتسم مواقف سورية إزاء تلك القضايا باستمرارية نسبية، أما إذا كان القرار له سمة أمنية أو عسكرية، فقد ينخفض دور وزير الخارجية، وهنا أيضاً تكون للرئيس الأسد، بحكم كونه القائد العام للجيش والقوات المسلحة ولبعض المؤسسات المعاونة كرئاسة هيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع وأجهزة المخابرات، الدور الأكبر في ذلك.([1])

لقد احتفظ حافظ الأسد لنفسه بقرار السياسة الخارجية بشكل مطلق خاصة خلال فترة المفاوضات السورية–الإسرائيلية المباشرة منذ ما بعد مؤتمر مدريد لعام 1991 وحتى عام 2000، خاصة أن الولايات المتحدة في تلك الفترة كانت تضغط على الأسد للقيام بمبادرات من أجل تشجيع الرأي العام العالمي والسوري وتهيئته لتوقيع اتفاقية سلام محتملة مع إسرائيل، ولذلك أطلق البعض على الدبلوماسية التي كان يمارسها الأسد دبلوماسية الكلمة كلمة، إذ كان يضبط تصريحات المسئولين السوريين وكلماته بشكل كامل ويحتفظ لنفسه وعبر تصريحاته بأي موقف يرغب أن يعلن عنه أو يصرح به وأحيانًا يمد وزير الخارجية الشرع ببعض المبادرات أو التصريحات التي يكون موكلاً بالتعبير عنها لأداء وظيفة أو غاية سياسية معنية.([2]) لذلك، ازدادت أهمية وزارة الخارجية كجهاز مشورة في صنع السياسة الخارجية بعد مشاركة سورية في مؤتمر السلام بمدريد في أكتوبر 1991 بسبب زيادة قنوات اتصالها المباشر مع الرئيس وحاجة الدولة للمهارات التفاوضية مما حسن من دور الدبلوماسيين العاملين في الوزارة.([3]) .

وزاد نفوذ فاروق الشرع في عهد بشار الأسد بحكم علاقته الشخصية معه وفي نفس الوقت علاقاته الجيدة مع المؤسسات الأمنية الأخرى التي كان لها دور في تأمين جو هادئ وسلس لانتقال السلطة، لقد برز دور فاروق الشرع خلال تحضير الولايات المتحدة للحرب ضد العراق، وخلال أزمة العلاقات مع لبنان وبدى منطلقاً في مؤتمراته الصحفية ومطلقاً عدداً من التصريحات التي أثارت حفيظة عدد من المؤسسات داخل جهاز الدولة نفسه لا سيما في موقفه من القرار 1559 الذي وصفه بأنه قرار تافه.

لكن تأثيره في صنع السياسة الخارجية تعاظم حتى بعد انتقاله من موقعه كوزير خارجية إلى نائب للرئيس، وهذا في عرف السياسة السورية عبارة عن ترفيع وتجميد، لكن المرسوم الذي أناط به الإشراف على

---

[1] – خيام محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] - رضوان زيادة، ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] – خيام محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

السياسة الخارجية والإعلامية، وقد صدر في عام 2006 أتاح له عمليًا ممارسة صلاحيات أوسع، وذلك يعكس عمليًا حقيقة عمل السياسة الخارجية السورية القائمة على الأشخاص أكثر من بلورتها في سياسات تحددها وترسم إطار عملها، فعلى الرغم من أن دور نائب الرئيس الجمهورية محدد قانونياً ودستورياً وفق صلاحيات مرسومة فإن دوره خلال فترة الرئيس حافظ الأسد أصبح هامشيًا ولا يقوم بأي دور مؤثر في صنع القرار، ولكن، مع استلام فاروق الشرع لصلاحيات جديدة من رئيس الجمهورية أتاح لموقع نائب رئيس الجمهورية القيام بدور لم يكن ليقم به الموقع ذاته مع شخصٍ آخر غير فاروق الشرع، وبالتأكيد انعكس ذلك على موقع وزير الخارجية – وليد المعلم– الذي عين في موقعه ذلك مع بداية عام 2006 بعد أن سمي نائبًا لوزير الخارجية في عام 2003 كي لا يخضع لنظام التقاعد الوظيفي المعمول به في مؤسسات الدولة العامة بالنسبة لمنصب معاون الوزير.([1])

### 4. التكوين الاجتماعي وأثره على عملية صنع القرار:

على الرغم مما وضعته القوانين والدساتير في سورية إلا أنها تتميز بوجود عناصر رئيسية في المجتمع لها تأثير على عملية صنع القرار الخارجي، ومن أهم أشكال التكوين الاجتماعي التي لها علاقة بالسياسة الخارجية هي: الأحزاب السياسية، والنخبة السياسية، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الضاغطة، وسنتناول أثر كل منها على السياسة الخارجية:

- **النخبة السياسية:**

على الرغم مما تمتع به الرئيس السوري السابق حافظ من وضع متميز في إطار النخبة الحاكمة السورية تتسم عملية صنع القرار بطبيعة جماعية معينة، إذ تتخذ القرارات في إطار دائرة مستقرة نسبيا تضم نخبة عسكرية وسياسية عليا من رفاق الأسد. ومن الصعوبة بمكان تجاهل أيًا منهم أو الاستغناء عنه بسهولة. يأتي على رأس هؤلاء عبد الحليم خدّام الذي لعب دورًا محوريًا في عملية صنع القرار بسبب ولائه للرئيس وكونه شغل منصب وزيرًا للخارجية ثم نائبًا للرئيس للشئون الخارجية خاصة فيما يتعلق بسياسة سورية

[1] – رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

في لبنان. وكذلك مصطفى طلاس* وزير الدفاع، وحكمت الشهابي* رئيس الأركان، والفريق علي عسلان نائب رئيس الأركان، فضلا عن الفريق ناجي جميل، فلقد ظل كل هؤلاء من المقربين للرئيس ومناصريه لفترة طويلة من الوقت.

وإلى جانب هؤلاء تضم الدائرة الضيقة لصنع السياسة رؤساء الأجهزة الأمنية مثل محمد الخولي، وعلي دوبا، ورفعت الأسد شقيق الرئيس، وجدير بالذكر أن القرارات المصيرية والحاسمة خاصة تعد موضع نقاش واتفاق بين أعضاء الدائرة الأوسع لصنع القرار، بما في ذلك رئيس الوزراء ومساعدي السكرتير العام

---

*العماد أول مصطفى عبد القادر طلاس: (11 مايو 1932- )، سياسي وعسكري سوري شغل منصب وزير الدفاع بالفترة من عام 1972 حتى 2004، يعتبر من أبرز المقربين من الرئيس حافظ الأسد ضمن ما سمي بـ "**الحرس القديم**"، ولد في بلدة الرستن في محافظة حمص تلقى دروسه الابتدائية والإعدادية في بلدة الرستن حتى عام 1948، حصل على الشهادة الثانوية – القسم الأدبي في ثانوية الزهراوي في مدينة حمص 1951، انضم إلى حزب البعث منذ عام 1947، انتسب إلى الكلية العسكرية عام 1952، وتخرج كملازم في سلاح المدرعات عام 1954، اشترك في فبراير 1966 في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس أمين الحافظ، وعين بعدها قائدًا للمنطقة الوسطى واللواء المدرع الخامس، أصبح رئيسًا للأركان ونائب وزير الدفاع عام 1968، اشترك في نوفمبر 1970 في الحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد، كان من أبرز مخططي حرب أكتوبر في الجانب السوري، انتخب عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث السوري في المؤتمر القطري السادس في أبريل 1975، عين رئيسًا للجنة الحزبية العسكرية في يناير 1977 لعب دورًا مهمًا في إحباط سيطرة رفعت الأسد على الحكم عام 1984، تقاعد في مايو 2004، له دكتوراه في العلوم السياسية وأخرى في التاريخ، وعدة مؤلفات في السياسة والاستراتيجية والشعر.

*ولد الشهابي عام 1931 في بلدة باب الهوى الواقعة على الحدود مع تركيا في محافظة إدلب شمال غرب سورية، وتلقى دراسته فيها قبل التوجه إلى الكلية العسكرية، وترقى في الرتب والمسؤوليات في صفوف الجيش والقوات المسلحة حيث ترأس الاستخبارات العسكرية منذ بداية السبعينات، كان الشهابي من رفاق الرئيس السابق حافظ الأسد في مرحلة صعوده إلى السلطة، وكان معروفا بولائه الأعمى له، مما خوّله تولي منصب رئاسة الاستخبارات العسكرية بين عامي 1971 و1974، وهو من ذهب إلى واشنطن من أجل التحضير لاتفاق فض الاشتباك مع إسرائيل في بداية عام 1974، ويقال إنه كان وراء إنشاء شبكة التجسس السورية الوحيدة التي عملت في إسرائيل لصالح النظام السوري قبل تلك الحرب التي نال على إثرها منصب رئيس الأركان، وهو المنصب الذي بقي فيه حتى تنحيته قبل وفاة الأسد الأب بعامين حيث أحيل إلى التقاعد كجزء من خطة قيل إنها تهدف إلى تمهيد الطريق لوصول ابنه الشاب إلى رئاسة سورية من دون عوائق من «الحرس القديم»، ولقد عاصر الشهابي فترة حكم الرئيس حافظ الأسد، بدءا من حرب أكتوبر عام 1973 ودخول لبنان في عام 1975 وصولا إلى الصراع مع حركة الإخوان المسلمين في سورية في بداية الثمانينات. وعرف بعلاقاته الوثيقة بأطراف لبنانية كثيرة، وتنسيقه طويلا الشؤون اللبنانية في سورية، كما سبق لمنافسه في الجيش – العماد مصطفى طلاس- أن اتهمه بأنه «رجل أميركا في سورية» لكن الشهابي بقي على ولائه حتى بعد انشقاق نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام عام 2005، ورفض الانضمام إليه، بل أرسل رسالة رسمية عززها بظهور إعلامي قصير أعلن فيه تضامنه مع القيادة السورية. وينسب لابنه الأكبر حازم، الذي يحمل الجنسية الأميركية، دورا في العلاقة الجيدة التي جمعت الأسد بوزير الخارجية جون كيري. وتوفي في 5 مارس 2013.

للحزب، ومستشارو الرئيس، وفي بعض الأحيان، أعضاء القيادة العليا للحزب، وشكلت المؤتمرات العامة لحزب البعث مجالا للمناقشة والموافقة حول الأهداف الرئيسية طويلة المدى لسياسة البلاد. وعلي الرغم من أن القرار النهائي هو قرار الأسد، إلا أنه يعد قائدًا يحترم الاتفاق إلى حد كبير ويضع وجهات نظر معاونيه موضع الاعتبار، وتشير الكثير من الدلائل إلى جماعية عملية صنع القرار.([1]) ثم حل محل العديد من أعضاء الحرس القديم في السنوات الأخيرة ضباط أصغر سنًا مدينون بمراكزهم لرئاسة بشار الأسد، وأهمهم شباب التركس في الثلاثين من أعمارهم مثل آصف شوكت وبهجت سليمان وعبد الفتاح القدسي وماهر الأسد وفراس طلاس، كما تضم الحلقة الداخلية أيضًا العديد من الأعمام من الحرس القديم وهم رجال في الستين من أعمارهم مثل علي أصلان ومصطفى طلاس، وكل هؤلاء علويون ما عدا طلاس وابنه فهما من السنة (مع أن بعض أعضاء الحلقة الداخلية العلوية قد أقاموا روابط زواج أو عمل مع أعضاء من الطائفة السنية بغية توسيع القاعدة الاجتماعية للحكم).([2])

- **حزب البعث السوري:**

يعد من أهم مراكز القوة في الدولة، والذي ساهم في تكوين الأيديولوجية العلمانية للنظام، وصل إلى السلطة في سورية عام 1963، ويعتبر الشريك الأقدم والأكبر في تحالف متعدد الأحزاب يتمثل في الجبهة التقدمية الوطنية، ويلعب هذا الحزب دورًا كبيرًا في دعم الرئيس، ويقع على قمة عملية صنع القرار السياسي في سورية، وفي عام 2000 ساهم الحزب في إعداد بشار لأن ينتخب أمينا عاما للقيادة الإقليمية ويحل محل والده، وبحكم تواجدهم الكبير على الساحة السياسية فلهم تأثير قوي في عملية صنع القرار، وذلك من منطلق تأثيرهم الكبير على عملية تعيين القيادة القطرية للحزب.([3])

- **الجبهة الوطنية التقدمية:**

ولا يختلف دور أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية المتحالفة مع حزب البعث في صنع القرار عن دور حزب البعث كثيراً فضلاً عن تمثيلها وموقعها الشعبي، إذ قامت هذه الجبهة أساساً على ترسيخ أسس النظام

---

[1]- ريمون هنيبوش، مرجع سبق ذكره، ص 627، أنظر كذلك :

, Bar, Shmuel, **Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview,** op.cit, p.p 374-390.

[2] - ميشال ايسينستادت، **من يحكم سورية؟**، في: رضوان زيادة (إعداد وتقديم)، **ربيع دمشق: قضايا- اتجاهات- نهايات**، سلسلة قضايا الإصلاح (17)، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 78.

[3]- عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 53 ، أنظر كذلك :

Reed, Taylor, **Leadership Analysis: Decision Making in Syria,** op.cit, p.67.

الذي أرساه الرئيس حافظ الأسد عبر تحييد أية معارضة محتملة، ولا سيما تلك المجموعات التي كانت تعتبر منافسا تقليديًا للبعث، وتوسيع قاعدة الدعم السياسي للرئيس حافظ الأسد خارج إطار حزب البعث، وتقوم الجبهة بتقديم أسماء مرشحيها للبرلمان أو الحكومة إلى الرئيس الذي يعود القرار إليه في اختيار من سيكون وزيراً أو نائباً من بين أسماء مرشحيها، كما أنه ليس لاجتماعات القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية أي تأثير جوهري في صنع القرار، إذ يقتصر دورها على الدور التثقيفي فحسب. ولقد حاول الرئيس بشار الأسد ومنذ وصوله إلى السلطة ضخ الدماء في الجبهة لإضفاء نوع من الحيوية على الحياة السياسية في سورية عبر السماح لأحزاب الجبهة بفتح مقرات لها في المحافظات وإصدار صحفها وتوزيعها والسماح لها بالنشاط داخل الجامعات، ثم توسيع الجبهة عبر ضم أحزاب جديدة لها كان أبرزها الحزب السوري القومي الاجتماعي. لكن هذه الأحزاب الجديدة كانت عبارة عن انشقاقات أحزاب الجبهة ذاتها. ([1])

- **الطائفة العلوية:**

تعد من الطبقات الاجتماعية الهامة في سورية، والتي لها تأثير قوي على القرارات السياسية للدولة، فقد أنشأ حافظ الأسد خلال فترة حكمه نظامًا يقوم على هيمنة الطبقة العلوية على أهم المراكز القيادية في الدولة خاصة في الجيش والاستخبارات العسكرية وغيرها من القطاعات، وهذه الهيمنة ناجمة عن انتسابه العائلي لهذه الطبقة، وبالرغم من أفضلية هذه الطبقة، إلا أن الرئيسان حافظ وبشار حاولا فتح المجال لبعض الطبقات والجماعات الأخرى لتولي المناصب الرفيعة خاصة من السنة.([2])

- **المجتمع المدني في سورية:**

إن المجتمع المدني في سورية، خاصة الاتحادات المهنية والمنظمات الشعبية والنقابات، يعاني اختراقًا عميقًا من قبل السلطة، وقد جرى تحويلها، خاصة بعد أزمة النقابات عام 1980، إلى منظمات تابعة للدولة، ومجرد أدوات للرقابة على القطاعات المجتمعية التي تمثلها بغية احتوائها سياسيًا، وهو ما جعلها أشبه بالمنظمات شبه الحكومية التي تعمل إلى تنفيذ وتحقيق سياسات النظام بدلا من التعبير عن التطلعات المشروعة للقطاعات والفئات التي تمثلها والدفاع عنها قانونيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

---

[1]– رضوان زيادة، صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 16– 17.

[2] - دانيال بايمن، مضامين تغيير القيادة في العالم العربي السعودية ومصر وسورية، ترجمة: علي حسين باكير، **قراءات عالمية**، العدد (3)، شتاء 2005، ص ص 12–13، أنظر كذلك :

, Bar, Shmuel, **Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview,** op.cit, P. 394.

**•الجماعات الضاغطة:**

وعلى الرغم من أن تأثيرها على القرارات السورية الخارجية ليس كبيرًا إلا أن وجود مثل هذه الجماعات سواء في الداخل أو الخارج سوف يشكل عائقًا وتحديًا للسياسة الخارجية السورية، وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين من بين اهم الجماعات المعارضة للنظام والتي أدخلت على سورية من عام 1977 إلى عام 1982 في جو من عدم الاستقرار والعنف، ولهذه الجماعات امتدادات خارجية خاصة في العراق وتشكل تهديدا حقيقيا للنظام، وفيما يخص رؤيتها للتعاملات الخارجية فإنها تنتقد بشدة مفاوضات السلام مع إسرائيل، وهذا ما يجعل صانع القرار يدرك مدى حساسية قراراته تجاه عملية التسوية.[1]

**•الجيش والمؤسسة الأمنية:**

تعتبر من الدعائم الأساسية للنظام والتي لها تأثير على عملية صنع القرار الخارجي، خاصة إذا تعلق الأمر بحماية الأمن الوطني، والتخطيط لإدارة الحروب مع دولة معينة. وقد كان لهذه المؤسسة دور بارز في سورية، إلا أنه مع مجيء حافظ الأسد استطاع أن يقود هذه المؤسسة وعين بعض القادة الممكن الاعتماد عليهم في إبقائه على السلطة، أما بشار الأسد فلم يحظى بنفس العلاقات مع هذا الجهاز كما عرفها والده، ومع هذا يبقي للمؤسسة العسكرية دور في تنفيذ السياسة الخارجية لأنها تعتبر مركز القوة الذي ترتكز عليه الدولة، وقد كان لها دور كبير على الساحة اللبنانية.[2]

## ثانيًا: السمات العامة للسياسة الخارجية السورية في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة (1991-2009):

### 1.تعقد عملية صنع السياسة الخارجية:

إن معرفة عملية صنع القرار في سورية هي من الجوانب المعقدة بسبب سريتها من جهة وعدم استقرارها على أسس وصيغ قانونية محددة من جهة أخرى تجعل من الصعب فهم توجهاتها الخارجية.

---

[1]- رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 21، أنظر دانيال بايمن، مضامين تغيير القيادة في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 13

Bar, Shmuel, **Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview,** op.cit, P. 397 -399.

[2]- خليل أحمد خليل، **التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص ص 55، 56، باتريك سيل، مرجع سبق ذكره، ص 291، أنظر كذلك :

Bar, Shmuel, **Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview,** op.cit, P. 402.

2. **الهوية والانتماء إلى الأمة العربية:** المتعمق في تحليل السياسة الخارجية السورية يجدها تتميز بالطابع القومي العربي، وقد شكّل هذا المتغير واحد من أهم العوامل المحركة للسياسة الخارجية السورية، فالانتماء للأمة العربية وثقافتها ومنظومة القيم التي شكلها الإسلام، وهذا ما يتطابق مع كل التصريحات التي يطلقها صانع القرار على مستوى علاقاته وتوجهاته نحو محيطه الخارجي، هذا الانتماء ناتج عن اعتزاز سورية بتاريخها الذي كان يشهد على أنها عاصمة الخلافة الأموية، وهذا ما يفسر المكانة السورية لدى الدول العربية عمومًا والإسلامية خاصة، كما يساهم هذا العامل في فهم توجهاتها إزاء هذه الدول فجمعتها بهم علاقات تعاونية ودفاعية خاصة فيما يتعلق بالعروبة والإسلام، ومع حصول سورية على استقلالها وبات انفصالها عن الأردن ولبنان والعالم العربي أمرًا واقعًا أضحت إسرائيل عدوًا على حدودها وعقبة أمام تطلعاتها القومية، ومن هنا، أضفى الشعور القومي بوحدة الأمة العربية وبمعاداة الاستعمار والصهيونية بعدًا ثابتًا في السياسة الخارجية السورية([1])، وانعكس ذلك على المجهودات التي قامت بها منذ انطلاق الحرب العربية الإسرائيلية 1949، وما عرفته من علاقات متميزة مع مصر في تلك الفترة إلى درجة إعلان الوحدة بينهما، واشتد ذلك أكثر في عهد الرئيس حافظ الأسد، وهذا ما يفسر كونه من الزعماء الذين كان لهم دور في الثورة العربية ضد إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية، وهذا ما حافظ عليه ابنه بشار الأسد من خلال دعمه لكل أشكال المقاومة، بما فيها حزب الله، والجهاد الإسلامي، وحماس في فلسطين.

3. على الرغم من تأثر سورية بالقومية العربية ومع هذا فقد نجد سلوكها يتميز في بعض الأحيان بالمرونة والبراجماتية وتتبنى قرارات يمكن القول بأنها عقلانية وتتماشى مع مصالحها الوطنية، وهذا بتكيفها مع البيئة المحيطة بها، وهذا ما يفسر دخولها مفاوضات السلام مع إسرائيل لتحسين علاقاتها مع القوى الكبرى، والتقليل من الضغط الممارس عليها بعد إدراجها ضمن الدول الراعية للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.([2])

---

[1] – ريمون هنيبوش، مرجع سبق ذكره، ص 602.

[2] – عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47– 50– 51، أنظر كذلك :
Cavlak, Mavruk, **Syria's Practice of Pan-Arabism**, op.cit, P.P 54-56.

## 4.تأثير البعد العربي في السياسة الخارجية السورية:

لقد كانت سورية بحق مركز الشعور القومي العربي، فالأسد يؤمن بأن المصلحة القومية تعني كل البلدان العربية باعتبارها جزءًا من الأمة العربية، فيؤكد على وحدة القرار العربي انطلاقًا من وحدة هذه المصلحة([1]) وكانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي تنازلت عن سيادتها باسم العروبة في سبيل قيام الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958، إلا أن الفجوة ازدادت اتساعا بين هذا التصور والسلوك الفعلي للسياسة الخارجية السورية، ففي عام 1963، كشفت الحكومة البعثية عن عدم رغبتها في التضحية بالسلطة واستعادة الوحدة مع مصر الناصرية، وفي عام 1978، فشل مشروع مماثل للوحدة بين سورية والعراق بسبب التنافس بين النخبة الحاكمة في كل منهما([2])، كما انعكس ذلك في جملة الخطابات الرسمية للقادة السياسيين ولرئيس الدولة في العديد من المناسبات، وجاء ذلك صريحا في الخطاب الذي وجهه بشار الأسد في 24 مارس 2006 إلى مؤتمر الأحزاب العربية فقال: "إذا أردنا وضع منهجية للحديث، فسنقول علينا أن نتحدث عن الوضع العام العربي، ثم ننتقل إلى الوضع العام في سورية، ومن ثم ننتقل إلى الأمور الأخرى، لكن في الحقيقة من الصعب الفصل تمامًا بين الوضع في سورية وأي بلد عربي، فالأمور متطابقة"، وهذا ما يوضح المكانة العربية في السياسة الخارجية السورية.([3])

## 5. إعادة صياغة العلاقة مع الولايات المتحدة والتكيف مع النظام الدولي الجديد:

حاولت سورية التكيف مع تحول طبيعة النظام الدولي ومستجداته التي طرأت خلال مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية القطبية، إذ لم يعد من مصلحة سورية الاستمرار في مواجهة السياسة الأمريكية في الوقت الذي بدأت فيه أمريكا تنفرد في قيادة النظام الدولي وإعادة ترتيب أوضاعه بما تمليه مصالحها، لذا كان على سورية أن تعيد بناء علاقتها مع الولايات المتحدة بما يجنبها أخطار التفرد الأمريكي في قيادة العالم وفي نفس الوقت يضمن لها الحفاظ على دورها في المنطقة ومصالحها الأساسية المتعلقة بالصراع مع إسرائيل. بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية حيث برزت ردود الفعل الأمريكية إزاء السياسة الخارجية السورية المناهضة للهيمنة الأمريكية خلال فترة صعود جماعة المحافظين الجدد التي

---

[1] - نجاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 111- 112.

[2] – ريمون هنيبوش، مرجع سبق ذكره، ص 608.

[3]– عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

استمرت طوال فترة ولايتي جورج بوش الابن الأولى والثانية وفي هذه الفترة تبنت سورية لسياسة خارجية تؤكد التمسك بالحقوق المشروعة وهو ما سعت واشنطن لكسره عن طريق الضغوط والعزل الدبلوماسي بما يدفع سورية إلى التراجع وتقديم التنازلات[1]. ولذلك ركزت السياسة الخارجية السورية الجديدة على التجاوب مع الموقف الدولي غير الموات عن طريق:

- **على المستوى الإقليمي:** تعزيز الروابط مع الدول والمنظمات الإقليمية ذات التوجهات المنسجمة مع توجهات دمشق.
- **على المستوى الدولي:** تعزيز الانفتاح الإيجابي عن طريق تبني واعتماد سياسة خارجية تتمسك بالحقوق، وفي الوقت نفسه تتبنى الانفتاح والتعامل الإيجابي، إضافة إلى التخلي المتزايد عن نموذج المجتمع المغلق الذي تتميز به دول الشرق الأوسط خلال حقبة الحرب الباردة مع الحراك الدبلوماسي الخارجي المستمر والمتجدد[2].

6. الاهتمام بالبحث المستمر عن الحلفاء والتكيف المستمر مع تغير التحالفات والارتباطات بهدف التغلب على الانكشاف الاستراتيجي الذي حدث بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك عن طريق بناء التحالفات والروابط مع القوى الإقليمية كتركيا وإيران، فلقد أتاح أسلوب بناء التحالفات المزدوجة لسورية ليس الاحتفاظ بروابطها القوية مع إيران فحسب، وإنما كذلك تعزيز الروابط مع طرفين هامين آخرين هما تركيا والاتحاد الأوروبي ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك التطورات الإيجابية الجارية في العلاقات السورية – التركية، والتطورات الإيجابية الجارية إزاء التقدم في ملف الشراكة المتوسطة وملف علاقات سورية مع الاتحاد الأوروبي. كما أتاحت استراتيجية بناء التحالفات المزدوجة استفادة السياسة الخارجية من مزايا المرونة وعلى وجه الخصوص مع الدول والبلدان العربية التي لها خلافات مع دمشق بحيث كلما

---

[1]- Wallsh, David, Syrian -Alliance Strategy in the Post-Cold War Era: The Impact of unipolarity, **the fletcher forum of world affairs**, vol.37:2 summer 2013, p.p 107-115.

[2] -Shad, Tahir I. & others, Syrian Foreign Policy in the Post-Soviet Era, **Arab Studies Quarterly,** Vol. 17, No. 1/2 (Winter and Spring, 1995), pp. 77-94.

تصاعدت الخلافات كلما أعقبتها فترات التهدئة والتخفيف ومن الأمثلة على ذلك التطورات الإيجابية في ملف العلاقات السورية – السعودية والسورية – الأردنية.[1]

7. **تبني مبدأ السلام كخيار استراتيجي:** لقد دفعت المتغيرات الدولية سورية إلى تبني مبدأ السلام خيارًا استراتيجيًا بهدف استعادة الأراضي العربية التي اجتاحتها إسرائيل عام 1967 بالوسائل السلمية، في الوقت الذي لا يسمح فيه بمواجهة عسكرية، وبناء على ذلك، قبلت سورية الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في 18 أكتوبر 1991 للمشاركة في مؤتمر دولي لحل قضية الشرق الأوسط، وذلك على أساس التمسك بالسلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة (242)، و(338) ومبدأ الأرض مقابل السلام.[2]

8. **دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية:** فكلا القائدين يؤكدان على النهج القومي العربي، وفي اعتقادهما أن الدفاع عن العروبة هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة. وقد اكد حافظ الأسد على مسالة المقاومة سواء كان ذلك ضمن إطار دولته أو في لبنان وفلسطين، وبعد المكاسب التي حققتها إسرائيل في مفاوضات مدريد 1991، حاولت سورية إيجاد نوع من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل والضغط على المفاوض الإسرائيلي، فقدمت الدعم المادي والسياسي لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان، بهدف استنزاف القوات العسكرية والبشرية الإسرائيلية، ودفع صناع القرار السياسي في إسرائيل لتقديم تنازلات سياسية أثناء المفاوضات، وقد أثمرت هذه السياسة عن توقيع اتفاق تفاهم في أبريل 1996 بين الجانبين الإسرائيلي اللبناني برعاية أمريكية- فرنسية، هذا الاتفاق الذي اعترف بشرعية المقاومة، وتكللت هذه المساعي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني في مارس 2000. وأكد مرارًا على أن هناك

---

[1]- Hinnebusch, Raymond, Globalization and Generational Change: Syrian Foreign Policy between Regional Conflict and European Partnership, **The Review of International Affairs,** Vol.3, No.2, Winter 2003, pp.190–208.

[2]- خيام محمد الزعبي، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السورية**، الحوار المتمدن- العدد (2864)، 21 ديسمبر 2009، أنظر الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=196083

فرق كبير بين المقاومة والإرهاب، وهذا ردًا على التهم المنسوبة لبعض حركات المقاومة، وهذا ما عبر عنه بشار الأسد في العديد من لقاءاته عن أن المقاومة الوطنية هي حق مشروع للشعوب المضطهدة.([1])

[1]– عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

## المبحث الثاني

## محددات السياسية الخارجية الإيرانية وعملية صنع القرار الخارجي

**تمهيد:**

لم تختلف الثورة الإيرانية عام 1979 عن الثورات الأخرى اختلافًا كثيرًا، إذ كانت تجسد حركة سياسية بارزة، مرت عبر مراحل طويلة، وبلغت ذروتها في انتفاضات عامي 1978 و1979، وأصابت الثورة العالم بصدمة، وأحدثت تحولا كبيرًا لا يزال يحير الكثير من المراقبين. وقد كان **للخميني** دوراً كبيراً في قيادة تلك الثورة يختلف عن دور لينين في الثورة البلشفية ودور ماو تسي تونغ في الثورة الصينية حيث كان فكر الخميني أحد الأسس التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويظل ذلك الفكر مؤثرًا في النظام السياسي الإيراني رغم تعاقب الرؤساء واختلافهم. ثم جاءت الثورة الإيرانية في عام 1979 لتثور ضد حكم الشاه ، وأضفت تلك الثورة طابعًا إسلاميًا ثوريًا للدولة الإيرانية الفارسية، وقد أعطاها ذك الطابع خصوصية ملحوظة تؤثر على عملية صنع القرار الإيراني، وهذه الخصوصية إنما هي نابعة من خصوصية النظام الإيراني نفسه بتركيبته التي جاءت بها الثورة، هذا النظام الثيوقراطي الذى كون حكومة إسلامية (بعد ثورة على الحاكم) قد أقام نموذجًا مؤسسيًا فريدًا يعكس فكرًا أيديولوجيًا وإسلاميًا قائمًا على أساس مبدأ ولاية الفقيه الذى وضعه الإمام الخميني والذى قاد تلك الثورة وهو المنظر لها واحتل فكره محورًا أساسيًا بها.

وبالتالي فان هذه الأهمية تساعد على التعرف على خصائص الاطار الذى تدور فيه عملية صنع القرار في ايران، كما أن الدستور – الذى تم وضعه من قبل الخميني في 1979 – كان يمثل المحدد الثاني بعد الخميني ذاته (كشخصية كاريزمية) في تحديد علاقات السلطة وتحديد ملامح السياسة الخارجية وكيفية صنع القرار داخل الدولة.

لذا كان علينا دراسة عملية صنع القرار الإيراني ومعرفة أهم القوى والمؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني ودورها في السياسة الخارجية ثم الوقوف على السمات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية.

## أولا: عملية صنع القرار الخارجي في جمهورية إيران الإسلامية:

يعد النظام السياسي الإيراني من النظم الأكثر تعقيدًا في تكوينه الداخلي، فالمسرح السياسي في إيران أشد تعقيدًا مما توحي به صورة الصراع الثنائية على السلطة بين المعتدلين (الإصلاحيين حاليًا) وبين المتشددين، وينعكس هذا الانقسام على كافة أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية حيث أنها تدار بواسطة مجموعة من المؤسسات المختلفة والتي نصّ الدستور على بعض منها ولم ينص الدستور على البعض الآخر، ورغم ذلك فهي موجودة وتمارس عملها بشكل مفعّل، وبالتالي تؤثر في عملية صنع القرار، وقد كان ذلك بسبب أن الدولة والثورة تتداخلان إلى حد بعيد في تشكيل المؤسسات الإيرانية وفى آلية عملها، ونظرًا لتعدد تلك القوى والمؤسسات سنعرض لأهمها وأكثرها فاعلية، وهى: المرشد، والرئيس، ومجلس الشورى، ورغم ذلك فإن هناك فصلا حقيقيًا بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الإيراني رغم ما يمنحه الدستور من صلاحيات للمرشد الأعلى ولكن ينبغي أن تتخذ قرارته من خلال السلطات والمؤسسات.([1]) ونتناول دور كل من المؤسسات الرسمية والقوي اللارسمية في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

**- المصادر الدستورية لاتخاذ القرار في جمهورية إيران الإسلامية:**

**طبقًا للدستور فإن المصادر الرسمية التي لها الحق في إبداء آرائها أو في اتخاذ القرار بشأن السياسة الخارجية هي:**

1. الدستور
2. القائد أو المرشد الأعلى.
3. مجلس الشورى الإسلامي (مجلس صيانة الدستور)
4. الحكومة أو السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء- رئاسة الجمهورية- مجلس الأمن القومي)
5. وزارة الخارجية([2])

---

[1] - محمد إدريس، جدل الإصلاح والسياسة الخارجية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (3)، أكتوبر 2001)، ص 4- أنظر كذلك: على محافظة وأخرين، **العرب وجوارهم إلى أين؟**، سلسلة كتب المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)، ص 251 ، أنظر كذلك :

[2] -Chubin, Shahram, **Iran's national Security policy**, (New York, Washington DC, 1994), p.p 65-67.

**ومن المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار في السياسية الخارجية الإيرانية على التوالي:**

**1. الدستور الإيراني:**

يمثل الدستور الاطار القانوني لعملية صنع القرار الإيراني والذى تم وضعه بعد قيام الثورة في 1979 ثم تم تعديله مرة واحدة فقط في عام 1989، ويعتبر الدستور في كافة النظم السياسية والحكومية في العالم أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي لها كما تتحدد فيه أطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخارجية لكل دولة منها، كذلك الأمر بالنسبة لدستور جمهورية إيران الإسلامية فهو أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخارجية حيث يمثل المرجعية الأصولية للسياسة الخارجية من حيث أنه يوضح الإطار العام لها وأركانها الأساسية ويقدم لها تفسيرًا في مبادئه، وإجابة عن استفهاماتها، ويوجهها، كما تمثل السياسة الخارجية الإيرانية جزءًا من النظام الجمهوري الإسلامي ووجهًا من وجوه السياسة العامة للدولة وأن كليهما يبني على الموازين الإسلامية، والأصول الحاكمة في السياسة الخارجية هي أصول إسلامية، فالدين الإسلامي والمذهب الشيعي يمثلان أسس نظام الجمهورية الإسلامية.([1])

**أصول السياسة الخارجية الإيرانية على ضوء الدستور:**

تعتبر المواد الدستورية ذات تأثير قوي على عملية صنع القرار كونها تمثل المرجع الأساسي الذي يتقيد به صانعي القرار في توجهاتهم الخارجية، وإذا قبلنا بالدستور مصدرًا لاستلهام أصول السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية فنجد أن:

- **مقدمة الدستور:** هي أحد المصادر الغنية للسياسة الخارجية والتي يمكن من خلالها الوقوف على الجهات المؤثرة فيها.([2])
- **نص الدستور:** تعتبر المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من الدستور من أهم محددات السياسة الخارجية حيث توضح المبادئ المذكورة وهي 152، 153، 154، 155، المفاهيم الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية.

---

[1] -Shireen Hunter, Iran between the Gulf and the Caspian basin: strategic and economic implications, **occasional papers No 38**, (Emirates Centre for Strategic studies and research, Abu Dhabi, 2000), P.52.

[2]- السياسة الخارجية الإيرانية وبنية النظام الدولي، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 21، مايو 2002)، ص 45- 46.

- **المبدأ الثاني والخمسون بعد المائة:** تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوى المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة.([1])
- **المبدأ الثالث والخمسون بعد المائة:** إن إبرام أية معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية أو الثقافة والجيش والشئون الأخرى في البلاد أمر ممنوع منعًا باتًا.
- **المبدأ الرابع والخمسون بعد المائة:** تعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة العدل والحق هو حق لجميع شعوب العالم كافة، لذا فإن إيران ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية بقعة من العالم، وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشئون الداخلية للشعوب الأخرى.
- **المبدأ الخامس والخمسون بعد المائة:** تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقًا للقوانين الإيرانية مجرمون وخونة.

**وما يستفاد من هذه المبادئ هو أن جوهر العالمية واللاحدودية واللاقومية وإسلامية الأهداف قد يتم تكريسه في إسعاد الإنسان في كل المجتمعات البشرية وجعله هدفًا للسياسة الخارجية الإيرانية.([2])**

## 2. القائد أو المرشد الأعلى:

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس ليس المرجع الوحيد الذي يقرر سياسات الدولة كما هو معروف في بعض الدولة، وهذا ما يجعل من الصعب فهم عملية صنع القرار الخارجي إلا من خلال فهم فلسفة النظام الإيراني الذي يعتمد على نظرية الولي الفقيه حيث يضع الدستور الإيراني الولي الفقيه أو ما يعرف خارج إيران بـ "**المرشد الأعلى**" بمثابة الرجل الأول في الحكم ورأس هرم النظام السياسي في الدولة، فهو المحور الذي يتلاقى حوله مؤسسات النظام ككل وهو المؤسسة الأم التي تهيمن وتسيطر عليه جميعًا. ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الراحل آية الله روح الله الخميني التي هي ولاية

---

[1] – عبد الله يوسف سهر، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 132، أكتوبر 1999)، ص 18.

[2] – فاضل رسول، **العراق– إيران: أسباب النزاع**، كتب مترجمة (798)، الهيئة العامة للاستعلامات، 1992، ص46.

الفقيه، نشأت هذه الولاية إعمالا للمادة (110) من دستور عام 1979 - وهي المادة التي حدثت فيها تعديلات في الدستور التكميلي 1989- وتوضح لنا هذه النصوص مدى قوة وتأثير القائد على عملية صنع القرار، فولاية الفقيه تبرز لنا أهمية دور رجال الدين في صياغة السياسات الخارجية الإيرانية وتوجيهها.([1])

فمبدأ ولاية الفقيه هو ميراث إسلامي استندت عليه الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني لكي يحكم الناس بالقانون والعدل والشريعة الإسلامية، فمنصب المرشد هو المؤسسة الأعلى فوق جميع أجهزة النظام الأخرى، وتعتبر نظرية ولاية الفقيه([2]) من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فلا يستقيم النظام إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها وذلك وفقًا للدستور، وهى تعكس إيمان الخميني بقوة في أن الإسلام لا يحتوى على قواعد وأحكام عامة تتعلق بإدارة المجتمع ولكنه يؤسس شكلا محددًا للحكم. ولذلك، يقف حاليًا مرشد الثورة الإيرانية - آية الله علي خامنئي- على رأس هيكل نظام صنع واتخاذ القرار السياسي في إيران([3])، باعتباره الولي الفقيه الذي يجمع بين الزعامتين الدينية والسياسية، وصاحب القرار النهائي في كل

---

[1] – تدور نظرية ولاية الفقيه حول من يمتلك المبرر الشرعي والأساس الفلسفي لتولي الإمامة (ممارسة الحكم) في المجتمع الشيعي في فترة الغيبة الصفري للإمام التي بدأت بغيبة المهدي عام 620 م، وعلي هذا الأساس يستعمل في إيران مصطلحا مرشد الثورة، الولي الفقيه كمترادفين، ولمزيد من التفاصيل راجع: محمد رضا وصفي، الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة، شؤون الأوسط، (مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد( 123)، 2006)، ص ص 138– 142 ، أنظر كذلك :

Abrahamian, Ervand, Khomeinism: **Essays On Islamic Republic,** (London, University Of California Press, 1993 ) .

, Mohsen, Milam. M, **the Making of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic,** (Boulder, co: West Review Press, 1994), p 262.

[2] – راجع: دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989، تم التصديق عليه أول مرة 1979، وتم التصديق عليه بعد التعديل عام 1989، (بيروت، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، د . ت)، ملحق في: نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 304– 306 ، حول الولي الفقيه: الميلاد والنشأة، راجع: فهمي هويدي، إيران من الداخل، ( القاهرة، مركز الأهرام للتنمية والنشر،1988)، ص 89 – 108.

[3] - وقد كان مفترضا أن يكون آية الله العظمي حسين علي منتظري خليفة الخميني، غير أن منتظري انتقد بعض الممارسات الحكومية واعتبرها عارا علي الثورة، مما دفع الخميني إلي إرغام منتظري علي الاستقالة في مارس 1989، وقد تلت ذلك أزمة خلافة، إذ تنص المادة ( 109) من الدستور علي ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد قادرا علي الإفتاء، وباستبعاد منتظري لم يعد هناك خلفاء مناسبون من بين صفوف علماء الدين المسيسين، ولذلك أمر الخميني بإلغاء هذه المادة بصورة قانونية، ولم يعد الدستور المعدل 1989 ينص علي ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد أو أن يتم اختياره من بين علماء الدين الأرفع درجة، وحتى وفاة الخميني لم يكن لقب خامنئي إلا حجة الإسلام، فلم يكن آية الله أو فقيهًا، لذلك قام المجلس بترقية خامنئي درجة في هرم العلم الديني ورفع رتبته إلي آية الله، بصدد ذلك راجع، Oliver, Roy, the Crisis of Religious Legitimacy in Iran, **The Middle East Journal**, Vol (53), No (2), Spring 1999), p p 207 – 212.

, Edward. Shirley G, **Fundamentalism In Power: Is Iran's Present Algeria's Future?** (Foreign Affairs, Vol (74), No (3), May/ June, 1995).

الأمور السياسية والاستراتيجية، خاصة ذات الصبغة المصيرية والمؤثرة على صلابة النظام السياسي الديني الحاكم واستمراره، مثل القرارات المتعلقة بمسائل الحرب والسلام، فمفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه أوسع بوصفها القاعدة الفلسفية التي قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستوري حولها،([1]) ولذلك، يعد منصب القائد واقعيًا أعلى منصب في اتخاذ القرارات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية، وقد أثبتت التجربة العملية ذلك كثيرًا على النحو التالي:

يضع الدستور الإيراني الولي الفقيه أو قائد الثورة الإسلامية أو ما يعرف خارج إيران بالمرشد الأعلى بمثابة الرجل الأول الرئيسي الذي تتلاقى حوله مؤسسات النظام ككل وهو المؤسسة الأم التي تهيمن وتسيطر عليها جميعًا،([2]) وتعد ولاية الفقيه أهم مصادر السياسة الخارجية، فمبدأ ولاية الفقيه هو ميراث إسلامي استندت عليه الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني لكي يحكم الناس بالقانون والعدل والشريعة الإسلامية.([3])

ولكن حدود سلطة الولي الفقيه ونطاقها بالنسبة للسياسة الخارجية ينطوي على أهمية كبيرة لأن مفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه بوصفها القاعدة الفلسفية التي قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستوري حولها، ودوره في السياسة الخارجية يأتي من تساؤل رئيسي يدور حول: لمن تعطى الأولوية في حالة التعارض بين قرارات الإمام الصادرة عنه سواء بالقول أو الفعل أو بالإشارة – بوصفها

---

[1]- Crabb. Jr, Cecil , The Impact of Islamic Thought Upon Political Ideology and Behavior, **The Journal of Politics** , Vol ( 48), No ( 4) , Nov, 1986, p.p 1065 – 1072.

[2] – موسي الموسوي، **ثورة الخميني: الثورة البائسة؟**، ( بدون ناشر، بيروت، 1989)،ص ص 49 – 52 ، محمد السعيد عبد المؤمن، **العمامة والعباءة في السياسة والحكم**، ( الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995)، ص ص270 – 272 – وأنظر كذلك ، يحيي داود عباس، قراءة في كتاب النظام السياسي الإيراني، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (87)، أكتوبر 2007 )، ص 31 .

**الولي الفقيه.... الدور والصلاحيات**،

http://www.aljazeera.net/news/pages/3503ddfd-23e1-4359-a989-2763a63cfcf0

, Hoogluiid, Eric, **Twenty Years Of Islamic Revolution: Political and Social Transition In Iran Since 1979**,( New York, Syracuse University Press, 2002 ) p.p 125-129 .

[3]– محمد على سرحان، **إيران إلى أين في عهد الرئيس محمد خاتمي؟ حول حضارات أم صراع حضارات؟**، (بدون ناشر، 1999)، ص 131– وأنظر كذلك ، وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الثورة والدولة**، (القاهرة، دار الشروق، 1997)، ص 123، **أنظر كذلك** : ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص 71 .

نموذجًا معبرًا عن القرارات التي اتخذها في حياته أو لما جاء في وصيته باعتبارها قبسًا من نظرياته حول العلاقات الخارجية وما بين القرارات الأخرى بشأن السياسة الخارجية؟([1])

**يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال النقاط التالية:**

أ-إن المرشد الجديد للثورة الإسلامية الإيرانية سبق وإن أعلن مرارا أن الخط العام لسياسة جمهورية ايران الإسلامية هو نفسه الخط الذي رسمه لها الخميني.

ب-أنه طبقًا لمبادئ نظرية ولاية الفقيه يعتبر اتخاذ القرار بشأن أي موضوع هو من صميم مهام الولي الفقيه الحاكم وكما هو وارد في الفلسفة العامة لولاية الفقيه. وسيقوم الأخير على مدى الزمان بتحديد مصلحة المسلمين.

ج-أن الإمام الخميني بما له من مكانة قد ورد ذكره في دستور ايران بوصفه اسمًا له خصوصية.

**وجدير بالذكر أن المبدأ العاشر بعد المائة قد حدد الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سيادي في البلاد، وبرغم أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة إلا أن ثلاثة منها فقط اختصت بالسياسة الخارجية هي:**

- **أولا:** تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.([2])
- **ثانيًا:** الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام.
- **ثالثا:** إصدار القرار بإجراء الاستفتاء العام .

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات مع مراعاة إمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وآرائه، ويعد رأي هذا المجمع بالنسبة للقائد استشاريًا فقط وخاصة أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معينون من القائد شخصيًا.

---

[1]- Farhang, Rajee, **Iranian Ideology and Worldview: The Cultural Export Of Revolution, In:** Esposito, John, **ed, The Iranian Revolution: It's Global Impact,** (Miami: Florida International University Press), p. 74.

[2] - **انظر في هذا الصدد:** محمد السعيد عبد المؤمن، **مسألة الثورة الإيرانية**، (القاهرة، د. ن، 1981)، ص ص 98 – 105، **وأنظر** طلال بنان، **إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**، (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004 )، ص 15، وكذلك أنظر علي محافظة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 250.

### 3. مجلس الخبراء – (هيئة تعيين وعزل المرشد):

يعد "**مجلس الخبراء**" من المؤسسات الأخرى التي تستطيع التأثير بصورة غير مباشرة على قرار القائد بشأن السياسة الخارجية، وبرغم أن المجلس له وظيفة خطيرة تتمثل في تعيين القائد إلا أنه لا يباشر عملا تشريعيًا أو تخطيطيًا أو ابتكاريًا أخر سوى أنه يؤثر على التخطيط الخارجي بطريقة غير مباشرة سواء على توجهاتها أو قراراتها أو من خلال تعيينه للقائد وكثيرًا ما اتخذت القيادة قرارات بشأن السياسة الخارجية في حدود سلطاتها وإمكانياتها وفي اطر الصلاحيات والحدود القانونية بصددها.([1])

علي سبيل المثال لا الحصر اتخذ "**الخميني**" في حياته قرارات أو أمر باتخاذها، كقبوله القرار رقم 598 وإصداره حكمًا بردة "**سلمان رشدي**" وقتله وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة واحتلال السفارة الأمريكية في طهران وما نجم عنه من عواقب وكذلك قطعه لعلاقات بلاده مع مصر، ونظرًا لأن قطع العلاقات مع هذه الدول كان بأمر الخميني، ومن ثم فإن تعديل رأي الولي الفقيه يحتاج إلى رأي جديد من جانب القائد الجديد.([2])

### 4. الحكومة أو السلطة التنفيذية:

- **أولا– رئيس الجمهورية:** هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة، وهو المسئول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية باستثناء الشؤون التي ترتبط بالقيادة، ولقد خصص الدستور جانبًا من مهام رئيس الجمهورية للسياسة الخارجية بعضها بروتوكولي والبعض الأخر تنفيذي.([3])
- جاء المبدأ الخامس والعشرون بعد المائة من الدستور على أن ثمة عملا مشتركًا يجمع بين مجلس الشورى الإسلامي ورئاسة الجمهورية تمثل في توقيع الاتفاقيات والعقود، وبرغم أن القرار الأساسي بشأنها يتخذ من قبل هذا المجلس، إلا أن التوقيع عليها يكون من قبل رئيس الجمهورية.

---

[1] – حوار مع آية الله يزدي، **مجلس الخبراء وكيفية الإشراف علي الزعامة، مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (81)، أبريل 2007)، ص 64 ، 65، **أنظر كذلك :** علي محافظة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[2] – سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 123 ، 126، **أنظر كذلك :**

Shaul. B ,Bakhash, , **The Reign of The Ayatollahs: Iran and The Islamic Revolution**, (New York, Basic Books, 1994), p.p 82 – 83 .

[3] – **انظر في هذا الصدد:** باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993)، ص ص 193 – 195 .

• ينص المبدأ الثامن والعشرون علي أنه يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديق رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.([1])

ويلاحظ أن دور رئيس الجمهورية محدود في تخطيط وتوجيه السياسة الخارجية مقارنة بنظرائه في الدول الجمهورية الأخرى وذلك بحكم طبيعة النظام السياسي الإيراني وهيراركيته المتفردة، ونجد أن مساحة تحرك الرئيس الإيراني مقيدة بمجموعة من المحددات وهي:

- مدى توافقه وانسجامه مع بقية عناصر المجموعة صاحبة القرار في الجمهورية الإسلامية حيث أن منظومة الحكم في إيران هي التي تمنح أو تكبح جماح حرية الرئيس في القرار والعمل.
- يخضع الرئيس لمقتضيات ومتطلبات البيئة الداخلية خاصة ما يتصل منها بهيراركية النظام السياسي وتصبح المساحة الضيقة التي يتحرك فيها الرئيس هي التي تسمح بها تركيبة النظام الإيراني.([2])
- السمات الشخصية والخلفية الوظيفية التي وفد منها إلى مقعد الرئاسة.
- العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى لأنه إذا كان يتم الرجوع إلى رئيس الجمهورية باعتباره منتخب ديمقراطيًا لتنفيذ القانون وإدارته في البلاد الأمر الذي يجعل مهمته صعبة بالمقارنة بمهمة المرشد الأعلى الذي لن يتنازل عن حقه المطلق وربما لن يقبل تجاوزه بحيث صارت ولاية الفقيه فوق الرئيس ومجلس الوزراء والدستور نفسه، وهي ولاية لا تخضع لإرادة الشعب بل تخضع للانتخابات التشريعية.[(3)]

---

[1] – Bahman, Bakhtiar, **The Governing Institutions of Islamic Republic of Iran: The Supreme Leader, The Presidency, and the Majalis,** In: Al Swaidi, Gamal, ed, **Iran and The Gulf: a search for Stability** (Abu Dhabi: The Emirates Centre For Strategic Studies and Research, 1996), p. 57, 58, 59, 62.

[2] – سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد: حدود التغيير، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (162)، أكتوبر 2005)، ص 170.

[3] – محمد علي سرحان، مرجع سبق ذكره، ص 131.

**وهذا يعكس حالة التشابك والتعقيد التي يتسم بها النظام الإيراني في المزج بين عنصرين هما:**

- **عنصر الجمهورية:** بما يعنيه من إعلاء رأي الشعب ومشاركته في اتخاذ القرار.
- **عنصر الإسلامية:** بما يفرضه من قواعد دينية تدعم من دور رجال الدين في الحياة السياسية في ظل تكريس نظرية ولاية الفقيه كأساس للنظام.[1]
- **ثانيًا: مجلس الوزراء:** يتبع مجلس الوزراء رئيس الجمهورية ويستطيع بوصفه شخصية قانونية أن يتخذ القرارات بشأن السياسة الخارجية ويخطط لها بحيث يتم ذلك في شكل بيانات وقرارات يتخذها في اجتماعاته ويحيط بها وزارة الخارجية للتنفيذ بعد أن يقدمها لمجلس صيانة الدستور طبقًا للوائح كي يصدق عليها أولا، كما فوّض الدستور لمجلس الوزراء بعض الصلاحيات المباشرة بشأن السياسة الخارجية، فينص البند الخامس، والسادس عشر من المبدأ الثالث، وكذلك المبدأ الحادي عشر علي ذلك.[2]
- **ثالثًا: المجلس الأعلى للأمن القومي:** يعد من المؤسسات المستحدث ذكرها في الدستور حيث تم إدراجه في أخر تعديل للدستور الإيراني، ويمثل أيضًا مصدرًا للسياسة الخارجية ومراقبًا لتحركاتها ومواقفها حيث يخصص هذا المجلس جانبًا من مهامه للسياسة الخارجية بينما الجانب الأكبر منها مخصص لتتعامل مع المسائل الداخلية، ورغم ذلك إلا أنه منذ إنشائه عمل على زيادة صلاحيات الرئيس فيما يخص السياسة الخارجية للدولة لأنه رئيس هذا المجلس.[3]

كما يعتبر من المؤسسات المنوطة باتخاذ القرارات النهائية في القضايا المصيرية التي تمس مصالح أيران وأمنها القومي، فهو الهيئة الإيرانية التي لها كلمة الفصل في المحطات الهامة في السياسة الخارجية الإيرانية خاصة المتعلقة مباشرة وعلى نطاق واسع بالأمن الإيراني والمصالح الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية، والأمثلة عديدة من بينها حرب الخليج الثانية، الحرب الأمريكية على أفغانستان، والغزو العراقي للكويت ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، كما تخضع بعض القضايا الأقل أهمية للمناقشة في

---

[1] – محمد عباس ناجي، أين يقف رفسنجاني داخل النظام السياسي الإيراني، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 125، مايو 2005، ص 49.

[2] – Mohsen, Milani,. M, The Evolution Of Iranian Presidency : From Bani – Sadr to Rafsanjani, **British Journal of Middle Eastern Studies,** Vol (20) , No (1), 1993, p.p 94-95 .

[3] –Chubin, Shahram, op.cit, p.p 68–70.

هذا المجلس، ويحدد الخطوط العريضة للسياسة الإيرانية تجاهها وتتولى الأجهزة الدبلوماسية تنفيذها بعد ذلك مثل النزاع مع دولة الإمارات حول الجزر الثلاث وتحسين علاقات طهران مع الدول العربية المحورية ومنها مصر.[1]

## 5. المؤسسة التشريعية ودورها في عملية صنع القرار الخارجي:

**نظم الدستور الإيراني السلطة التشريعية من خلال مجلسين:**

**مجلس الشورى الإسلامي: ويختص بالتشريع.**

**مجلس صيانة الدستور: لمراجعة مدي توافق ما يصدره مجلس التشريع مع النظام الإسلامي ومبادئ الثورة الإسلامية.**

### أولا: مجلس الشوري الإسلامي:

يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة، بالاقتراع السري، ويعين القانون شروط الناخبين والمنتخبين، وكيفية الانتخابات، ومدة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي أربع سنوات، وتجري انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات.

ويؤثر مجلس الشورى الإسلامي على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية حيث يقوم المجلس من خلال فعاليته العادية والجارية بسن القوانين حول مسائل السياسة الخارجية كما يفعل بالنسبة للمسائل الداخلية، كما يقوم بدوره بمطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية واستنادًا إلى هذه القناة اصبح قادرًا على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها، إلا أن تناوله للنهج السياسي الخارجي يأتي من خلال:

**أولا:** تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية، فلقد منح مجلس الشورى الإسلامي صلاحية دراسة ومناقشة كافة شؤون البلاد وفحصها، وذلك بموجب المبدأ السادس والسبعين من الدستور يعطي للمجلس الحق لدراسة ومناقشة كافة شئون البلاد وفحصها، وهناك المبدأ الثمانون الذي يقول

---

[1] – سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004، ص 155.

**"لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض سواء الداخلية أو الخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها".**

**ثانيًا:** أن الصلاحيات المخصصة له والتي يتعين بموجب أهليته في أن يصبح مرجعًا مباشرًا في تنفيذ السياسة الخارجية.[1]

**ثالثًا:** الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في صورة قرار حسم وقرار موقف، ولقد اتخذ مجلس الشورى الإسلامي طيلة دوراته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذية مباشرة في مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية حيث يقوم المجلس بإحاطة وزارة الخارجية بالقرار للتنفيذ واتخاذ اللازم وتلتزم بإصدار البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة من مجلس الشورى حول الأحداث العالمية، ومن أبرز هذه القرارات ما اتخذه بشأن مسألة "**سلمان رشدي**" وقطعه للعلاقات مع بريطانيا بسببها.[2]

وبالتالي فإن قرارات المجلس تعد نوعًا من أنواع البيانات الرسمية الصادرة من الدولة الإيرانية وحكومتها، كما أن نوابه يقومون بزيارات رسمية أو وشبه رسمية واستطلاعية إلى الخارج، وتعتبر هذه الزيارات المتبادلة هي أحد فعاليات المجلس في السياسة الخارجية.

**رابعًا:** تقوم لجنة الشئون الخارجية في المجلس بدراسة شئون السياسة العالمية وعلاقات إيران مع الدول والشعوب الأخرى وتباشر الإشراف عليها بصورة مستمرة، كما أنها تقوم في الأوقات اللازمة بطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أي تحرك حكومي وخاصة وزارة الخارجية منها وتتلقي توضيحات عليها.[3]

وتوضح الخلفية التشريعية للانتخابات البرلمانية في إيران صلاحيات البرلمان المحدودة نسبيًا، في مقابل تضخم مثيلتها لدى مجلس الرقابة على الدستور، وطغيان صلاحيات الولي الفقيه غير المحدودة على تفكير المشرع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي على إمكاناته التنفيذية والعملية غير المقيدة تقريبًا في الحياة السياسية الإيرانية . [4]

---

[1] – جمال السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص ص 94- 95.

[2] – بيزن إيزدي، ترجمة: سعيد الصباغ، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، (القاهرة، الدار الثقافية، 2000)، ص 95، نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109 – 116 ، **أنظر كذلك** : . Bahman, Bakhtiar, op cit , p p 63 – 66

[3] – نفس المرجع السابق، ص 95.

[4] – طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

## ثانيًا: (مجلس صيانة الدستور):

مجلس صيانة الدستور هو أحد المؤسسات التشريعية في إيران ويتكون من فقهاء القانون وعلماء الدين، ويمكن اختزال أهمية هذا المجلس علي أنه حائط الصد تجاه المساس بمبادئ الجمهورية الإسلامية، يتم تشكيله، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، للمحافظة علي أصالة النظام والحيلولة دون حدوث أي انحراف في مسيرته التكاملية المتكئة علي الدين والمذهب، وكذلك من أجل المحافظة علي الدستور، وبدون وجود هذا المجلس لن يكون لمجلس الشورى أي اعتبار قانوني.[1]

## 6. وزارة الخارجية:

تتمحور وظيفة وزارة الخارجية باعتبارها منفذ للسياسة الخارجية بعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر السابق ذكرها. ولكن لا يمكن اعتبار وزارة الخارجية فقط مجرد منفذ لأن هناك بعض المهام التخطيطية ضمن فعاليتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن السياسة الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ وهي:

- على رأس هذه الوزارات وزيرًا عضوًا في مجلس الوزراء، ولذا فهو مخطط وسياسي، وبما أن مجلس الوزراء ينقسم بدوره إلي مسئوليات يتابع من خلالها كل وزير شؤون وزارته والمسائل المتعلقة بها، فمن المنطقي أن تطرح وزارة الخارجية آرائها حول السياسة الخارجية أمام الحكومة.[2]
- السفراء مسئولون ومعينون من رئيس الجمهورية عندئذ لا يمكن اعتباره مجرد موظف تبع السلطة التنفيذية بل هو ممثل لمنصب يتولى مهام رئاسة السلطة التنفيذية وتنفيذ الدستور، وبناء عليه فالسلطة لدى السفير أكثر من مجرد منفذ. ومن ثم نجد البعض من السفراء يعطون لأنفسهم الحق في اتخاذ القرارات بوصفهم ممثلين لرئيس السلطة التنفيذية وهو منصب سياس وتخطيطي أيضًا في ظل واقع أن السفراء هم ممثلون لرئاسة الجمهورية.

---

[1]- محمد سلطان النعيمي، **الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000 ...دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية**، ( رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية وآدابها، 2007 )، ص 128، **أنظر كذلك** : عمرو عبد الكريم، **تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران**، (السياسة الدولية، العدد(130)، أكتوبر 1997 )، ص 62.

[2] – بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

- إن تجميع الأخبار والتحليل وتقديم الخبرة من شان وزارة الخارجية، وقد يكون الخبير بهذه الوزارة غير مسؤول عن اتخاذ القرارات الكبرى في السياسة الخارجية، ولكنه دائمًا ما يحتاج للمخططين والساسة في البلاد إلى رأي وزارة الخارجية وخبرتها في وضع السياسات واتخاذ القرارات.([1])
- يمكن لوزارة الخارجية في إدارتها للمسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة ألا يكون لها جانب تخطيطي لان اتخاذ القرارات في معظمها أصبح ضروريًا ضمن التنفيذ، وذلك في حالات عدم التمكن من مواجهة واضعي السياسات، ويمكنها أيضا على المستوى الدولي أن تتخذ الكثير من القرارات الفورية والضرورية والقيام بزيارات للخارج مع مراعاة الخط العام لسياسة البلاد الخارجية.([2])

ويلاحظ بشان وزارة الخارجية ما يلي:

- تتسم بالتعددية ،حيث تم مؤخرًا توسيع جهازها الإداري وزيادة حجم العاملين به وأصبحت تضم أكثر من 50 دائرة ومكتب وإدارة مستقلة وتابعة يجعلها تتعرض بسب التعددية إلى منافسات متوالية بين التيارات والانتماءات السياسية العاملة في هذا الجهاز، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه الانتقادات إما من التيارات المتشددة داخل مجلس الشورى الإسلامي أو من الصحف والمطبوعات الناطقة باسم هذه التيارات.
- معظم الوزراء الذين تولوا مهام إدارة الوزارة عملوا على تقريب العناصر الموالية لهم أو المنضوية تحت لواء انتمائهم السياسي.
- لا يمكن لوزارة الخارجية بسهولة أن تعمل خارج الإطار الجامد الذي رسمه آية الله الخميني للعالم حيث تم تقسيمه ثنائيًا ما بين مستكبر ومستضعف، ويعود أيضًا إلى جسامة الدور الذي يمارسه الفقهاء في السلطة واعتمادهم أهل الثقة، وهذا إلى جانب طغيان فعالية وتأثير جماعات الضغط في الداخل أو المعارضة في الخارج، مما حال دون قيام الخارجية بدور هام يتسم بالمصداقية ويعيد إيران إلى مكانتها.

---

[1] –Chubin, Shahram, op.cit, p.p 71–73.

[2] – بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

- **مجمع تشخيص مصلحة النظام:**

- أسس آية الله الخميني مجمع تشخيص مصلحة النظام في فبراير 1988، فبعد صدور الدستور الجديد في عام 1989 تم تغيير المادة (112)، وخصصت المادة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام ليضطلع بمهمتين، هما حل الأزمات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، وتقديم النصح للمرشد الأعلى حسب المادتين110، 112 من الدستور([1]) فعلي سبيل المثال إذا عجز المرشد عن حل مشكلة تتعلق بالدولة بالطرق التقليدية لا يجوز القيام بأي عمل إلا بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويتكون المجمع في الوقت الراهن من 31 عضوا من بين التيارات الأيديولوجية المختلفة في نخبة القيادة.[2]

أ – وظائف وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام :

ينص البند الأول من المادة 110 من الدستور الإيراني على أن مسؤولية تحديد السياسات العامة للنظام تقع على عاتق القائد بعد استشارة مجمع تشخيص مصلحة النظام ومن هذا الجانب، فإن وظيفة المجمع تكون استشارية ولا تدخل تحت حيز اتخاذ القرار، وذلك يعني أن قرارات هذا المجمع غير ملزمة للقائد إذ قد يتخذ الأخير بعد استشارة الأول وبعد تناول المسألة من كافة الجوانب قرارا مغايرا لآراء المجمع وكذا نص البند الثاني من المادة نفسها على أن المرشد هو المعني بالرقابة على حسن إجراء السياسات العامة للنظام، والذي قد يحيل هذه المهمة أيضا واقتراح الوسائل المناسبة التي تسمح بأدائها لمجمع تشخيص مصلحة النظام.[3]

ب– المكانة الإستشارية لمجمع تشخيص مصلحة النظام حسب البند الثامن من المادة 110 الذي ينص على أن حل مشكلات النظام التي لم تحل بالطرق العادية هي من وظائف القائد، غير أنه قد يوكلها للمجمع إذ تنطوي وظيفة هذا المجمع على عرض المساعدة والرأي بما لديه من خبرة على القائد لذا نص الدستور على أن اتخاذ القرار بشأن مشكلات النظام وكذا تحديد السياسات العامة للنظام ومهمة طرح الاستراتيجيات والحلول لمشكلات النظام والإشراف على سير تلك السياسات جميعها من مسؤوليات القائد الأساسية والمجمع

---

*** ولقد تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة هذا المجمع بعد انتهاء مدة رئاسته الثانية للجمهورية في صيف 1997 .**

[1]- يحيي داود، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

[2] – ويلفريد بوختا، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، سلسلة دراسات مترجمة(17)، ( أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 86 – 87 .

[3]- نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 127 – 129 .

ليس له شأن باتخاذ القرارات في هذا السبيل إنما هو جهة استشارية فحسب، لكن من ناحية أخرى فإن الفقرة الأخيرة من المادة 110 من الدستور تشير كذلك إلى أن القائد يمكنه تفويض شخص ما أو جهة ما (مجمع تشخيص مصلحة النظام) لمتابعة جزء من صلاحياته.[1]

**-المصادر غير الرسمية التي تؤثر في اتخاذ القرار الخارجي في جمهورية إيران الإسلامية:**

فرض آية الله الخميني وضعية الجماعات المتنافسة في إيران من منطلق الاعتقاد بأن نظام الجمهورية الإسلامية شرطا لازمًا لبقاء الحزب أو الجماعة علي الساحة، وأي معارضة أو إظهار أي نوع من المقاومة أمام إرادته تؤدي علي الفور إلي الاستبعاد أو الإطاحة.([2])

لم يحظر الدستور الإيراني لعام 1979، والمعدل عام 1989 تشكيل الأحزاب السياسية طالما أن مبادئها لا تتناقض مع الضوابط التي حددها الدستور، ونص في المادة 26 منه على حرية تكوين الجماعات والأحزاب السياسية، إلا أنه لم يسمح للعديد من القوى السياسية بتكوين الأحزاب، وكان إلغاء الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987 بمثابة نهاية رسمية للتجربة الحزبية الإيرانية.

وجدير بالذكر أن المسألة غير المألوفة في النظام الإيراني وتؤثر بالسلب علي فاعلية العمل الحزبي، هي طبيعة العمل داخل مجلس الشورى الإسلامي، والمنوط به سن القوانين، فهي لا تسمح بوجود تكتل أغلبية ثابت طوال الدورة التشريعية يساعد علي توازن عملية سن القوانين وتوجهات المجلس في دورته التشريعية، فالحركة داخل المجلس تحكمها قاعدة المصلحة التي تضع مجموعة من الدوائر كإطار لتجمعات النواب داخل المجلس، وهذه الدوائر لها أقطابها التي تشبه المغناطيس القوي الذي يجتذب إليه العناصر الأضعف فكريا وسياسيا مهما كان عدد الأصوات التي حصلت عليها.([3]) حيث يؤدي عنصر المصلحة إلي التفاف كل مجموعة من الأعضاء حول قطب من أقطابه، وتأتي إليه العناصر الهامشية أو المترددة أو الصامتة، لتكوين مجموعة برلمانية ليست ثابتة أيضا طوال الدورة، وتتم الصفقات بين هذه المجموعات عند التصويت علي كل قانون، ولعل السبب في ذلك هو التداخل بين أهداف وتوجهات ولوائح الأحزاب السياسية،

---

[4]- المرجع السابق .

[2] –علي كشتجر، خامنئي ومجلس الخبراء، **مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (88)، نوفمبر 2007 )، ص 42.

[3] – محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا.؟، مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (55)، فبراير 2005)، ص 59.

وعدم وجود نظام حزبي قوي، بالإضافة إلي عدم وجود انتماء قوي لجماعة سياسية محددة، فضلا عن أن أغلبية النواب هم من المستقلين دائما، نتيجة لظروف محلية أو تأثيرات قبلية تمنع انتماء المرشحين لحزب أو جماعة سياسية.([1])

إلا أن هناك لجنة للأحزاب وكذلك تنظيمات تحمل اسم الحزب مثل كوادر البناء أو حزب جبهة المشاركة أو حزب الشعب وكذلك حزب الله الذي يعمل بمبدأ مختلف عن بقية الأحزاب، وكذلك هناك تنظيمات تمارس وظائف الأحزاب نفسها من تجنيد إلي تعبئة إلى تجميع مصالح أو تعبير عن هذه المصالح، إلا أن هذه التنظيمات، التنظيمان السياسيان الشهيران، روحانيات مبارز (**رابطة علماء الدين المناضلين**) المتشددين، وروحانيون مبارز (**جمعية علماء الدين المجاهدين المعتدلين**).([2])

كما تفتقد إيران مؤسسات المجتمع المدني، فهي تعاني من الفراغ المؤسساتي غير الرسمي بسبب الخلفية الأيديولوجية للنظام الذي يعتمد علي سيطرة النخبة الدينية الحاكمة التي تتمتع بصلاحيات دستورية واسعة وسيطرة فعلية كاملة علي حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني بغض النظر عن تعددية التيارات السياسية في داخل هذه النخبة الدينية الحاكمة سواء كانت إصلاحية( تحررية) أو محافظة (متشددة)، بمعني أنه، لا توجد حركة نشطة وفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في النظام السياسي الإيراني يمكن أن تتحكم فعليًا في حركة مؤسسات السلطة الرسمية تجاوبا مع وضع التعددية السياسية السائدة في المجتمع الإيراني، في حين توجد بعض التنظيمات السياسية والدينية والصحفية، وبعض الصحف والجمعيات الإسلامية، أصبحت جزءًا من التيارين الإصلاحي والمحافظ، ولها تأثيرات على عملية صنع السياسة الخارجية ومنها:([3])

---

[3]- سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 233 .

[2] – نيفين مسعد، ندوة صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (265)، بيروت 2001)، ص ص 88-89.

[3]– طلال صالح، إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004، ص ص 20– 21، وأنظر كذلك طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص ص20 –21 ، **للمزيد راجع:** سعيد برزين، ترجمة: علاء الرضائي، **التيارات السياسية في إيران (1981–1997)**، (أبو ظبي، مركز الإمارات، 2000).

- **الحوزة الدينية:** تلعب دورًا مؤثرًا نظرًا لأهميتها في تكوين رجال الدين الشيعة وتتضمن الحوزة بداخلها مجموعة تيارات سياسية وأخرى دينية منفصلة عن السلطة على سبيل المثال كان هناك تأثير قوي لبعض من هذه الجماعات على سياسة خاتمي الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.([1])
- **منظمة مجاهدي الشعب الإيراني:** تعتبر من التيارات المعارضة للنظام الإيراني حيث ترى بأن النظام خرج عن الإطار الإسلامي والديمقراطي الذي يدعو له، وتقوم بشن عمليات عسكرية ضده، وتجد في العراق مركزا لها، إضافة إلى منظمة مجاهدي الثورة والتي تنتهج نفس الاتجاه في معارضتها للنظام.[(2)]
- **منبر صلاة الجمعة في طهران والمدن الأخرى:** في بعض الأحيان يؤثر بعض الخطباء على رأي الحكومة نفسها وأحيانًا أخرى تتعامل الحكومات الأجنبية مع هذه الخطب على أنها تعبير عن رأي الحكومة الإيرانية خاصة وأن بعض هذه الآراء لا تتفق أحيانًا مع توجهات الحكومة بشأن السياسية الخارجية.
- **بيوت كبار الفقهاء الآيات العظام:** يعد رأي فقهاء المذهب الشيعي مصدرًا للتأثير وتضعه الحكومة في اعتبارها.
- **رابطة علماء الدين المناضلين:** تقوم كل من رابطة الفقهاء المناضلين، الحوزة العلمية في مدينة قم، ومنظمة الإعلام الإسلامي، ومكتب الإعلام الإسلامي وبقية المؤسسات المماثلة لها بدور مؤثر على السياسة الخارجية للدولة كل حسب حدوده وقدراته وإمكاناته، ويأتي تأثيرها هذا عن طريق الإدلاء بوجهات نظرها المستقلة عن الحكومة بشان القضايا الخارجية أو عن طريق إثارة ردود أفعال الدول الأجنبية ردًا على البيانات الصادرة عن هذه المؤسسات.[(3)]
- **المطبوعات الداخلية:** قد نجد أن موقف المطبوعات الفارسية التي تصدرها المعارضة الحكومية في الداخل ربما يكون لها تأثير ضئيل على سياسة الدولة الخارجية، أما المطبوعات الفارسية اللغة فهي تؤثر بشكل أو بأخر على توجهات ومواقف الحكومة ذلك لأن مدراء بعض هذه الصحف أو أصحاب امتياز إصدارها هم في الأساس من أصحاب القرار ومن كبار المسئولين الحكوميين في إيران، وبالتالي آرائهم التي ينشرونها في المقالات الافتتاحية أو التحليلية يمكن أن يؤثر على السياسة الخارجية إما إيجابيًا فيدعمها

---

[1] – طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الطبعة الأولي، (بيروت، دار الساقي، 2006)، ص ص 113-114.

[2] - عبد الله يوسف سهر، مرجع سبق ذكره، 19.

[3] – بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 123– 124.

أو سلبيًا فينال منها. أما المطبوعات التي تصدر بلغات أجنبية في الداخل أهمها طهران تايمز التي تعتبر بمثابة الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية، وينظر لها الدبلوماسيون المقيمون بطهران على أنها تعبر عن أراء ونوايا مسئولي وزارة الخارجية، كما أن جميع المطبوعات الصادرة داخل إيران تقوم بالتنسيق مع الحكومة وتتعاون مع وزارة الخارجية إذا أراد الجهاز الدبلوماسي أن يبث مفهومًا معينًا للأمة أو يوجهه للخارج عليه أن يستفيد من مقالاتها السياسية.([1])

**إضافة إلى ذلك، توجد عوامل النفوذ والتأثير اللارسمية والتي تنبع من خارج إيران وتؤثر على عملية صنع القرار الخارجي ولو بدرجات متفاوتة ومنها:**

- **المنظمات الدولية:** مثل الأمم المتحدة، ووكالاتها الإقليمية والمتخصصة المتعددة، والاتحاد الأوروبي، وإيران مضطرة لأن تضع آراء هذه المنظمات في الاعتبار.
- **المطبوعات الأجنبية:** تعد المطبوعات الدولية واحدة من المراكز القوية في عالم السياسة وخاصة دورها في عزلة أية دولة سياسيا أو العكس، وذلك بتوجيهها ضربات قوية ومؤثرة لمسار السياسة الخارجية الإيرانية.
- **الإذاعات الأجنبية:** حيث يغطي بث بعض الإذاعات الأجنبية جغرافية واسعة من المنطقة تمثل إيران جزءا منها بما تذيعه من تحليلات ونشرات إخبارية قد تؤثر على منفذي السياسة الخارجية للدولة، ومن أهم هذه الإذاعات BBC ، صوت أمريكا، راديو إسرائيل.
- **الجماعات والتكتلات السياسية المناهضة لإيران:** ربما لا يكون تأثيرا هاما على السياسة الخارجية ولكنه أحد العوامل المؤثرة عليها بسبب ما تركته دعاياتها على الرأي العام العالمي وتضطر إيران الرد عليها على سبيل المثال تؤدي الضجة التي تفتعلها هذه الجماعات في مواقف معينة كأن تعلن أن إيران تعمل على إقامة علاقات لها مع أمريكا إلى أن تزيد الحكومة الإيرانية من دعاياتها المعادية لأمريكا لاحباط هذه الشائعة.([2])

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص ص 122، 123.

[2] – **انظر في هذا المضمون:** نفس المرجع السابق، ص ص 124– 125.

## ثانيًا: السمات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة

### 1.خصوصية السياسة الخارجية الإيرانية:

إن السياسة الخارجية الإيرانية ليست سياسة فريدة أو غير مسبوقة وإنما هي تحتفظ بخصوصية نابعة من طبيعة نظامها السياسي الذي يمزج بين العقيدة والسياسة حيث تلعب القيم الدينية والتعاليم الفقهية دورا رئيسيا في تحديد التوجهات والسياسات وذلك نتيجة التداخل بين رجل الفقه ورجل السياسة بمعنى أدق اختفاء الحدود الفاصلة بينهما، فالسياسة الخارجية الإيرانية لا تختلف عن غيرها من الدول في المنطلقات والأسس ولكنها تختلف في مضامين هذه المنطلقات حيث ينبع الاختلاف من طبيعة النظام السياسي وليس مفرداته، فالتميز الإيراني يأتي من تفاصيل مبدأ حكم رجال الدين وهي مترتبة بالضرورة على أحكام المذهب الشيعي الاثنا عشري الذي تتبعه إيران حاليًا وإعلاء مكانة الولي الفقيه على غيرها من ركائز الحكم حيث أنه في إيران ما يتفق وتعاليم الإسلام يحظى بموافقة رجال الفقه وبالتالي تكسبه الشرعية الدينية بدورها شرعية سياسية وما دون ذلك يفقد الشرعية الدينية ومن ثم الشرعية السياسية.([1])

### 2.تعقد عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية:

يعتبر الصراع السياسي في إيران أشد تعقيدا مما توحي به صورة الثنائية على السلطة بين المعتدلين (الإصلاحيين حاليًا) وبين المتشددين وينعكس هذا الانقسام على كافة أجهزة الحكومة الإيرانية ومؤسساتها. كما ان صراع الزعماء على السلطة مقترنًا بالنزاعات حول المصالح السياسية والاقتصادية والسلطة الشخصية بسبب الخلافات الإيديولوجية، والصراع الحاد داخل صفوف القيادة الإيرانية. إلا أن السمة الغالبة هي أن المتشددين ما زالوا حتى الآن يحتفظون بنفوذ أكبر رغم فقدان التأييد الشعبي وهذا هو السبب الرئيسي لعجز إيران عن إدخال التغييرات الضرورية في سياستها الخارجية،([2]) مما يؤدي بدوره إلى عدم قدرة السياسة الخارجية على التوصل لإجماع سريع في الرأي حول كافة جوانب السياسة الخارجية، مما يجعل سياستها الخارجية غير متسقة وغير موحدة حيث أن التجربة الإيرانية تتم في إطار معطيات محلية معينة وفي ظل بيئة اجتماعية وسياسية وخلفية تاريخية أهم ما يميزها الخصوصية الشيعية لإيران بما في ذلك مركزية دور رجال الدين والأحداث المتلاحقة منذ الثورة الإيرانية ضد الشاه ونظامه.([3]) وهذا ما يجعل عملية صنع القرار

---

[1] – سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد 25 عامًا.. تحولات الدولة والمجتمع، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 157، يوليه 2004)، ص 54.

[2]– شيرين هنتر، ايران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين.. الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد (38)، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001)، ص 67.

[3] – وليد عبد الناصر، ايران دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سبق ذكره، ص123.

الخارجي في إيران لا تتوافق مع العلاقات السياسية مع الدول الأخرى حيث تتعدد فيها مراكز صنع القرار الخارجي.([1])

## 3.تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية الإيرانية (تأثير الداخل على صنع القرار الخارجي الإيراني):

تلعب السياسة الداخلية دورا مؤثرا على السياسة الخارجية الإيرانية وربما يفوق الوزن النسبي للعامل الداخلي ذاته في دول أخرى بسبب طبيعة النظام السياسي الإيراني القائم أساسًا على الدين كمحرك للسياسة الخارجية وموجه لبوصلة حركة الدولة داخليا وخارجيا حيث أن درجة هيمنة الدين على السياسة في إيران أصبحت محل صراع وتنازع كبير بين مختلف القوى والتيارات السياسية والدينية، مما ينعكس على توجهات إيران الخارجية، فالسياسة الداخلية تحرك السياسة الخارجية في مسار معين لابد وأن يتوافق مع المناخ الداخلي لهذا التحرك.([2])

## 4. الآثار الأيديولوجية للثورة:

مازالت السياسة الخارجية الإيرانية تتحمل أعباء السمعة السيئة لماضي التوجهات الثورية سواء في المنطقة أو في مناطق أخرى من العالم ومنها عدم صدق النوايا الأمر الذي انعكس على التحرك الجماعي سلبيا والأمثلة عديدة منها، رفض الوساطة الإيرانية في الأزمة القبرصية بين تركيا واليونان، وكذلك التحفظ على الدور الإيراني في الوساطة بين تركيا وسورية في الأزمة التي نشبت بينهما بسبب الزعيم الكردي عبد الله أوجلان. وأيضا نجد رفض استقبال مبعوث الرئيس خاتمي بوصفه رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي من قبل المسئولين الجزائريين والذي كان قد أوفد لوضع تصور للحل بالنسبة للأزمة الداخلية في الجزائر خلال عامي 1998، 1999.([3]) وعلى الرغم من المرونة التي أظهرها بعض الرؤساء وخاصة خاتمي في الأمور الأيديولوجية لكنهم لم يتمكنوا من التغلب على مقاومة المتشددين، مما جعل السياسة الخارجية الإيرانية عاجزة عن التكيف مع المتغيرات والظروف الجديدة بشكل أكثر واقعية وخاصة أفكارها عن تشكيل قوة موازنة لقوة

---

[1] – جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84، 85.

[2] – التقرير الاستراتيجي العربي 2002– 2003، مرجع سبق ذكره ، ص 216.

[3] – بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الولايات المتحدة،([1]) وهذا يعني خطأ القيادات السياسية في تقدير مدى التغيرات الشاملة وإخفاقها في ملاءمة سياسات إيران وتكيفها مع المتغيرات في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة بسبب التأثير المستمر لما تبقي من ميراث الإيديولوجيا الثورية.([2])

## 5.محاولة التغلب على النظام العالمي الجديد بدلا من التكيف معه:

وهذا الملمح يمثل السمة الغالبة التي تميزت بها دبلوماسية إيران بعد العهد السوفيتي وهي رفض الاعتراف بالتحول في القوة السياسية والعسكرية لصالح الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ورفض إيران الاعتراف بالسيادة الأمريكية عالميا والتجاوب مع ذلك، وأفضل مثال على هذه السمة الأساسية للدبلوماسية الإيرانية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هو رفضها التطبيع مع الولايات المتحدة أو حتى البدء باتصالات مباشرة بين الحكومتين لتمهد الطريق لاستئناف العلاقات الطبيعية في وقت ما في المستقبل.([3])

## 6.البحث عن قوى موازنة جديدة:

نظرًا لرفض إيران الاعتراف بالتحول في النسق العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت السياسة الخارجية الإيرانية في حالة بحث دائم عن قوة توازن قوة الولايات المتحدة حتى تواجه بذلك العقبة الأمريكية، فسعت لتكوين أحلاف مع أطراف دولية رئيسية مثل الصين، أو على الأقل إقامة علاقات تعاون معها كما هو الحال مع أوروبا سعيًا لتخفيف الآثار السلبية للنفوذ الأمريكي على أمنها واقتصادها وأملا أن تحول دون تعزيز قيام نظام عالمي آحادي القطبية يقوم على التفوق العسكري والسياسي للولايات المتحدة.([4]) ولكن لم تنجح مساعي إيران بالكامل لأن جوانب السياسة الداخلية والخارجية لإيران والتي كانت غير مرغوب فيها لدى الولايات المتحدة كانت لا تروق للصين والهند وكذلك أوروبا.([5]) كما أدت عزلة إيران عن الغرب جعلتها تقترب من روسيا وتتودد إليها من موقف الضعف، فلم تستفد إيران كثيرا من هذه العلاقة وربما عانت

---

[1] –Karen,Fest, the Iranian revolution and political change in the Arab world, (Abu Dhabi, Emirates Centre for strategic studies and research, 1996), P.P 28–30.

[2] – Shireen, Hunter, op.cit, p.55.

[3] – شيرين هنتر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[4] –Shireen, Hunter, op.cit, p.p.16–17.

[5] – شيرين هنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 26–31.

من جراء هذا الارتباط خاصة في ظل الفتور الذي خيم على العلاقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من ضآلة نتائج هذه الاستراتيجية المتمحورة حول روسيا ثابرت إيران على تبنيها لسياسة الانحياز إلى روسيا أملا أن تصبح بديلا وندا مكافئا للولايات المتحدة.([1])

## 7.افتقاد السياسة الخارجية الإيرانية للبعد الأمني:

وذلك لعدة أسباب منها:

- نتيجة الضغط التي مارسته السياسة الأمريكية علي إيران مما شجع بعض جيرانها على اتباع سياسة تجاه إيران بعيدة عن روح المجاملة.
- أدي زوال الخطر السوفيتي المشترك لتقويض الأساس التعاوني لعلاقات إيران مع بعض جيرانها الأساسيين خاصة تركيا وباكستان وأفغانستان، مما زاد من حدة الجوانب التنافسية والخلافية بينهم فتدهورت الأجواء الأمنية بالنسبة لإيران.
- تغير توازنات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط والمنطقة على نحو غير موات لإيران.
- ظهور ست جمهوريات جديدة في منطقة الحزام الجنوبي مما أوجد تحديات أمنية جديدة لإيران.([2])

## 8. تناقض مواقف السياسة الخارجية الإيرانية: ازدواجية المعايير وعدم الوضوح:

في ظل تعقد عملية صنع السياسة الخارجية، وفي ظل سياسة خارجية لا تتم بمعزل عن الداخل بل تتأثر به وتتفاعل معه وفي ظل مبادئ وأهداف تسعى لتحقيقيها يجعل السياسة الخارجية الإيرانية متلونة لا تسير على خط مستقيم حتى التمييز الذي يضعه البعض بين المثاليين الثوريين والمثاليين الواقعيين لا يقصد به تحقيق غاية معينة حيث أن حالة التقلب التي يتسم بها الوضع السياسي والثوري في إيران هي من الشدة بحيث أن مثالي اليوم ربما يصبحون واقعي الغد والعكس صحيح والمثاليون في مجموعة من القضايا ربما يصبحون واقعيون في مجموعة أخرى.([3])

---

[1] -Golia, Golan, **Russia and Iran strategic partnership**, (London, the royal institute of international affairs, 1998), P.P 5-7.

[2] -Anoushirivan, Ehteshamis & others, **Syria and Iran: Middle East powers in a penetrated regional system,** (London and New York: Routledge, 1997), P.51.

[3] – رياض الريس، **مصاحف وسيوف: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية**، (بيروت، رياض الريس، 2000)، ص 92. وأنظر كذلك: جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

وعلى الرغم من البرجماتية والواقعية التي سعت إيران إلى تحقيقها في مسار سياستها الخارجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لكن تبدو السياسة الخارجية مزدوجة ومتناقضة نجد أن مواقفها أيضا تنحو في هذا الاتجاه، والمراقب لها يلاحظ التناقض بين الالتزامات العقائدية المعلنة ذات النزعة الثورية وبين السلوك الفعلي في السياسة الخارجية، وعلى صعيد الممارسة العملية رغم تداخل اعتبارات المصلحة القومية الإيرانية للحد من هيمنة النزعات الأممية الإسلامية ولكن استمرت الأفكار في تشكيل إطار عام يحد من مدى الواقعية التي سعت إليها، وحاولت تحقيقيها منذ أن تولي رفسنجاني مقاليد الرئاسة وبعد انتهاء الحرب الباردة حيث أن تلك التوجهات العقائدية المتأثرة بفكر الخميني تعتبرها إيران السند الشرعي لسياستها فالإيديولوجيات تشكل أحد المؤثرات الهامة على السياسة الخارجية الإيرانية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوجهات والقناعات الإيديولوجية للقيادات.([1]) علي سبيل المثال نجد أن إيران حافظت على علاقات وثيقة جدا مع باكستان طوال سنوات الثورة وحتى الآن بالرغم من الارتباط الوثيق بين إسلام أباد وواشنطن، مثال آخر، رغم تنديد إيران بالدولة اليهودية علنًا إلا أنها اشترت سرًا أسلحة إسرائيلية أثناء حربها مع العراق.([2])

## 9.سياسة هجومية تجاه إسرائيل:

تتميز إيران بسياسة هجومية ضد كل ما يدحل في إطار المتغير الإسرائيلي، خاصة منذ قيام الثورة الإسلامية 1979، طالبت إيران بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي وإخراجه من المنطقة وانعكس ذلك على علاقاتها مع الدول الكبرى المؤثرة في المنطقة.

---

[1] – وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 122.

[2] – جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

# الفصل الثاني

# تطور العلاقات السورية الإيرانية

**المبحث الأول:** نبذة تاريخية عن جذور التحالف السوري –الإيراني وتداعياته

**المبحث الثاني:** تطور العلاقات السورية الإيرانية (1991–2009)

# الفصل الثاني

# تطور العلاقات السورية الإيرانية

**تمهيد:**

تمثل العلاقات السورية الإيرانية نوعا متفردًا من العلاقات الاستراتيجية على النطاق الإقليمي ، حيث أن البلدان يشتركان في تحالف استراتيجي قوي ، ودائمًا ما يدعمان بعضهما البعض، ورغم أن كلا البلدين يبتعدان جغرافيًا مع قلة الخلافات المصلحية بين البلدين، تعد العلاقات السورية الإيرانية بمثابة الركيزة الأساسية أو حجر الزاوية في العلاقات العربية الإيرانية، تتميز العلاقات السورية الإيرانية بالخصوصية والتفرد، حيث ترى سورية علاقتها بإيران "**العمق والاستراتيجية**"، فهي إحدى الأوراق الاستراتيجية التفاوضية التي تلوح بها سورية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة عند الحديث عن أية ترتيبات إقليمية مستقبلية. أما بالنسبة للرؤية الإيرانية، فإنها تنظر لعلاقتها مع سورية ودعمها لموقفها التفاوضي مع إسرائيل من منظور الحفاظ على الدور والتواجد في المنطقة من ناحية واعتبار العلاقات مع سورية بأنها استثنائية وخاصة واستراتيجية وكونها جسرًا للبلاد العربية من ناحية أخرى. ومن هنا نجد أن الرؤيتين تتوافقان معًا في التأكيد على البعد الاستراتيجي للعلاقات، وإن اختلفتا في تشخيص أنماط الصراع في المنطقة وأساليب ودرجات المواجهة[1]، فالدولتان رغم أنهما تفرقهما الأيديولوجية (التوجه العلماني للنظام السوري، والإسلامي للنظام الإيراني)، فإنهما تجمعهما المصلحة والخصوم (الحساسية المشتركة تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، ومعاداة العراق والمنفعة المادية المتبادلة). وبالرغم من التفاوت في قوة هذه العلاقات فإنها استمرت وتخطت أي مشاكل، فسورية بمثابة مدخل إيران للعالم العربي، وإيران ورقة ضغط هامة في يد سورية في مفاوضاتها مع إسرائيل.[2] ولعل التغير في البيئة الدولية والإقليمية يدفع بكل من سورية وإيران إلى تغير تحالفاتهما أو الارتباط بتحالفات جديدة أو إدخال تغييرات في سياستهما الخارجية، وذلك حتى يمكن تلافي المخاطر التي

---

[1] - أيمن السيد عبد الوهاب، العلاقات السورية الإيرانية محدد التسوية السلمية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 125، يوليو 1996)، ص 98.

[2] – خالد فياض، العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 127، يناير 1997)، ص 204.

يمكن أن تنجم عن تجاهل هذه المتغيرات، مما يؤثر على تلك التحالفات وكذلك على سياستهما الخارجية ودورهما في النظام الإقليمي، وذلك بغية أن تتمكن كل منهما من مواكبة متطلبات التطور وحقائق السياسة وموازين القوى في كل مرحلة.

وسنعالج مسار العلاقات السورية- الإيرانية على النحو التالي:

## المبحث الأول

## نبذة تاريخية عن جذور التحالف السوري – الإيراني وتداعياته

## (1949-1991)

### أولاً: تاريخ العلاقات بين البلدين قبل انتصار الثورة الإسلامية:

بدأت العلاقات بين البلدين عام 1946 عندما أعلنت سورية استقلالها التام، فقد اعترفت إيران رسميًا بالجمهورية العربية السورية آنذاك، وقد فتحت لها سفارة في سورية، كما قامت بإرسال السيد مشفق كاظمي عام 1953 كوزير مفوض إلى الجمهورية السورية، وبسبب اختلاف النظامين آنذاك في كلا البلدين (النظام الجمهوري في سورية، والملكي في إيران) فقد كانت هذه العلاقات في أدنى حد لها، وعلى الرغم من الدعم السياسي والمالي من جانب النظام الملكي الإيراني لسورية، وبالرغم من النظرة الإيجابية لمسئولي البلدين حول علاقة الحكومتين إلا أن هذه العلاقات لم تكن بمستوى جيد نتيجة العلاقات الوثيقة بين إيران وكل من إسرائيل ومصر، فقد كانت الصحف السورية مثل (البعث)، و(تشرين) تنتقد بشكل دائم النظام الإيراني آنذاك.[1]

وفى منتصف عقد الخمسينيات تصادمت فكرة القومية العربية التي سادت في دول المشرق العربي ومنها سورية طوال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، مع فكرة القومية الفارسية الإمبراطورية التي اتخذها الشاه السابق محمد رضا بهلوي عنوانًا أيديولوجيًا لسياساته الخارجية عمومًا وتجاه الدول العربية خصوصًا. وكان الخصام بين الدول العربية المتأثرة بالأفكار القومية حادًا مع المشروع الشاهنشاهي، على اعتبار أن الأخير مثل بالنهاية جزءًا من المنظومة الشرق أوسطية الموالية للغرب والمعادية لفكرة القومية العربية باعتبارها حركة تحرر وطني وقومي خصوصًا أنها كانت تنظر لشاه إيران على أنه إلى جانب الأعداء (الغرب وإسرائيل).

---

[1] - خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية من منظور استراتيجي (السياسة الأمنية الاقتصادية الثقافية)، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد مايو 2009)، ص 113.

تقع إيران في المنطقة الأكثر تأثيرًا على الاقتصاد والأمن الدوليين، وأعطاها موقعها الاستراتيجي دورًا مهمًا في مراحل التاريخ. وفي القرن العشرين برز هذا الدور بعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا 1917، وازدادت أهمية هذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية 1945 فشكلت الجدار في وجه أي محاولات سوفيتية للعبور إلى مناطق النفط في الخليج، وقدم الغرب دعمًا عسكريًا وسياسيًا لإيران، وبرز الشاه محمد رضا بهلوي كأحد القادة الإقليميين ذات الصلة الأقوى مع الولايات المتحدة، كما برز دوره عبر تأسيس حلف بغداد وطموحاته في الهيمنة على منطقة الخليج كما ركز الشاه على استحضار التاريخ الإيراني قبل الإسلام.

لعبت إيران في عهد الشاه دور الشرطي الأمريكي في المنطقة*، وهذا ما جعل الإدراك العربي وأنظمة الحكم العربية في مصر وسورية والعراق ومنطقة الخليج من اعتبار إيران تحت حكم الشاه ليست سوى عنصر من مخطط استراتيجي غربي يهدف إلى احتواء وزعزعة القومية العربية، وبالتالي تهديد وحدة مفردات النظام الإقليمي العربي.[1]

وفي حرب 1967 بين العرب وإسرائيل قام شاه إيران بدعم العرب ماديًا مما أدى إلى تحسن العلاقات بين البلدين، بعد ذلك بفترة قام مجهولون بالهجوم على السفارة الإيرانية في دمشق، أعقبه اعتذار سوري رسمي عن هذا الاعتداء.[2]

وبعد التقهقر والتراجع النسبي للنزعة القومية العربية وخصوصًا بعد وفاة عبد الناصر وتعزز سلطة النظامين البعثيين السوري والعراقي، والعداء بين العراق وسورية فتح الباب أمام تعزيز التحالف السوري – الإيراني وتحول العداء من قبل سورية لإيران إلي تحالف سياسي بينهما بهدف إحداث توازن بين القوة السورية مقابل القوة العراقية من خلال دور إيران في تقيد حركة النظام العراقي وكثقل موازن ضد أطراف عربية.

---

*يشير خدام إلى تصاعد الاهتمام الأمريكي بإيران منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة مع السوفيات، وتقديم أمريكا مساعدات كثيرة لشاه ايران، باعتبار أن بلاده تشكل الخط الأول في وجه التمدد السوفياتي ويرى خدام أن الخلاف بين واشنطن وطهران لم يبدأ بسبب احتجاز الرهائن الأميركيين في سفارتها في ايران، وإنما بدأ في اللحظة التي انهار فيها نظام الشاه ووصل الخميني إلى طهران، ووصف أمريكا بأنها «الشيطان الأكبر»، وبعد انتصار الثورة بأيام، أعلن قائدها آية الله الخميني عداء الثورة للغرب، مركزا على الولايات المتحدة بوصفها الشيطان الأكبر، وهذا الوصف يعني الصراع الدائم مع الولايات المتحدة، كما أن الصراع دائم بين المؤمن والشيطان». كما تستخدم واشنطن الملف النووي الإيراني غطاء لقضايا كبرى تثير قلق وخوف الغرب، وأهمها طبيعة النظام الإسلامي.

[1] -Calabrese, John, Iran II: The Damascus Connection, **the World Today**, Vol. 46, No. 10 (Oct., 1990), pp. 188 - 189.

[2] – خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية، **مختارات إيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص113.

وبعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر وظهور الفراغ الأيديولوجي والكاريزمي في المنطقة، برز الصراع بين جناحي حزب البعث في كل من سورية والعراق ووصل إلى مراحل متقدمة من العداء في أواخر عقد السبعينيات، وكان الصراع البعثي-البعثي دافعًا قويًا لصانع القرار في دمشق كي يفتح نافذة جديدة على العلاقات السورية-الإيرانية بسبب أن دعم العلاقات مع إيران، من وجهة النظر السورية، سيضع العراق بين فكي كماشة، الأمر الذي يقلص من قدراته في المواجهة السياسية مع سورية. وعلى هدى من هذه الفكرة تحول العداء الأيديولوجي الذي تبنته سورية تجاه إيران الشاهنشاهية رويدًا رويدًا إلى علاقات سورية-إيرانية موزونة بميزان الصراع مع العراق والوضع في المنطقة.[1]

يرجع أسباب التحالف إلى إدراك سورية لإيران باعتبارها قوة تضاهي العراق، وبالتالي توازي العراق والعكس أيضًا، إذن فإن البعد الجيو-سياسي للعلاقات السورية -العراقية من ناحية، والعلاقات الإيرانية-العراقية من ناحية أخرى لعبا دورًا رئيسيًا في دفع البلدين نحو تعزيز تحالفهما حيث كان هناك عداء شديدا بين النظامين البعثيين في سورية والعراق، والمحاولات الانقلابية التي حاول النظام العراقي دعمها داخل سورية عبر دعم الحركات الأصولية السنية التي قادها الإخوان المسلمين، يعد مؤشر ودليل واضح على حالة العداء بين البلدين، هذا ما شكل تهديدًا داخلياً لسورية قد لعب العراق دورا فيه، إذن العداء بين النظاميين والبعد الجغرافي السياسي شكلا متغيران رئيسيان في تعزيز العلاقات السورية- الإيرانية.[2]

وبحلول عقد السبعينات من القرن الماضي ووصول حافظ الأسد إلى الحكم عرفت العلاقات الإيرانية-السورية تحولا ملحوظًا، خاصة وأن الرئيس ينتمي إلى الطائفة العلوية وبرز الجانب العقائدي في العلاقات بين إيران وسورية في هذه الفترة، بعد اعتراف موسى الصدر بالطبقة العلوية واعتبارها من الشيعة اثني عشرية، بعد أن كانت نظرة الشيعة إلى الطائفة العلوية على أنها فرقة مغالية، كما تمثل سورية بالنسبة لإيران

---

[1] -Sun, Degang, Brothers Indeed: Syria-Iran Quasi-alliance Revisited, **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia),** Vol. 3, No. 2, 2009, P.P. 70, 71.

[2] – عياد البطنيجي، **التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله**، الحوار المتمدن-العدد: 2138 – 23 ديسمبر 2007 **أنظر كذلك** : Talhamy, Yvette, the Syrian Muslim Brothers and the Syrian-Iranian Relationship, **Middle East Journal**, Vol. 63, No. 4 (autumn, 2009), pp. 561-580.

حلقة وصل مع الشيعة في لبنان، لذلك عمل حافظ الأسد منذ وصوله السلطة عام 1970 على تمتين علاقاته مع شيعة لبنان وإيران، كما أقام صداقة حميمة مع الزعيم اللبناني الشيعي موسى الصدر.[1]

**ساهمت الانشقاقات في المنظومة العربية تدعيما للتحالف السوري الإيراني ومن أهمها:**

- شكّل عام 1973 منعطفا في تحول الموقف السياسي الإيراني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من الانحياز التام لإسرائيل إلى التحفظ وتوجيه المساعدة إلى السوريين، وفسر أغلب المحللين التحول في الموقف الإيراني بسببين رئيسيين، الأول، هدف الشاه لضرب التوافق السوري المصري العراقي الذي بدا جليًا في حينه كحركة قومية موحدة في وجه إسرائيل وحليفتها آنذاك إيران، أما السبب الثاني، فيكمن في محاولة نظام الشاه امتصاص الغضب الشعبي والنخبة الدينية والمثقفة المعارضة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.[2]
- **الخلافات الإيرانية – العراقية:** في عام 1974 وبعد أن اشتد الخلاف بين نظام الشاه والنظام البعثي في العراق حول قضية الحدود بين البلدين، وبعد تفاقم أزمة الأكراد في شمال العراق مع الحكومة العراقية التي كانت تختلف مع سورية إثر الدعم الإيراني لهم، كان ذلك سببًا في تحسن العلاقات بين إيران وسورية. وانعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية بين بين سورية وإيران، فتم التوقيع على اتفاق اقتصادي بين البلدين في عام 1974، وتوج التقدم في العلاقات بزيارة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى طهران في ديسمبر من عام 1975، وعندما خرجت سورية من حربها مع إسرائيل عام 1973 بحالة اقتصادية سيئة احتاجت معها الدعم من أجل النهوض باقتصادها، فكانت إيران سباقة لذلك، كما أنها قدمت لها قرضاً بقيمة (150) مليون دولار.[3]

- **الدور السوري في لبنان:** شكّل الدور الإقليمي الذي لعبته سورية في لبنان عنصرًا مهمًا في التقارب الإيراني السوري خاصة بعد بقائها الجبهة الوحيدة المدافعة عن القومية العربية بعد أن انسحبت

---

[1] – عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

Calabrese, John, Iran II: The Damascus Connection, op.cit, p. 188.

[2]– أحمد خالدي، حسين أغا، ترجمة: عدنان حسين، العلاقات السورية الإيرانية، مصالح تعزز الاستمرار والتطور بين أمريكا وإيران والخليج، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 49، فبراير 1996، ص 149.

[3]–حسين أغا،أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، **سورية وايران: تنافس وتعاون**،(بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1997)،ص ص11–12، وأنظر كذلك رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، وازداد هذا التأثير أكثر بعد دخول سورية إلى لبنان بهدف وقف القتال، وأرسل الأسد في 1 مايو 1976 قوة مسلحة إلى لبنان، وتمكنت تلك القوات من فك الحصار بين المتقاتلين، وبدخول سورية إلى لبنان عزز ذلك مكانتها إقليميًا، مما انعكس إيجابيًا على علاقاتها مع إيران التي أصبحت تنظر لسورية كلاعب قوي لا يمكن تجاهله، وهذا دفع بها إلى تعزيز علاقاتها معها أكثر لحماية مصالحها داخل لبنان.[1]

**- التنافس السوري - العراقي:**

خلال السبعينيات، استمر الموقف المتأزم بين النظامين السوري والعراقي، كانت إيران قد فرغت من توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 مع العراق حول التنازلات المتبادلة في موضوعي حدود شط العرب ودعم الأكراد. بعدها قامت سورية باتهام العراق بالخيانة وصرف النظر عن الأراضي العربية الواقعة بين العراق وإيران، وقد كان هذا سببًا في إثارة العراق وتهديده لسورية، في تلك الفترة أيضًا أدان العراق سورية لبنائها سد الطبقة على نهر الفرات، حيث ادعى الأول بأن بناء هذا السد تسبب في وقوع كارثة اقتصادية لما يقرب من ثلاثة ملايين مزارع عراقي[2] وبعد قبول سورية قرار الأمم المتحدة (242) حول الجولان أخذت الحكومة العراقية آنذاك ذلك ذريعة لبدء حرب دعائية ضد سورية، وقد برز ذلك الموقف أكثر عام 1975 عندما بدأ العراق بتحسين اقتصاده ووضعه الداخلي، مشدداً من ضغوطه على سورية، في أثناء ذلك قام الرئيس السوري حافظ الأسد عام 1975 بالسفر إلى طهران في زيارة استغرقت أربعة أيام قام خلالها بتوقيع معاهدة مع شاه إيران، رغم الخلاف الأيديولوجي بين الطرفين، كما صدر في ختام القمة بيان ختامي يطالب بإحلال السلام في الشرق الأوسط، ويدعو إسرائيل إلى الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، ويدعو أيضًا إلى الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، كما دعا البيان إلى تطوير العلاقات بين الجانبين وتنميتها.[3]

---

[1] - عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 89 ، **أنظر كذلك :**

Hinnebusch, Raymond A., Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians, **Arab Studies Quarterly,** Vol. 8, No. 1 (Winter 1986), pp. 1-20.

[2] - دانييل لوغاك، تعريب: حصيف عبد الغنى، **سورية في عهدة الجنرال الأسد**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 202.

[3] - خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية، **مختارات إيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 113.

ثم اتهمت بغداد سورية بتضييق الخناق على نشاط المقاومة الفلسطينية وبمحاولة السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل التفاوض مع الولايات المتحدة.[1] كما شكّلت المحاولات الانقلابية التي حاول النظام العراقي دعمها داخل سورية، عبر دعم الحركات الأصولية السنية التي قادها الإخوان المسلمين، تهديدًا داخليًا للنظام السوري، فقامت بعدة اعتداءات على مؤسسات الدولة وحزب البعث السوري، وفي المقابل، قدم النظام السوري دعما للثورة الكردية المندلعة في شمال العراق عقب توقيع اتفاق الجزائر في 6 مارس عام 1975 بين العراق وإيران، والذى ترتب عليه توقف الأخيرة عن تقديم أي دعم لأكراد العراق، إلا أن السوريين حلوا مكان الإيرانيين، غير أن الانقسامات التي عرفها حزب البعث وظهور قيادات جديدة رفضتها سورية وتبناها العراق ساهم تفي فشل المنظومة الفكرية البعثية في توجيه سياسات العراق وسورية الوجهة المشتركة، فالعراق كان ينظر لإيران كدولة شيعية تهدف إلى تصدير ثورتها وزادت تخوفات النظام العراقي نتيجة الأغلبية الشيعية المتواجدة في الجنوب العراقي والتي يمكن أن تشكل دعمًا قويًا لأفكار الثورة خاصة وأن تلك الأفكار مستقاه من فكر المذهب الشيعي الذي يعتقد معتنقوه بفكرة الشهادة والثورة كأهم أسس فكرية دينية سياسية، أضف إلى ذلك، أهمية السياسات الاضطهادية التي كانت تواجهها الأغلبية الشيعية من طرف النظام العراقي، أما سورية فكانت تنظر لها نظرة الحليف الموافق لها في الاتجاه والدولة القوية التي يمكن أن تقلب الموازين في صراعها مع إسرائيل.[2]

### - معاهدة كامب ديفيد 1979:

تعزز هذا التحالف بفعل متغيرات جديدة في المنطقة أهمها انسحاب مصر من الصراع والمواجهة مع إسرائيل عبر توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات عام 1977، الأمر الذي أشعر سورية بالعزلة الإقليمية هذا ما دفع سورية للتقارب مع إيران بحثا عن حليف قوي ضد إسرائيل بعد اختلال التوازن الإقليمي وغياب الإجماع العربي الذي بدأ يتفكك بعد معاهدة كامب ديفيد.

---

[1] – خالد فياض، تطور العلاقات السورية العراقية الفرص والمخاطر، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (130)، أكتوبر 1997).

[2] – مصطفى عبد العزيز، العلاقات العراقية – السورية. نحو مزيد من التأزم، **السياسة لدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (162)، أكتوبر 2005)، ص 88، أنظر الموقع :

Trombetta, Lorenzo, **Syria and Iran in a Middle East in Transition,**
**http://www.daedalosinstitute.org/downloads/Syria_and_Iran_in_a_Middle_East.pdf**

فإيران قدمت حصناً داعمًا لسورية ومضادًا للمحور المصري الأردني العراقي السعودي الذي كان يتبلور تدريجيا. إذن مثلت إيران لسورية عنصر توازن في المنطقة ضد إسرائيل والعراق، وبسبب انعدام الفعل العربي توطدت الصلة بإيران وعززت القناعات السورية بأن مرحلة ما بعد كامب ديفيد كانت تستلزم إعادة اصطفاف استراتيجية يمكنها تحدي المناورات الإسرائيلية. إذن إن رغبة سورية في تقوية روابطها مع إيران تأتي ضمن إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي لمصلحتها. هذا التحالف حقق لسورية معونات اقتصادية وتامين المساعدات المادية، وتعويض استراتيجي لسورية بعد انسحاب العديد من الدول العربية من المواجهة مع إسرائيل بشكلٍ عام وانسحاب مصر بعد اتفاق كامب ديفيد بشكلٍ خاص. في هذه الأثناء شعرت سورية بالضعف فاتجهت لتحسين علاقاتها مع العراق، مع التزامها بحسن العلاقة مع إيران التي كان يربطها بإسرائيل روابط عسكرية وسياسية واستخبارية جيدة. وفي نفس الوقت بعث شاه إيران بتهنئة للرئيس السوري بمناسبة إعادة انتخابه رئيسًا للجمهورية للمرة الثانية، فكانت هذه خطوة ذكية من الجانب الإيراني لطمأنه الجانب السوري.[1]

في خضم هذه التطورات أخذت تتنامى الثورة الإسلامية في إيران، والتي أدت إلى سقوط نظام الشاه وقيام نظام إسلامي، معلنة بذلك بداية فصل جديد في العلاقات بين البلدين، من هذا كله نستنتج بأن علاقات البلدين إبان حكم الشاه لم تكن بالمستوى المطلوب، وحتى سقوط الشاه في عام 1979 لم تبلغ العلاقات السورية– الإيرانية ما بلغته في العقود التالية، ولكنها مثلت مؤشرًا هامًا على الإدراك السوري للثقل الإيراني في معادلات التوازن الشرق أوسطية، وعلى الرغبة الإيرانية الواضحة في تحجيم العراق وعلى تنويع علاقاتها الإقليمية.[2]

---

[1] - خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية، **مختارات إيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 113، وكذلك:

2- Chalala, Elie, **Syria's Support of Iran in the Gulf War: The Role of Structural Change and the Emergence of a Relatively Strong State,** Essays on Arab Politics and Culture, http://homepage.smc.edu/chalala_elie/documents/IranIraqWarMay2508Forposting.pdf

## ثانيًا: التحول الاستراتيجي في العلاقات بين إيران وسورية "المرحلة الخمينية": (1979-صيف 1989: تاريخ وفاة آية الله الخميني):

قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت العلاقات بين البلدين تحت المستوى المطلوب لها لاختلاف النظامين في كلا البلدين، ولاختلاف التوجهات والأهداف، والتي كانت تصب في المشروع الأمريكي الإسرائيلي بالنسبة لإيران، ومنذ قيام الثورة الإيرانية بقيادة آية الله الخميني في مارس 1979 دخلت المنطقة كما دخل العالم كله في مرحلة جديدة، ليس بسبب سقوط الشاه – فقد سقط قبله حكام كثيرون – وإنما بسبب طبيعة النظام الجديد وأهدافه الثورية– فالثورة دعت إلى تغيير في العالم الإسلامي والخلاص من موروثات الاستعمار كما كانت الثورة واضحة في عدائها للغرب بصورة عامة، وللولايات المتحدة بصورة خاصة، وفي دعوتها أيضًا لتحرير فلسطين وإسقاط إسرائيل.[1]

لذلك يعد عام 1979، عام سقوط الشاهنشاهية في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية، بداية حقيقية لعهد جديد في تاريخ العلاقات السورية الإيرانية يختلف جذريًا عن العهود السابقة بأسسه ومكوناته وقضاياه، وفي عام 1978 وفى الأشهر الأخيرة التي سبقت انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت الصحف السورية تنظر لهذه الثورة نظرة إيجابية ومشجعة، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، عام 1979، تغيرت الموازين في المنطقة وسقط الشاه أكبر حلفاء إسرائيل والغرب لمصلحة سياسة إيرانية راديكالية أخذت في الظهور بالمنطقة. وتجلى الظهور الإيراني الجديد في المنطقة في معارضة الغرب والاتفاقية المصرية–الإسرائيلية للسلام، والتطلع للعب دور أكبر على الساحة الإقليمية،[2] وفي إطار هذه الظروف والتحديات الإقليمية والدولية مهد سقوط الشاه الطرق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية وإيران، فقد رحبت سورية باستيلاء آية الله على السلطة في طهران، الذي وجدت في نظامه داعمًا قويًا لها بسبب برنامجها المعادي لإسرائيل وخطابها الداعم للقضية الفلسطينية، فكانت الثورة الإيرانية نقطة انطلاق مشجعة لإقامة علاقة وثيقة

---

[1]- Goodarzi, Jubin M., Syria and Iran: Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment, **Ortadoğu Etütleri**, Volume 4, No 2, January 2013, P. 40.

[2] – مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية جيوبوليتيكا التسامح المتبادل، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 84، بيروت، 1999، ص77.

مع النظام السوري، وفي أغسطس 1979 قام وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام بزيارة طهران، وافتخر أن سورية قد دعمت الثورة الإيرانية قبل بدايتها وفي أثناء اندلاعها وبعد انتصارها.[1]

وتعد سورية في ترحيبها بالثورة الإيرانية دولة مختلفة عن محيطها العربي حيث أن الرأي العام العربي السني لم يستقبل الثورة الإسلامية في إيران كظاهرة شيعية فارسية بحتة، وإنما اعتبرها حركة موجهة ضد السيطرة الأجنبية والظلم الاجتماعي، ولذلك فقد وصف البعض التحالف بين سورية وإيران بأنه تحالف ضد الطبيعة.[2]

ويأتي التحالف الإيراني- السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورًا بالعراق وصولا إلى سورية التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولا إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، فالتحالف هو أحد الأوراق الهامة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية خصوصًا في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ولأن إيران ترتبط تاريخيا وعقائديا مع جبل عامل في لبنان، تمثل سورية أيضًا حلقة الوصل التي تربط لبنان بسلسلة نفوذها الإقليمي. في حين اصطفت السياسة السورية إلى جانب الثورة الإيرانية مدفوعة بالحرص على تمكين الثورة الوليدة بالوقوف على قدميها والاستفادة من إمكاناتها ودعمها في مواجهة العدو الإسرائيلي وتحرير المحتل من أراضيها، وبالخوف من أن يتحول الصراع إلى غير وجهته الصحيحة، لهذا ظهرت علاقات جديدة ومتميزة بين البلدين (سورية - إيران) كما أخذت هذه العلاقات بالازدهار والتطور يومًا بعد آخر.[3]

ارتبطت سورية بعلاقات وثيقة مع نظام الخميني، في المقابل أيدت إيران نظام الأسد في حملته ضد الإخوان المسلمين وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران قامت الأخيرة بتغيير ملحوظ في سياستها، حيث

---

[1] -رجائي سلامه الجرابعة، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)**، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير دراسة غير منشورة في العلوم السياسية، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، مايو 2012)، ص 52.

[2] - شارلز كاديه، التحالف غير الطبيعي بين سورية وإيران، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 91، 1988)، ص 313.

[3] - المرجع السابق.

أعلنت رفضها لكل أنواع التسلط (الغربي والشرقي)، فقد اتخذت سياسة مستقلة نوعًا ما حينها سارع الرئيس السوري حافظ الأسد إلى تقديم تهنئته ودعمه للثورة الإيرانية، وقد عملت الأزمات المتفاقمة في الشرق الأوسط على تعزيز الروابط بين البلدين خصوصًا أن سورية فقدت بعضًا من أراضيها بعد حربها مع إسرائيل.[1]

**وبالنسبة لسورية، كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملائمة، وذلك لعدة اعتبارات:**

- **ابتعاد سورية عن المنظومة الخليجية:** أعطت السعودية وبلدان الخليج الأخرى الأولوية لمواجهة التهديدات الإيرانية على الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم فإن التحالف السوري مع إيران أفقدها الدعم المالي والسياسي الذي كانت تحصل عليه من الدور العربية البترولية، والذي كانت في أمس الحاجة إليه رغم ما قامت به إيران من تعويض لخسائر سورية المالية، وفي نفس الوقت عقدت اتفاقيات عسكرية ودفاعية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وفى مقدمتها معاهدتها مع السعودية، والتي تنص على انتشار القواعد الأمريكية، وإجراء العمليات القتالية فيها، وجدت سورية نفسها مضطرة لتقوية روابطها مع إيران (التي شعرت بنفس الخطر أيضًا)،[2]
- **خروج مصر من المواجهة ضد إسرائيل:** تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ذلك أن هاتين الاتفاقيتين هددتا الأمن القومي لسورية ودورها القومي في مواجهة إسرائيل، كما كانت سورية قلقة أيضًا لكون مصر وقد أصبحت في المعسكر المؤد للغرب أن تجر في أعقابها أطرافًا عربية أساسية أخرى، بما في ذلك الأردن، مما يؤدي إلى زيادة عزلتها وإضعاف موقفها تجاه إسرائيل، أدى ذلك إلى التقليل من فرصة قيام تجمع عربي فعال من شأنه أن يقوّم الاختلال القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل، الأمر الذى جعل سورية تنظر إلى إيران الإسلامية بديلاً مهمًا لمصر التي انسحبت من الصراع.[3]

---

[1] - خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية، **مختارات إيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص114، **أنظر كذلك**: Jonathan Gelbart, Iran-Syria Axis: A Critical Investigation, **Stanford Journal of International Relations**, fall 2010, Talhamy, Yvette, the Syrian Muslim Brothers and the Syrian-Iranian Relationship, op.cit.

[2] - ريمون هنيبوش، **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية**، مرجع سبق ذكره، ص 650، **أنظر كذلك** :رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] – مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 78، **أنظر كذلك** : حسين أغا، أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، **سورية وايران: تنافس وتعاون**، مرجع سبق ذكره، ص ص 21–22.

- **اندلاع الحرب الأهلية في لبنان 13 أبريل عام 1975:** دخلت لبنان مرحلة من الصراعات والتحالفات أنهت تماما سلطة الدولة، وتحولت لبنان إلى مقاطعات تحكمها عصابات مسلحة تدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية، وقد جاء التدخل السوري مبكرا بهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة، وذلك قبل أن تلجأ إلى التدخل العسكري، وأصر الأسد على التوصل إلى تسوية سياسية للحرب بين الطرف المسيحي الماروني والحركة الوطنية اللبنانية، وهو ما حدث عندما رعت دمشق الإعلان عن الوثيقة الدستورية اللبنانية في 14 فبراير، مما أدى إلى تورط سورية في لبنان والاحتكاك المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر يونيه 1976 وذلك عندما وقعت الدبابات السورية في كمين نصبته لها القوات الفلسطينية، وكانت بداية التورط السوري الحقيقي في الحرب اللبنانية 1976[1]، وأدى لاحقًا إلى تدهور العلاقات مع حلفاء سورية السابقين من اليمين المسيحي من ناحية أخرى، وقد حدثت جميع هذه التطورات في ظل التهديد المستمر بتدخل إسرائيلي كبير محتمل ضد لبنان وسورية نفسها، ثم حدث الاختراق الإسرائيلي لمنطقة الليطاني في عام 1978 في جنوب لبنان[2] ولذلك كانت سورية بحاجة لإعادة تشكيل التوازن الإقليمي ضد إسرائيل، والبحث عن حليفًا قويًا بدلا من مصر، وإضافة قوة ومصداقية للقوى المعادية للغرب في المنطقة، وفي نفس الوقت، تخفيف من بعض الضغوط على سورية وبالتالي وجدت سورية في تحالفها مع إيران، دعمًا لموقفها في حل الأزمة اللبنانية.[3]
- **تدهور العلاقات السورية– العراقية:** في نفس عام انتصار الثورة الإيرانية 1979، كانت العلاقات السورية– العراقية قد بلغت أقصى انحداراتها، حيث اتهمت بغداد النظام السوري بتدبير محاولة انقلابية

---

[1]– دعاء جميل عرابي، **أثر تغير النظام العالمي علي استخدام العقوبات حالة سورية (1990–2008)**، رسالة ماجستير، غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2011)،ص ص 129،128، رضوان زيادة، العلاقات السورية– اللبنانية بين الماضي والحاضر، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 164، أبريل 2006)،ص ص 164–166.

[2] – حسين أغا، أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، **سورية وايران: تنافس وتعاون**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

Hinnebusch, Raymond A., Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians, op.cit.

[3] – سمر بهلوان، العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 22، العدد 3، 4، 2006، ص 332، رجائي سلامه الجرابعة، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 54– 55.

Abukhalil, Asad, Syria and the Shiites: Al-Asad's Policy in Lebanon, Third World Quarterly, Vol. 12, No. 2 (Apr., 1990), p.7.

ضدها وحشدت قوات عسكرية على الحدود مع سورية. عندئذ أصبحت السياسة السورية في مأزق بسبب فقدانها للعلاقات مع مصر والعراق مرة واحدة، مما أفقد دمشق علاقاتها الإقليمية.[1]

**- الحرب العراقية – الإيرانية وتداعياتها على تطور العلاقات السورية الإيرانية:**

في عام 1980 بدأ التحالف الرسمي بين سورية وإيران، وذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية، فمع وقوع الهجوم العراقي على إيران سعت إيران إلى جذب الدول الصديقة والحصول على دعمها من أجل عبور أزمة الحرب مثل سورية، وليبيا، واليمن الجنوبية (آنذاك)، ومنظمة التحرير الفلسطينية.[2] كما انهار الوفاق السوري الأردني نتيجة الدعم السوري لإيران والدعم الأردني للعناصر السورية المعارضة للنظام، وبذلك عاد الملك حسين ليتبع سياسة خارجية مستقلة عن سورية، وانحاز إلى جانب العراق، كما وقعت سورية أسيرة صراع ممتد مع القوى المارونية التي تدعمها إسرائيل في لبنان.[3] وفي نفس الوقت، أعلن العراق من جانبه بعد ذلك في سبتمبر عام 1980 من جانبه عدم سريان معاهدة الجزائر، ولذلك انهار الأساس الذي يقوم عليه السلام وبرر العراق اتخاذه هذه الخطوة بحجة أن إيران قد خرقت في الواقع هذه المعاهدة، وبدأت الأعمال العسكرية في 4 سبتمبر 1980 ويعتبر الغزو الذي قام به الجيش العراقي في 22 سبتمبر بداية للحرب.[4]

في ظل تلك الظروف، وقفت سورية منذ البداية موقفًا مذهبيا مؤيدًا لإيران، ونددت بالهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية مما أدى إلى تدهور العلاقات السورية العراقية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 12 أكتوبر 1980، وقد اعتبرت سورية أن الحرب العراقية الإيرانية هي مؤامرة دبرتها السلطات العراقية بهدف إلهاء الأمة العربية عن معركتها مع إسرائيل، وهي حرب خاطئة وغير مناسبة من حيث زمانها ومكانها واختيارها لعدوها، وأن محاربة إيران سوف تنهك العرب، وتمزق صفوفهم، كما اعتبرت سورية أن الثورة الإيرانية أعادت التوازن الاستراتيجي للمنطقة بعد خروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وطالبت الدول العربية الابتعاد عن الانفعالات الآنية وتجنب شحن العراق بشعارات قومية لا تخدم قضايا

---

[1] - فاضل رسول، **العراق- إيران: أسباب النزاع**، ص ص 67- 68.

[2]- Mehkri, Ishtiaq Ali, Religion and Politics in Iran-Iraq Relations, **Pakistan Horizon,** Vol. 58, No. 4 (October 2005), P.P. 33-41.

[3] – ريمون هنيبوش، **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية**، مرجع سبق ذكره، ص 650.

[4]– خالد أحمد الملا، **أثر الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية 1979–2000**، رسالة دكتوراه، غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006)، ص ص 96- 97.

الأمة التي تدافع عنها إيران، وحل الخلافات الحدودية العراقية الإيرانية بطرق أخرى، وحمل الرئيس الأسد القيادة العراقية المسئولية الكاملة عن نشوب تلك الحرب وإن كان لابد من ممارسة بعض العمل السياسي وليس البدء مباشرة بشن الحرب.[1]

ونتيجة لذلك، وقفت دمشق إلى الجانب الإيراني في حربها مع النظام العراقي السابق والتي استمرت ثمانية أعوام 1980-1988، ومن الناحية الأيديولوجية الإعلامية كانت العلاقات مع سورية، من المنظور الإيراني، أكثر من هامة للحيلولة دون تحول الحرب العراقية-الإيرانية إلى حرب عربية- إيرانية أو حرب سنية- شيعية. وفي خضم هذه الأحداث أعلنت سورية (التي كانت من أكثر الدول العربية الداعمة لإيران) دعمها الكامل لإيران في الحرب، فكان الموقف السوري عاملا رئيسيًا في منع تحول هذه الحرب إلى مواجهة فارسية – عربية شاملة أو إلى انقسام سني شيعي في المنطقة، وفي دحض قدسية هذه الحرب التي جرى تسويقها على أنها حرب لحماية البوابة الشرقية للوطن العربي، وفي المقابل كان الموقف الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية والحقوق العربية داعما للرأي السوري القائل إن العراق بحربه مع إيران يدمر حليفًا ثمينًا محتملا للعرب ولجهود الوساطة التي قامت بها سورية بين إيران والدول العربية الخليجية.[2]

جاء أول تصريح رسمي سوري حول الحرب العراقية الإيرانية بعد اندلاعها بشهر ونصف الشهر على لسان الرئيس السوري الراحل-حافظ الأسد- أثناء حضوره تخريج دفعة من المظليين العسكريين حيث تطرق للوضع في المنطقة، وأدان فيها الحرب على إيران، كما أدان صدام شخصيًا، واعتبر حربه على إيران مؤامرة ضد الأمة العربية، مفندًا ما أدعاه صدام من أن هذه الحرب هي دفاع عن الأمة العربية، واعتبر أن الحرب لا مبرر لها.[3]

---

[1] – محمد أنور العتوم، **أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات السياسية الأردنية السورية 1985-2003**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص 209. **أنظر كذلك :**

Rasmussen, Zachary, **Syria's Alignment with Iran and Efforts to Encourage Syrian Defection,** a Thesis in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Middle East Studies/Political Science, (Department of Languages and Literature, The University of Utah, May 2011), P.P 40-41.

[2]– مأمون كيوان، العلاقات السورية- الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 78، **أنظر كذلك :** أسامة الغزالي حرب، أبعاد الصراع العراقي-الإيراني، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 61، 1980).

[3]– رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 79. **أنظر كذلك :**

Goodarzi, Jubin M., Syria and Iran: Alliance Cooperation, op. cit, P 41.

ولم يقتصر الدعم السوري لإيران على الدعم السياسي بما تضمنه من تصريحات وخطب سياسية ومحاولة إفشال الجهود العربية الرامية لإدانة العدوان الإيراني على العراق حيث رفضت سورية المشاركة في أعمال القمة العربية الحادية عشرة المنعقدة في عمان في الفترة من 25-27 نوفمبر 1980 معتبرة أن هدف المؤتمر هو توفير الغطاء والدعم العربي للعراق في حربه مع إيران[1] وإنما تضمن الدعم العسكري أيضًا من خلال تزويد القوات الإيرانية بالأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية، وذلك بعد توقيع سورية معاهدة للصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في 8 أكتوبر 1980، كما فتحت سورية مجالها الجوي للطائرات الإيرانية التي نقلت الكثير من المعدات العسكرية السوفيتية إلى إيران، والسماح للطائرات الإيرانية باستخدام المطارات السورية لشن هجمات جوية على المناطق العراقية القريبة من سورية، ومن خلال حشد قواتها على الحدود مع الأردن في محاولة منها لمنعه من إرسال قوات أردنية للعراق.[2]

وفي الوقت ذاته، طرحت سورية مبادرة لإنهاء الحرب بين الطرفين، وذلك بعد إعلان القرار الإسرائيلي بضم مرتفعات الجولان في ديسمبر 1981، هادفة بذلك إلى تعبئة الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل وتحويل الأنظار إلى الصراع العربي الإسرائيلي، وبذلت جهودًا مشتركة مع الكويت والجزائر ودول أخرى، ومع مبعوثين من دول عدم الانحياز لوقف الحرب.[3]

كانت سورية آنذاك – في ظل حكم حافظ الأسد – مدركة تمامًا مدى خطورة هذا الحرب في إضعاف الثورة الإيرانية أو إجهاضها، وأثرها السلبي في استهلاك المنطقة اقتصاديًا وعسكريًا (خاصة استهلاك قدرات العراق وإيران)، كما أنها تهيئ لأمريكا فرص التدخل العسكري في منطقة الخليج العربي، وما ينتج عن ذلك من فوضى واستنزاف لموارد البلاد، لهذا أخذ التأييد السوري لإيران حين إعلان العراق الحرب، خطوات عملية([4])، فأمدت إيران بالسلاح والعتاد والمواد التموينية، وهذا ما دفع العراق إلى أن ينشر بعض فرقه العسكرية المهمة إلى الحدود العراقية السورية، إضافة إلى تزويد سورية لأكراد العراق الثائرين في المنطقة الكردية من شمال العراق بالسلاح والعتاد، كما وقفت سورية بجانب إيران ضد العراق عبر دعم الاتحاد الوطني الكردستاني ودعم مجموعة المعارضة العراقية وزيادة الضغط على حدود العراق الشمالية، فقد شكلت

---

[1] –محمد أنور العتوم، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] – أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

[3] - محمد أنور العتوم، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[4] – سمر بهلوان، مرجع سبق ذكره، ص 333.

تلك الحرب فرصة لسورية لإسقاط نظام صدام وقيام نظام جديد يتحالف مع سورية ويزيد من قوة التحالف السوري الإيراني[1]

كما قامت سورية بإغلاق أنبوب النفط العراقي كركوك- بانياس المار عبر أراضيها والذي يحمل حوالي ثلاثة أرباع الصادرات النفطية العراقية، مما تسبب في حرمان العراق من موارده المالية، وتسلمت في المقابل نفطًا إيرانيًا رخيص الثمن، كما أغلقت سورية الموانئ السورية في وجه تجارة الترانزيت التي كان العراق في أمس الحاجة إليها خلال الحرب، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، وإلى تحييد قسم كبير لا يستهان به من ألة صدام حسين الحربية، وفي نفس الوقت زاد من الثقل الاستراتيجي السوري بالنسبة لإيران، ومن هنا نخلص إلى القول بأن موقف سورية كان داعمًا لإيران أثناء الحرب، في مقال دعم إيراني مادى لها.[2]

كما أن الحفاظ على علاقات جيدة مع سورية قد منح إيران فائدة أخرى، هي تحديدًا الوساطة السورية الممكنة مع عدد من الدول الهامة الأخرى وخاصة السعودية ودول الخليج، فبالرغم من خوف دول الخليج من النشاط الثوري الإيراني وإغراءها الممكن للأقليات الشيعية الكبيرة في الخليج نفسه، كانت قلقة في الوقت ذاته من إمكانية انتصار عراقي حاسم، لذلك فإن سورية كانت في وضع مثالي جيد لتلعب دور الجسر مع الخليج، أولا بحكم نفوذها المفترض لدى طهران، وثانيًا كقوة كامنة مضادة للعراق.[3]

### - الغزو الإسرائيلي للبنان وتداعياته على تطور العلاقات الإيرانية السورية:

كان عام 1982 نقطة تحول في العلاقات السورية- الإيرانية نتيجة لعاملين أولهما تغير مجريات الحرب العراقية الإيرانية وانتقال العراق من موقع الطرف المهاجم إلى موقع الطرف المدافع، والثاني صدور القرار الإسرائيلي في نوفمبر 1981 بضم الجولان وإخضاعها للقانون الإسرائيلي، ففي حين كان الهدف المباشر للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 هو اجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من الساحة اللبنانية،

---

[1] – عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 15، 83، وكذلك حسين أغا، أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] – دانييل لوغاك، **سورية في عهدة الجنرال الأسد**، مرجع سبق ذكره، ص 203، وكذلك أنظر خالد فياض، العلاقات السورية الإيرانية: تكامل المصالح وتجاوز الخلافات، **السياسة الدولية**،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (174)، 2008)، ص 184.

[3] – حسين أغا، أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 24– 25.

كان الهدف الإسرائيلي الأكبر هو تحجيم سورية عسكريًا وإزاحة لبنان من دائرة نفوذ وسيطرة سورية، والواقع أن سورية كانت تسعى في تلك الفترة ولا زالت إلى إيجاد نوع من التوازن الإقليمي الاستراتيجي في المنطقة ضد إسرائيل بواسطة ترتيبات سورية إيرانية في لبنان، لذلك، كان للغزو تأثير عميق أيضًا على وجود إيران في لبنان عن طريق توسيع دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، فالغزو وفر الفرصة للمساهمة الإيرانية المباشرة الأولى في المجهود الحربي المعادي لإسرائيل، ولذلك استفادت سورية عسكريًا من إيران حينما قامت إيران بإرسال حوالي 1500 مسلح من الحرس الثوي الإيراني إلى لبنان عن طريق سورية إبان الغزو في 5 يونيه عام 1982 الذين سمح لهم بالدخول عن طريق سورية إلى منطقة بعلبك الشيعية في وادي البقاع.[1]

لذلك أعطى الغزو دفعًا قويًا للتحالف السوري الإيراني لكي يتخذ خطوة دفاعية أمام المناورات الإسرائيلية خاصة في لبنان من خلال تأسيس تنظيم بديل عن حركة أمل التي تبنت العمل السياسي، وظهرت فيها انشقاقات في الحركة بزعامة حسين موسوي الذي باشر العمليات الأولى لتأسيس حزب الله، كما استطاعت سورية– رغم تفرد موقفها بين الدول العربية المؤيد لإيران في الحرب التي أعلنها نظام العراق – أن تحول دون قيام إجماع عربي ضد إيران، وقد اتضح هذا الدور حينما قاطعت سورية مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في مايو 1982 لصالح العراق، بل سعت لعدم إنجاحه، ونظمت اجتماعًا على مستوى (رؤساء الوزراء العرب) في يناير عام 1983، وكسبت فيه تأييد الجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية.[2]

وما بين التأييد المتبادل ظهر الملف اللبناني وتبلور كقاسم مشترك يجمع بينهما، وكان للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الذي خلف وراءه اتفاق 17 مايو 1983 مع السلطة اللبنانية في عهد الرئيس أمين الجميل انعكاسات كبيرة على العلاقات الإيرانية – السورية ومن أهم العوامل التي دعمت قيام التحالف حيث سعت دمشق وطهران إلى تمتين تحالفهما بصورة متسارعة مما جعل مصالح النظام الإيراني تتطابق مع مصالح سورية بسبب الاهتمام السوري والإيراني بلبنان، فإيران كانت مدفوعة في الدرجة الأولى بعدائها العميق لإسرائيل وسعيها للقيام بدور إقليمي مهم من خلال التغلغل في لبنان والوصول إلى الطائفة الشيعية اللبنانية في الجنوب، وهذا الدور اعتقدت أنه سيؤدي إلى توسيع الحدود الجيوسياسية الضيقة للحرب مع

---

[1] - Abukhalil, Asad, Syria and the Shiites: Al-Asad's Policy in Lebanon, op.cit, pp. 3-5, Kerbitte, Samuel, Interview 1. Hafiz al-Asad: Terrorism and the Anti-Syria Campaign, **Journal of Palestine Studies,** Vol. 15, No. 4 (summer, 1986), pp. 3-16.

[2] – سمر بهلوان، مرجع سبق ذكره، ص 333. **أنظر كذلك :**

Sun, Degang, Brothers Indeed: Syria-Iran Quasi-alliance Revisited, op.cit, P 71.

العراق والوصول إلى قطاعات أوسع ضمن المحيط الإقليمي العربي، ومن بين تلك القطاعات برزت الطائفة الشيعية في لبنان وإلى جانبها الفصائل الفلسطينية المناوئة لسياسة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أما سورية، فكانت ترى في تعزيز تحالفها مع القطاعات نفسها ممثلة بالحركة الوطنية اللبنانية بأجنحتها المختلفة العلمانية والقومية والدينية والفصائل الوطنية الفلسطينية وسيلة لمواجهة نتائج الغزو الإسرائيلي ومقاومته.[1]

فقد أدى احتلال بيروت وانكسار القوات السورية في مواجهته إلى ظهور الوجود الإيراني في الأراضي اللبنانية بموافقة سورية، ليجعل لطهران إطلالة جغرافية على الحدود الشمالية لتل أبيب للمرة الأولى في تاريخها. وترجع الموافقة السورية على دخول العامل الإيراني إلى لبنان، وبالتالي قلب المعادلة الصراعية في المنطقة إلى الاختلال الظاهر في موازين القوى أمام إسرائيل، وهو ما دلل عليه اجتياح بيروت بكل وضوح، وبرغم هذه الاعتبارات لم يكن السماح السوري بالنفوذ الإيراني بدون شروط، حيث توخت سورية الاحتفاظ بوكيلها المحلي حركة أمل كطرف أول على الساحة اللبنانية في مقابل حليف إيران، أي حزب الله.[2]

ورغم التطابق في المصالح بين دمشق وطهران ونجاح القطاعات والقوى السياسية اللبنانية والفلسطينية في دحر الاحتلال الإسرائيلي عن أجزاء مهمة من لبنان وإسقاط اتفاق 17 مايو 1983، إلا أن العلاقات السورية الإيرانية واجهت خلال الفترة 1986- 1989 أزمة في تحديد أدوار القوى اللبنانية وخصوصًا دور القوى الصاعدة، حزب الله، التي هددت النفوذ التقليدي لحركة امل الحليف الرئيسي لدمشق، وقد حسم هذا التنافس في نهاية المطاف لمصلحة دمشق ودون أن يحمل أي مؤشرات على وجود انعكاسات سلبية على علاقتها مع طهران.[3]

وبعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، برزت هناك أولويات لدى سورية في مقدمتها القضية الفلسطينية والوحدة العربية ومواجهة إسرائيل، وجدير بالذكر أن الرئيس السوري حافظ الأسد وفى أحد المؤتمرات التي

---

[1] – مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 79، سمر بهلوان، مرجع سبق ذكره، ص 332.
Jonathan Gelbart, Iran-Syria Axis: A Critical Investigation, op.cit.

[2]– أيمن السيد عبد الوهاب، العلاقات السورية الإيرانية: محدد التسوية السلمية، مرجع سبق ذكره، ص 101.
Hinnebusch, Raymond A., Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians, op.cit.

[3]– مأمون كيوان، مرجع سبق ذكره، ص 79.

عقدت برئاسته رحب بمشروع القرار رقم 598 والقاضي بوقف اطلاق النار عام 1988 وموافقة إيران عليه، وانتقد العراق لعدم التزامه بالقرار.

ومع قبول (إيران) للقرار رقم 598 الصادر عام 1988 ، ووقف إطلاق النار بين العراق وإيران، دعمت سورية موقف إيران واعتبرته موقفاً عاقلاً ومساعدًا على استتباب الاستقرار في المنطقة، على الرغم من انزعاج سورية لتدخل العراق في شؤونها الداخلية، وكان هذا معززًا للروابط بين إيران وسورية.[1]

وعلى الرغم من توتر التعاون السوري مع إيران بسبب تباعد المصالح إلا أنه كان عاملا هاما في استراتيجية حافظ الأسد لتعزيز الموقف المهيمن لسورية في لبنان في الثمانينات، ومع مرور الوقت كانت عمليات حزب الله ضد إسرائيل في لبنان تساعد على تركيز مزيد من تطور العلاقات الإيرانية – السورية وخصوصًا بعد التوصل إلى اتفاق الطائف في عام 1989 والذي أسهم بدوره في تقنين الوجود السوري في لبنان[2] هذا بالإضافة إلي متغيرات أخرى تتقاطع مع العداوة بين سورية وعراق صدام حسين منها الأهداف المشتركة التي تجمع سورية وإيران بلبنان وخصوصًا الطائفة اللبنانية الدائمة النمو، والصلة الشيعية- العلوية التي لعبت دورًا هامًا في تطوير العلاقات السورية الإيرانية ونشوء التحالف بين البلدين.[3]

وفي نهاية الثمانينيات كانت سورية ما تزال الحليف العربي الأوحد لإيران، وبدت صورة التحالف الإيراني- السوري تحالف بحكم الأمر الواقع، في حين شرع كل طرف في تنويع علاقاته الإقليمية، كان القاسم الأكبر بين دمشق وطهران متمثلاً في الاتفاق على إبقاء المقاومة اللبنانية وسلاحها كورقة ردع ضد إسرائيل، ولكن أدوار كل من طرفي التحالف في لبنان بدأت تتعدل لمصلحة إيران التي صارت شريكًا فعليًا لدمشق هناك.[4]

---

[1]- رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- فلاينت ليفريت، ترجمة: عماد فوزى شعيبي، **وراثة سورية: اختبار بشار بالنار**، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

[3]- Chalala, Elie, **Syria's Support of Iran in the Gulf War,** op.cit.

[4] - Goodarzi, Jubin M., Syria and Iran: Alliance Cooperation, op. cit, P.P. 44- 45.

## المبحث الثاني

## تطور العلاقات السورية الإيرانية

## (2009-1991)

لا شك أن التغير في البيئة السياسية الدولية والإقليمية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وبزوغ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم، وتغير موازين القوى في ظل النظام الدولي الجديد، وما صاحبه من حرب على العراق (حرب الخليج الثانية)، والغزو الأميركي للعراق 2003، والتصنيف الأمريكي لكل من سورية وإيران ضمن دول محور الشر وحالة الحشد على المستويين الأمريكي والدولي ضد إيران، وطموحات إيران الإقليمية واستمرارها في برنامجها النووي وسياساتها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط. كل ذلك بالتأكيد يوثر على سورية، وبالتالي على نمط تحالفاتها الدولية والإقليمية بشكلٍ عام والتحالف السوري-الإيراني بشكلٍ خاص.[1]

### - حرب الخليج الثانية وتداعياتها على تطور العلاقات السورية الإيرانية:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقدت سورية الحليف الاستراتيجي الكبير- الاتحاد السوفيتي- والذي كانت تستند عليه في مواجهتها مع أمريكا وإسرائيل، وكان لذلك كبير الأثر على السياسة الخارجية السورية التي وجدت نفسها وجهًا لوجه أمام المخططات الامريكية والإسرائيلية وفي ظل غياب أي دعم خارجي، وكان ذلك بداية لمرحلة جديدة من الحوار مع الولايات المتحدة، وقد بدأت القيادة السورية بإظهار مؤشرات تدل على رغبتها في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة، وجاء الاجتياح العراقي للكويت بالفرصة الذهبية لسورية،[2] حيث كان من الصعب على الإدارة الأمريكية الجمهورية برئاسة بوش الأب أن تشن حربها لطرد القوات العراقية من الكويت بدون مظلة عربية لأن غيابها كان يمكن أن يشكل عقبة سياسية ومعقدة، أوضح جيمس بيكر -وزير الخارجية الأمريكي آنذاك- تفاصيلها في مذكراته سياسة الدبلوماسية وكيف سعى للتغلب عليها بإقناع مصر وسورية بالانضمام لقوات التحالف، فتحركت عملية تحرير الكويت، فانضمت سورية إلى

---

[1]-Morris, Mary E., **New Political Realities and the Gulf Egypt, Syria, and Jordan,** Prepared for the United States Air Force, United States Army, Rand, 1993, p.19-28.

[2] -خيام محمد الزغبي، **العلاقات السورية المصرية 1989-2006**، مرجع سبق ذكره، ص 161-162. **أنظر كذلك :**

Shad, Tahir I. & others, Syrian Foreign Policy in the Post-Soviet Era, **Arab Studies Quarterly,** Vol. 17, No. 1/2 (Winter and Spring, 1995), pp. 77-94

التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت 1991، وكان ذلك في تقدير البعض بمثابة انقلاب في السياسة الخارجية السورية، دلّ على مدى ما تتمتع به مواقف القيادة السياسية السورية عند الضرورة من براجماتية ومرونة غير عادية[1] وفي 4 أغسطس 1990 أصدرت الخارجية السورية بيانًا أكدت فيه رفض سورية للاجتياح العراقي للكويت، وطالبت القوات العراقية بالانسحاب من الكويت دون شروط مسبقة، وأوضحت فيه الجهود التي بذلتها سورية من أجل عقد قمة عربية حيث كانت سورية أول دولة عربية دعمت عقد قمة عربية طارئة عقدت في القاهرة لمناقشة الأزمة في 2 أغسطس 1990، واعتبرت أن قيام العراق باحتلال الكويت هو غزو وعدوان على دولة عربية، كما أنه خرق لميثاق الجامعة العربية والقوانين الدولية، وقد نشطت الدبلوماسية السورية منذ اندلاع الأزمة، وحاولت منع الكارثة بالطرق الدبلوماسية، لكن القيادة السياسية السورية قررت مشاركة قوات التحالف في تحرير الكويت.[2]

أما بالنسبة لإيران، فقد كانت الأزمة فرصة لكسر العزلة المفروضة عليها منذ الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، ورفضت الغزو نظرًا لما يشكله من مخاطر على المصالح الإيرانية، ومن ثم حرصت على الفصل التام بين السلام مع العراق، ومعارضة غزو الكويت، وقبلت ضمنيًا الحل العسكري لإخراج العراق من الكويت إذا لم تستجب العراق وتنسحب بشكل سلمي، وحتى في إطار الحل العسكري، فقد فضلت القيادة الإيرانية الحل العسكري الإقليمي وليس الدولي.[3]

وجاءت مجريات حرب الخليج الثانية لتقدم دليلا راسخًا على متانة العلاقات السورية الإيرانية، كما أظهرت الأهمية الحيوية للعامل العراقي في الحسابات الاستراتيجية السورية الإيرانية، وهذا ما وضع العلاقات السورية الإيرانية محل اختبار تجاوزته الدبلوماسية السورية بنجاح من خلال الزيارة التي قام بها حافظ الأسد إلى طهران 20-25 سبتمبر 1990، وهو التزام أخلاقي وسياسي سوري بالتشاور مع الحليفة إيران، خصوصًا وأن هناك مخاوف من هجوم عراقي على سورية كرد فعل محتمل، في الوقت ذاته هو طمأنة للجانب الإيراني من دخول سورية الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل كانت إيران تحس بنفس تلك الأخطار مما عزز العلاقات بين البلدين ووحد استراتيجيتهما، هنا وجدت سورية وإيران

---

[1]- مصطفى عبد العزيز، العلاقات العراقية – السورية. نحو مزيد من التأزم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2]- أحمد ثابت، سورية والأزمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (103)، يناير 1991، ص 55.

[3]- خالد أحمد الملا، **أثر الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية 1979-2000**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

كلاهما بأن مصالحهما في خطر واتخذتا ردود أفعال مشتركة، وهذا ما شكل عاملاً مهمًا في توحيد المواقف، وكذلك الأزمة كانت فرصة لكلا البلدين في تحسين العلاقات بينهما في إنزال الهزيمة للنظام العراقي المعادي لكليهما، كما أن سورية كان يمكنها من خلال نفوذها آنذاك ردع الهجوم الأمريكي المحتمل على إيران.[1]

مع اندلاع حرب الخليج الثانية وانخراط سورية في التحالف الدولي ضد العراق أكسبها ذلك دورًا ناشطًا في المنطقة، وكل تلك المتغيرات مكنتها من أن تلعب عدة أدوار خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية – الخليجية حيث كانت البلد الوحيد الذي يستطيع أن يلعب دور الوسيط بين الطرفين، وعلى الرغم من تأليف تجمع "**إعلان دمشق**" الذي ضم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسورية ومصر أو ما يعرف بصيغة (6+2) استمرت سورية في أداء دور الجسر الذي يحاول وصل الانقطاع في العلاقات الإيرانية الخليجية، والإيرانية العربية[2] ثم في سبتمبر 1992 قام رئيس دولة الإمارات بزيارة سورية لإجراء محادثات حول قضية الجزر المتنازع عليها مع إيران محاولة منه حل المشكلة، وضمان المصالح العربية وسلامة العلاقات مع الدول المجاورة والتي يجمعها إرث تاريخي كبير.[3]

كما تسببت أزمة الخليج كذلك في عزلة سورية، بعد أن ضعف العراق وهزمت قوته العسكرية، واستبعد عن جبهة الصراع مع إسرائيل، مما جعل سورية وحيدة في مواجهة إسرائيل، كما أن تركيا الحليفة لإسرائيل كانت قد دخلت الأراضي العراقية بحجة ملاحقة المتمردين الأكراد مما زاد في إحساسها بالخطر، خصوصًا وقد لاح في الأفق مخاوف من تقسيم العراق، وهو ما عزز التنسيق السوري الإيراني الذى رفض فكرة تقسيم العراق تحت أي شكل من الأشكال. وبعد هزيمة القوات العراقية وخروجها من الكويت واندلاع انتفاضة الجنوب ذات الأغلبية الشيعية، وأعلنت سورية رفضها لظهور كيان شيعي منفصل في الجنوب يسيطر عليه أصوليون موالون لإيران، لأنه سيسبب اختلالاً في التركيبة الديموغرافية العربية– الخليجية التي كانت تتخوف من أي نفوذ إيراني في المنطقة، مما دفع سورية لرفضها تلك الفكرة من أجل أن تظهر حمايتها لدول الخليج من أي خطر يهددها.[4]

---

[1]- رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 80. **أنظر كذلك :**
Goodarzi, Jubin M., Syria and Iran: Alliance Cooperation, op. cit, P. 45.

[2]- مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]- عبلة مزوزي ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4]- خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية، **مختارات إيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 114، 115.

**- التحالف التركي الإسرائيلي وتداعياته على تطور العلاقات السورية- الإيرانية:**

تكتسب تركيا مكانة مهمة في دراسة العلاقات الإيرانية السورية نظرًا للارتباط الجغرافي لهذه الدولة مع كل من إيران وسورية، ولذلك شكلت العلاقات التركية الإسرائيلية حدثًا مهمًا في المنطقة حيث تعتبر تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، وتدعم هذا الاعتراف بالاتفاق العسكري بين الدولتين عام 1996، والذي شكل تحديا كبيرا على الدول المجاورة والتي تحكمها علاقات متوترة مع كل الطرفين، مما يجعل الاتفاق التركي الإسرائيلي موجه بدرجة كبيرة نحو سورية وإيران ويشكل تهديد للأمن القومي الإيراني والسوري معًا، للأسباب التالية:

- يعتبر التفاهم الاستراتيجي الحالي بين إسرائيل وتركيا إحياء لنظرية التطويق التي ابتدعها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق - ديفيد بن جوريون- وهو الضغط المشترك على سورية التي في نزاع مع كلتا الدولتين وإن اختلفت أسباب النزاع مع كل منهما، وفي نفس الوقت هناك الانتهاكات المتكررة من الجانب التركي للحدود العراقية والتي زادت من القلق السوري تجاه إمكانية خلق قاعدة تركية أخرى تستهدف سورية في حالة قيام حرب بينها وبين سورية أو بينها وبين إسرائيل أو ضد الدولتين معًا، بالإضافة إلى ما قد تؤدى إليه هذه الانتهاكات من إمكانية تفتيت الكيان العراقي وما يؤدى إليه من خلل في توازنات المنطقة.

- تعتبر تركيا بمثابة نقطة الالتقاء السوري- الإيراني فكلاهما له حدود مشتركة مع تركيا، وجدت كلتا الدولتين في هذا الاتفاق مقدمة لفرض ترتيبات أمنية جديدة في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد توقف عملية السلام بعد تسلم اليمين الإسرائيلي الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، هذا بالإضافة إلى أن سورية بدأت تستشعر أن هناك محاولات أمريكية إسرائيلية لعزل سورية وإضعاف موقفها من عملية السلام، وذلك من خلال تبنى وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك - مادلين أولبرايت- وجهة النظر الإسرائيلية تقريبًا تجاه عملية السلام، وهو ما قد يعنى توقف المفاوضات مع سورية التي ترى في فرض إسرائيل لشروطها أمراً يتنافى مع قواعد تحقيق السلام الشامل والعادل الذى تهدف سورية إلى إنجازه.[1]

---

[1]- خالد فياض، تطور العلاقات السورية العراقية الفرص والمخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 123، 124.

- جاء الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي ليشكل توترا كبيرا للسياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة، حيث وجدت إيران في هذا الاتفاق بمثابة تهديدًا لأمنها نظرًا لعدم الترابط الحدودي بين إيران وإسرائيل، فقد كانت سورية هي معبر إيران إلى فلسطين، وتركيا هي معبر إسرائيل إلى إيران، وبالتالي ستكون الحدود التركية بمثابة تهديد للأمن الإيراني، كما أنه يفتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الإسرائيلي، مما يمَكن السلاح الجوي الإسرائيلي قصف أي منطقة في إيران، كما أن هذا التقارب سوف يشكل تهديدًا على العلاقات التركية – الإيرانية في حد ذاتها، وفعلا توترت علاقات البلدين بفعل هذه التطورات، كما يشكل الدعم الأمريكي لهذا التحالف الأداة الفعالة لتنشيط هذا التهديد خاصة في ظل التحرك الأمريكي نحو ضرب السلاح النووي الإيراني والقضاء عليه.[1]
- بالنسبة لعلاقات سورية مع تركيا، فقد عرفت منذ حرب الخليج 1990 نوعًا من التوتر نتيجة تناقض مصالح الدولتين في العديد من المحاور منها: مشكلة المياه بسبب الإجراءات التركية المتكررة لحجز مياه نهر الفرات في إطار مشروع جاب، حيث تسعى إسرائيل عبر هذا الاتفاق إلى تنفيذ مخططاتها بالاستيلاء على كل منابع المياه ومنع سورية من استغلالها، وتخشى سورية أن تتسبب القرارات التركية بأضرار بالغة في مجال البيئة وتهديد مناطق سكانية كبرى، كما يشكل ذلك منطلقًا ضاغطًا على سورية في مفاوضتها مع إسرائيل، أما القضية الكردية التي ترجع إلى عام 1984 فلقد لجات تركيا بعد أن تعثرت جهودها في محاولاتها لإعادة المياه إلى ما كانت عليه بالإضافة إلي تقديم سورية الدعم لجماعات حزب العمال الكردي التي تميل إلى العنف مع تركيا، وقد أسس هذا الحزب بعض قواعده في سورية ووادي البقاع في لبنان، وفيما بعد اتهمت تركيا الحكومة السورية بتدعيمها وحمايتها لحزب العمال الكردستاني، وقائده عبد الله أوجلان، وازدادت الأوضاع تأزمًا بين الطرفين عام 1997 بعد تهديد تركيا لسورية بمهاجمتها في حال عدم مساعدتها في القبض على أوجلان الذي ظل في دمشق لمدة عامين ثم فر فيما بعد إلى كينيا، وأخيرًا مشكلة لواء الاسكندرونة، والذي يشكل نزاعًا حدوديًا قديمًا بين الدولتين، فلم

---

[1]- ميرفت دياب، إيران – تركيا: علاقات الإخوة الأعداء، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (25)، أغسطس 2002)، ص 86، **أنظر كذلك** : طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

تعترف سورية بعد لتركيا بضم لواء الاسكندرونة والتي أسماها الأتراك باسم "**هاتاي**" ولا تزال موضوع نزاع في العلاقات الثنائية.[1]

- كما تلتقي المصالح الإيرانية- السورية بالنسبة للمتغير الإسرائيلي، حيث يمثل هذا التحالف فرصة لإسرائيل ومجالا أكبر لتحريك قواتها باتجاه سورية وإيران من جانب أخر، كما يعد التحالف فرصة لتركيا وإسرائيل للضغط على إيران بحجة دعمها للإرهاب من خلال دعم ورعاية المنظمات الإسلامية المتطرفة في تركيا، ومن هنا تبدو سياسة التطويق الإسرائيلية للدول العربية أنها انطلقت إلى أبعاد جديدة بمد مجال قوتها العسكرية اتجاه سورية وإيران معًا.

وبناء على ذلك، فإن التنسيق المتواصل والتعاون السوري مع إيران هو أحد أهم أدوات السياسة السورية في مواجهة دور تركيا في شمال العراق وتحالفها مع إسرائيل خصوصًا أن البلدين يجمعهما إدراك مشترك لهذه المخاطر من ناحية، ولكونهما – والعراق – من الدول المستهدف ردعها من جانب طرفي التحالف من ناحية أخرى، لذلك، يعد التنسيق السوري الإيراني في مواجهة التحالف العسكري التركي الإسرائيلي أمرًا ضروريًا للبلدين.[2]

تزامن ذلك مع تولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكانت النتيجة تحسن ملحوظ في العلاقات الإيرانية – السورية، حيث كانت سياسته الانفتاحية على الدول العربية ودعوته إلى الحوار الحضاري من العوامل التي ساهمت في استمرارية العلاقة بين البلدين[3] ومن مؤشرات هذا التعاون:

---

[1]- نيبال عز الدين جميل عطية، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية والعراق(1990-2007)**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007)، ص ص ص 113، 126- 133، وأنظر كذلك عبلة مزوزي ، مرجع سبق ذكره، ص 63، 104.

Lawson, Fred H. Syria's Relations with Iran: Managing the Dilemmas of Alliance, op.cit, pp 30-31.

[2]- عبد العزيز شحادة المنصور، **السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي**، رسالة دكتوراه،غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002)، ص 234.

[3]- محمد صادق إسماعيل، **من الشاه إلى نجاد: إيران إلى أين؟**، مرجع سبق ذكره، ص 245.

**تبادل الزيارات بين مسئولي البلدين لدعم العلاقات الثنائية والحفاظ على طابعها الاستراتيجي، وكذلك التعاون والتنسيق بينهما في مواجهة التطورات الإقليمية، ومنها:**

- زيارة وزير الدفاع الإيراني– محمد فروزندة– لسورية في **فبراير 1997**، وتم خلالها إبرام اتفاق دفاعي للتعاون العسكري بين البلدين، وأعلن الوزير الإيراني في **10 مارس 1997**: "**أن إيران ستشارك بموجب هذا الاتفاق في مشروع تحديث التجهيزات العسكرية السورية، وأن الجيش السوري بدأ في تحسين قدراته وامتلاك تكنولوجيا متطورة**".
- زيارة وزير الخارجية الإيراني – علي أكبر ولاياتي – لسورية في الفترة من **9–10 مارس 1997**.
- زيارة وزير الخارجية الإيراني – علي أكبر ولاياتي – لسورية في الفترة **8–9 مايو 1997**، وتم خلال هاتين الزيارتين بحث سبل تطوير العلاقات الثنائية وتأثير التحالف العسكري التركي الإسرائيلي على البلدين، والتهديدات الإسرائيلية لسورية، حيث أكدت إيران مساندتها لسورية في مواقفها تجاه تلك التهديدات.[1]
- كانت طهران إحدى محطات التحرك الدبلوماسي السوري، فقام نائب الرئيس عبد الحليم خدام، ووزير الخارجية فاروق الشرع، بزيارة طهران في **18 يونيه 1997** حيث سلما رسالة من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس هاشمي رفسنجاني حول مخاطر التحالف التركي الإسرائيلي وأكد عبرها المسئولون الإيرانيون رفضهم للاجتياح التركي للأراضي العراقية لسببين: الأول لأن الوجود التركي في شمال العراق يهدد وحدة الأراضي العراقية، والثاني لأنه يشكل ذريعة لوجود قوات أجنبية في شمال العراق والمنطقة، وفضلا عن ذلك، لابد من الإشارة إلى أن لإيران حدودًا مشتركة مع تركيا والعراق، وإن أى اختلال في العلاقات التركية العراقية أو تدخل تركي في العراق ينعكس سلبًا على الأمن القومي الإيراني، وهذا ما ترفضه طهران وكان من إنجازات هذه الزيارة إقناع الإيرانيين بجدوى التقارب السوري الإيراني.[2]
- اجتماعات اللجنة العليا السورية الإيرانية في دمشق **(5–7) يوليو 1997** برئاسة نائب الرئيس السوري – عبد الحليم خدام – ونظيره الإيراني – حسن حبيبي – وبحضور وزيري خارجية البلدين وعدد من الوزراء والخبراء من الجانبين. وطالب البيان الختامي الصادر في نهاية تلك الاجتماعات بضرورة التحرك

---

[1] – عبد العزيز شحادة المنصور، **السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[2] – مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

السياسي لكافة دول المنطقة ضد إسرائيل، وبتصدي الدول الإسلامية للاختراق الإسرائيلي للمنطقة ومقاطعة إسرائيل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، وأكد رغبة الطرفين ضرورة الاهتمام بالمصالح الرئيسية للبلدين والتعاون الوثيق بينهما دون أي تدخل أجنبي، ووصف التحالف التركي الإسرائيلي بأنه خطر على الأمن في المنطقة، ومخالف لمبادئ منظمة المؤتمر الإسلامي، وطالب تركيا بضرورة الرجوع عن هذا التحالف والاهتمام بعلاقات حسن الجوار مع الدول العربية والإسلامية، كما أكد على ضرورة احترام العراق ووحدته وإدانة المخططات التي تمس أراضيه، كما ذكر البيان أن إيران تؤكد دعمها للمواقف السورية التي تقوم على تأكيد ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان والأراضي العربية المحتلة.[1]

- زيارة حافظ الأسد لطهران في الفترة **31 يوليو– 2 أغسطس 1997** ومباحثاته مع مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي والرئيس هاشمي رفسنجاني والرئيس المنتخب خاتمي لتؤكد عمق العلاقات بين البلدين وضرورة تطويرها، وفي الوقت نفسه إزالة التخوف السوري من الانعكاسات السلبية المحتملة لأي تحول مفاجئ في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي إزاء واشنطن.

- برز اتفاق الرئيسين الأسد وخاتمي على تأكيد حرصهما على عدم المساس بوحدة وسلامة الأراضي العراقية ومعارضتهما أي تدخل أجنبي خارج قرارات الشرعية الدولية وطالبا بوقف الاعتداءات الجوية المستمرة على العراق، وبإنهاء الحصار والعقوبات الاقتصادية وعبرا عن اعتقادهما بأن اتخاذ أي قرار فيما يخص مصير ومستقبل العراق يقع على عاتق الشعب العراقي وحده.[2]
- قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة سورية عام 1998 بهدف التباحث مع الرئيس السوري السابق حافظ الأسد حول القضية الفلسطينية، وقد برز في البيان الختامي لمباحثات الرئيسين دعم إيران لموقف سورية الثابت لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان حتى خط الرابع من يونيه 1967، وتأييدهما لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ولجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه بتقرير مصيره، وقد اتفق الرئيسان خاتمي والأسد على تأكيد حرصهما على عدم المساس

---

[1]– عبد العزيز شحادة المنصور، **السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[2]- مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

بوحدة وسلامة الأراضي العراقية ومعارضتهما أي تدخل أجنبي خارج قرارات الشرعية الدولية، وطالبا بوقف الاعتداءات الجوية المستمرة على العراق، وبإنهاء الحصار والعقوبات الاقتصادية وأن اتخاذ أي قرار فيما يخص مصير العراق يقع على عاتق الشعب العراقي وحده.[1]

- **الجهود السورية في اتجاه تحسين العلاقات العربية – الإيرانية، ومن هذه المحاولات:**

- الوساطة السورية الناجحة بين البحرين وإيران والتي تكللت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين بعد وصول علاقاتهما إلى درجة كبيرة من التوتر وسحب السفراء.
- الوساطة السورية بين مصر وإيران، ولكنها أكثر صعوبة، وقد قطعت الدبلوماسية السورية شوطًا كبرًا في هذا الصدد، بحيث انه تم وقف الحملات الدعائية المتبادلة بين القاهرة وطهران، كما أعلن المسئولون المصريون والإيرانيون رغبتهم في استئناف العلاقات الدبلوماسية.
- محاولة سورية بذل جهود مماثلة باتجاه تطبيع العلاقات العراقية الإيرانية، وكان ذلك أحد الموضوعات التي ناقشها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في زيارته الأخيرة لإيران في أواخر يوليو 1997، وكذلك في زيارة محمد خاتمي لدمشق في مايو 1999، ورغم أن سورية لم تحقق نجاحا كاملا في مصالحة عراقية- إيرانية، إلا أنها استطاعت إقناع الجانبين بضرورة تصفية ملفات القضايا الخلافية من خلال لجان مشتركة وفتح صفحة جديدة تقوم على المصالح المتبادلة، لأن البديل عن ذلك هو تعرض البلدين وسورية لمخاطر جسيمة تنبع من المخططات الغربية والإسرائيلية لهيمنة على المنطقة في ظل رفض الدول الثلاث الاستجابة لما تملية عليها الولايات المتحدة.[2]

وفي أعقاب تلك الفترة، تسَلم بشار الأسد الحكم في سورية في يوليو عام 2000 بعد وفاة والده، وقد باتت العلاقة مع إيران في عهد بشار الأسد أشد عمقًا وإحكامًا مما كانت عليه في عهد الأب الراحل. كما

---

[1]- ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، مرجع سبق ذكره، **ص 106**، أحمد دياب، سورية والعراق وإيران، هل هو تحالف جديد؟، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 138، ديسمبر 1998).

[2]- عبد العزيز شحادة المنصور، **السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص 236، 237.
**أنظر كذلك :**
Lawson, Fred H. Syria's Relations with Iran: Managing the Dilemmas of Alliance, op.cit, p.34.

شهدت العلاقات السياسية السورية- الإيرانية في عهد بشار الأسد تطورًا كبيرًا ساهمت فيه الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين على أعلى المستويات.[1]

وفي خلال السنة والنصف الأولى من رئاسة بشار كانت سورية وإيران قادرتين على الحفاظ على مستويات هامة من التعاون الاستراتيجي وخصوصًا فيما يتعلق بحزب الله وجنوب لبنان، وعندما مر على ولايته أربعة أشهر فقط أي في أكتوبر 2000 استقبل بشار وزير الخارجية الإيراني في دمشق لمناقشة الوضع الإقليمي على ضوء اندلاع الانتفاضة الجديدة، وكان القرار المبدئي لقيادة حزب الله بمواصلة بعض الحملات شبه العسكرية ضد إسرائيل بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان مدعومًا من دمشق، وقد أقرته طهران بشكل واضح أيضًا، وقد سافر بشار نفسه إلى طهران في نوفمبر 2001 لمقابلة الرئيس محمد خاتمي والزعيم الروحي على خامنئي، وبعد شهرين جاء وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لزيارة دمشق، وبعد أبريل 2001، ساندت طهران إلى حد كبير جهود بشار لتدبر مخاطر الرد الإسرائيلي علي استفزازات حزب الله المتواصلة.[2]

كما عمّقت الضغوط المزدوجة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من سورية وإيران متانة تلك العلاقات بين الطرفين، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية كل من سورية وإيران في محور واحد، تصاعدت خلالها التهديدات الأمريكية ضدها، خاصة بعد إدراج الولايات المتحدة كل من سورية وإيران ضمن دول محور الشر والراعية للإرهاب كذريعة للدخول في منطقة الشرق الأوسط، وعليه فكل هذه المتغيرات الجديدة يمكن أن تشكل بداية لضغوط كبيرة على العلاقات التي جمعت سورية وإيران طوال هذه الفترة.[3]

### - الإحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على تطور العلاقات السورية -الإيرانية:

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 أبريل 2003 إلى تغيرات إقليمية واسعة انعكست على هشاشة التحالفات العربية- العربية، وحالة الضعف التي تكتنف عمل النظام العربي، إذ يجد نفسه عاجزًا عن

---

[1]- أميرة إسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 17، العدد 3، 2010. http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58427

Bartell, Dawn L. & Gray, David H. Conflict in Syria and the Opportunity, op.cit.

[2] – فلاينت ليفريت، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[3]- عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 19..

التصدي للأزمات الكبرى التي تواجهه، ولعل الفترة التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق قد أصبحت نقطة فاصلة يجب التوقف عندها لاختبار نوع واتجاه العلاقة بين البلدين ومدى قدرتهما معا على التعامل مع تلك المستجدات[1]، ففي ظل العراق الجديد، كثرت التحليلات حول مدى ثباتها في ظل تصادم المصالح الإيرانية والسورية داخل العراق، ووقفت كل من سورية وإيران ضد الاحتلال الأمريكي للعراق بسبب إدراكهما العميق لمخاطر هذا الاحتلال وتأثيراته المستقبلية.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية في تحالف إيران وسورية في تقوية دورهما بشكل أكبر في العراق الجديد أي عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي وارتباطهما بقضايا الخليج ولبنان والتي يعتبر كل منها عمق استراتيجي حيث تتقارب سورية عن طريق إيران مع منطقة الخليج العربي التي تحظى بأهمية استراتيجية سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، وإيران أيضًا تصل إلى منطقة المتوسط عن طريق العراق وسورية وهي مركز الصراع العربي الإسرائيلي، ويرتبط بها أيضًا مصير حزب الله اللبناني الشريك والحليف الاستراتيجي لإيران.[2]

كان الاحتلال الأمريكي للعراق متغيرًا استراتيجيًا هامًا لم تفلت من آثاره وتداعياته أي من دول المنطقة تبعا لقربها الجغرافي والسياسي من العراق، وكذلك الموقع الاستراتيجي الهام الذي يتمتع به العراق ولطبيعة عملية التغيير التي حدثت عقب الاحتلال ومن تلك الدول إيران وسورية.[3]

وبالنسبة لرؤية الطرفين للحرب على العراق، فقد أدانت إيران مبدأ الحرب ضد العراق رغم العداء التاريخي بين البلدين، وفي بيان لوزير الخارجية آنذاك – كمال خرازي – قال فيه: أن العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق غير مبررة وغير شرعية، وردد المرشد الأعلى – خامنئي – مقولته المعتادة عندما وصف هجوم التحالف ضد العراق بأنه "حرب غير عادلة، تقوم على الهيمنة والاستبداد"، وأنكر خامنئي الأهداف البريطانية المعلنة قائلا "أن هدفهم هو احتلال العراق، والسيطرة على إقليم الشرق الأوسط والتحكم

---

[1]- سامح همام، الضغوط الأمريكية ومستقبل العلاقات الإيرانية – السورية، **مختارات إيرانية**، العدد65، ديسمبر 2005، ص 98.

[2]- رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 3 ، **أنظر كذلك :**

Goodarzi, Jubin M., Syria and Iran: Alliance Cooperation, op. cit, P.P. 47-48.

[3] –حسن أبو طالب، سورية وتداعيات احتلال العراق، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (154)، 2003)، ص 118.

في النفط"، كما سمحت إيران بتنظيم المظاهرات الشعبية المناهضة لهذه الحرب والتي شارك فيها آلاف المتظاهرين.[1]

وقد فرض الاحتلال الأمريكي للعراق معضلات أمنية وإقليمية كبيرة، فهو يهدد بشكل كبير استقرار إيران الداخلي، فبالرغم انهيار النظام العراقي وانحسار القوات العسكرية العراقية وما تمثله من تهديد، إلا أن إيران خشت من تطورات الأوضاع الداخلية في العراق، وما قد تطرحه من تهديدات لها ومن انتهاج النظام الجديد لسياسات عدائية ضدها، لذلك حاولت طهران التهدئة حتى لا تنتقل الفوضى الأمنية في العراق إلى الحدود مع إيران، بما يؤدي إلى نزوح اللاجئين العراقيين إلى أراضيها.[2]

وبالنظر إلى التعدد الاثني والمذهبي للعراق ومطالبة بعضهم بالاستقلال ودورهم في رسم مستقبل العراق، يمكن أن يؤثر على إيران التي تشهد هي الأخرى تنوعًا عرقيًا ومذهبيًا، والخوف من احتمالات حدوث عملية انفصال لأحد الأقاليم العراقية عن بقية العراق كإقليم كردستان مثلا، وهو ما من شأنه التأثير على وضع الأقلية الكردية في إيران، والتي تمثل 10% من سكانه وتشجعهم على السعي إلى تحسين أوضاعهم في إيران وطلب الانضمام للدولة الكردية الجديدة، بالإضافة إلى احتمال انتقال النموذج العراقي الممثل في مجلس الحكم الذي يعبر عن التعدد داخل المجتمع إلى الداخل الإيراني، وتهديده لتماسك ووحدة النظام، كما أن هناك احتمال تفكيك الدولة العراقية إلى دويلات، وتفجير الوضع الداخلي، وهو الأمر الذي ترفضه إيران، وقد أكد حسن روحاني الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني في أبريل 2003 على أن: "إيران تخشى سقوط الأبرياء وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط العراقي، وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق"، ولذلك مع بدء الاستعداد لإجراء الانتخابات

---

[1]- محمد علي الشيخ، **الإدارة الأمريكية وأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008)، ص 102، و **أنظر كذلك** : محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (162)، أكتوبر 2005)، ص ص 74-75.

[2]- شيماء محمد عبد الله، **السياسة الإيرانية الخارجية مع التطبيق علي عهد ما بعد خاتمي**، رسالة ماجستير غر منشورة ، في العلوم السياسية، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2009)، ص 133.

التشريعية في ديسمبر 2005 عملت إيران على دعم الاستقرار وقامت بالتعاون مع الولايات المتحدة في الملف العراقي من خلال العملية السلمية في العراق.[1]

ويشكل التعدد الاثني تهديدًا لاستقرار إيران من خلال انتقال النموذج العراقي إلى إيران حيث يشجع على إثارة الجدل حول قضايا الشيعة في إيران، مثل تركيز السلطة في يد الولي الفقيه وتوزيع القوى، والتدخل المستقبلي لرجال الدين في شئون الأفراد اليومية، وحرية الصحافة والتنظيمات والأحزاب السياسية، الذين يستغلون سقوط نظام صدام حسين إلى خروج قضية الشيعة إلى النور، كما يفرض نجاح الولايات المتحدة في العراق في تأسيس نظام ديمقراطي تعددي بشكل سلبي على إيران في ظل تهميش دور المؤسسات المنتخبة لصالح المؤسسات التي يسيطر عليها التيار المحافظ، كما أنه سيسيطر على وضع إيران الإقليمي، بل ووجودها ككل باعتبارها تمثل المرتبة الثانية في محور الشر، وكذلك وجود القوات الأمريكية في العراق يزيد من عزلة إيران لأن الولايات المتحدة أصبحت تطوق إيران من جميع الجهات. [2]

وجدير بالذكر أن العلاقة بين إيران والأحزاب الشيعية التي تهيمن على الأوضاع في العراق حاليًا تكتسب أهمية كبيرة في إطار حجم الوجود الإيراني في العراق وتأثيره حيث تعتبر هذه الأحزاب وما تفرع عن بعضها من تنظيمات أخرى أحد أدوات الحركة الإيرانية لفرض النفوذ والسيطرة في العراق في ضوء أن كافة قادة الأحزاب عاشوا سنوات طويلة في إيران، وأن الحرس الثوري الإيراني وأجهزة الاستخبارات الإيرانية هي التي دربت كوادرها العسكرية والأمنية مثل العلاقة الإيرانية مع المجلس الأعلى للثورة، والعلاقة مع مقتدى الصدر، والشيعة العلمانيين.[3] ولكن على الرغم من أن سقوط النظام العراقي يتيح الفرصة أمام تفعيل دور شيعة العراق، وذلك ما يفهمه البعض على أنه قد يصب في مصلحة إيران، فإن هذا القول ينبغي ألا يؤخذ على إطلاقه بالنظر إلى وجود خلاف تقليدي بين إيران وفصائل أساسية في شيعة العراق مثل حزب الدعوة الذي يرفض مبدأ ولاية الفقيه، كما أن سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين سوف يمنح الفرصة لمرجعية

---

[1]- خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (165)، يوليو 2006)، ص 106، طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة**، مرجع سبق ذكره، ص 257، نيفين مسعد، الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات، **شؤون عربية**، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (125)، ربيع 2006)، ص ص 22-24.

[2]- عبير ياسين، انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (37)، 2001)، ص ص 100-101.

[3]- محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد (36)، مارس 2007، ص 111.

"**النجف الأشرف**" لاستعادة مكانتها مرة أخرى، وهو ما سيكون على حساب "**مرجعية قم**" التي سوف تفقد مكانتها كمرجعية أولى للشيعة في العالم.[1]

أما بالنسبة للرؤية السورية، فلم تكن بعيدة عن الرؤية الإيرانية، حيث تعد سورية إحدى الدول الأكثر تأثرًا بالاحتلال الأمريكي للعراق حيث شعرت سورية بقلق مبالغ ومبرر من وجود القوات الأمريكية في العراق، الجار الجغرافي المباشر لسورية، ومثّل إسقاط نظام صدام حسين البعثي على يد القوات الأمريكية تهديدًا للأمن القومي السوري حيث يعد العراق بمثابة العمق الاستراتيجي لسورية تستند إليه دمشق أو على الأقل تأمن شره في أوقات الأزمات الكبرى في الصراع العربي الإسرائيلي، تحول بحكم الاحتلال إلى وجود قوات احتلال تهدد سورية، وذلك لوقوع سورية استراتيجيًا بين شقي الرحى حيث القوات الأمريكية على حدودها الشرقية، وإسرائيل على حدودها الجنوبية الغربية[2] لذلك مع بداية الحرب على العراق تزايدت حدة المعارضة السورية للحرب خلافًا لجميع الدول العربية، وقد أصر وزير الدفاع السوري- مصطفى طلاس- على أن مقاومة الاحتلال حق قانوني، ولذلك، عملت على تشجيع مقاومة الاحتلال بفتح حدودها مع العراق للمقاومين.[3]

كما سعت سورية لمنع الترويج للإرهاب الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة والوقوف في وجه المخططات الأمريكية تجاه دول المنطقة، مما أثار غضب الولايات المتحدة ودفعها لتوجيه عدة تهم إلى سورية منها إيواء أعضاء سابقين في النظام العراقي البعثي ودعم الإرهاب والتدخل بشئون البلاد المجاورة مثل لبنان والعراق وامتلاك أسلحة دمار شامل وفتح حدودها أمام المجاهدين الراغبين بالجهاد ضد القوات الأمريكية في العراق، وبالتالي إصدار قانون محاسبة سورية في أكتوبر 2003 وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على سورية، وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد انتقد خلال مؤتمر صحفي مشترك في دمشق 31 أكتوبر 2002 رئيس الوزراء البريطاني آنذاك- توني بلير- لموقفه التهجمي تجاه العراق، وجاء في بيان صادر عن الخارجية

---

[1]- محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- مصطفى عبد العزيز، العلاقات العراقية- السورية، مرجع سبق ذكره، ص 90، **أنظر كذلك** : التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، **قضايا عربية ساخنة في مواجهة الضغوط**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005)، ص 378.

[3]- طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة**، مرجع سبق ذكره، ص 265، حسن أبو طالب، سورية وتداعيات احتلال العراق، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119. **أنظر كذلك** :

Trombetta, Lorenzo, **Syria and Iran in a Middle East in Transition, op.cit.**

السورية: أن سورية اختارت أن تكون مع الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن، كما اختارت الوقوف مع الشعب العراقي الذي يواجه غزو غير شرعي وغير مبرر.[1]

كما أكد وزير الخارجية السوري – فاروق الشرع– استعداد سورية الكامل لمساعدة الشعب العراقي في تحقيق ما يصبو إليه وخاصة في إنهاء الاحتلال والحفاظ على وحدته أرضًا وشعبًا واستعادته لسيادته بشكل كامل خشية أن تصبح سورية بالفعل الهدف التالي للهجوم العسكري الأمريكي بعد أن نتج عن هذا الوضع أن أصبحت سورية شبه محاصرة، فمن الغرب لا تزال إسرائيل تحتل هضبة الجولان السورية، بينما أصبحت الولايات المتحدة تحتفظ بقوات عسكرية ضخمة على الحدود مع سورية من جهة الشرق، كما كان هناك توتر مزمن في العلاقات السورية– التركية.[2]

من ناحية أخرى، خشيت سورية من تأثير الأكراد في العراق على نظرائهم السوريين في ظل العلاقات المتوترة بين سورية وزعماء الأكراد العراقيين، فضلا عن الدور التحريضي الذي يقوم به الأكراد ضد سورية حيث أيد زعماء الأكراد المسئولين الأمريكيين في مطالبتهم لسورية بتقديم مزيد من التعاون للسيطرة على الحدود السورية العراقية، كما اعتبر بشار الأسد أن: "عدم الأمن والاستقرار هما من نتائج سياسات قوات الاحتلال التي تهدف إلى تقسيم العراق".[3]

كما توصلت سورية والولايات المتحدة إلى آلية محددة للتعاون الأمني تتمثل في قيام سورية بمراقبة منطقة الحدود المشتركة لمنع تسلل المتطوعين الأجانب إلى داخل العراق، بالإضافة إلى توظيف العلاقات الجيدة لنظام الحكم السوري مع الداخل العراقي خاصة السنة للإسهام في وضع الترتيبات السياسية الانتقالية لفترة ما بعد صدام حسين، كما وظفت سورية عضويتها في مجلس الأمن لتبني مواقف تساعد على تقليل التوتر مع الولايات المتحدة، لذا صوتت سورية لصالح قرار مجلس الأمن الصادر في 16 أكتوبر 2003 الذي أكد تجسيد مجلس الحكم السيادة العراقية خلال الفترة الانتقالية إلى أن تقوم حكومة تمثيلية معترف بها دوليًا. كما عمدت سورية إلى الموافقة على قرار مجلس الأمن 1483 الذي صدر في 22 مايو 2003 لرفع

---

[1] –محمد أنور العتوم، **أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات السياسية الأردنية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[2]– حسن أبو طالب، سورية وتداعيات احتلال العراق، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (154)، 2003)، ص 122.

[3]– أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية في الفترة ما بين 2001–2008**، رسالة ماجستير، غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011)، ص ص 95– 96.

العقوبات عن العراق ويصرح بتعاون الامم المتحدة مع القوات متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة في إعادة إعمار العراق، كما أيدت سورية أيضًا قرار مجلس الأمن رقم 1546 والذي صدر في 8 يونيه 2004 والذي عزز التوجه لاستعادة السيادة الكاملة بالعراق.[1]

وعلى الرغم من ذلك، هددت الولايات المتحدة الأمريكية بالخيار العسكري وفرض العقوبات على كل من سورية وإيران لأسباب مختلفة، وكانت الولايات المتحدة تهدف من هذه الضغوطات إلى إبعاد سورية عن الشأنين العراقي والفلسطيني واستقطابها للانخراط بشكل طوعي في مجمل التصورات الأمريكية بشأن المنطقة. أما إيران فهي تحتل المرتبة الثانية فيما يسمى "محور الشر"، ولكن عقب معارضة سورية للحرب الأمريكية على العراق، حلت سورية محل العراق كعضو رئيسي في "محور الشر"، بجانب إيران وكوريا الشمالية، وهكذا وجدت سورية نفسها في نفس مربع الاستعداء والاستهداف الذي تقف فيه إيران، فلقد استمر بوش الابن وإدارته في التنديد بالرئيس السوري بشار الأسد بسبب أخطاءه في العراق ودعمه للإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل، ومما يضاعف من خطورة هذا الجانب أن الولايات المتحدة قد شنت الحرب دون أي اعتبار لعدم مشروعيتها[2].

الأمر الذي خلق مزيدًا من التقارب والإحساس بالخطر وكان سببًا إضافيًا لتقوية العلاقات الاستراتيجية بينهما، إذ بقيت سورية وإيران تشغلان مكانة هامة في اعتبارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وتنبثق أهمية كل منهما في الأجندة الأمريكية في المنطقة من موقعهما الاستراتيجي المهم، إذ وصفت الولايات المتحدة بعض الدول العربية على أنها دول داعمة" للإرهاب ومصدرة له"، فجاءت سورية وإيران من هذه الدول لتصبح كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية بابًا مفتوحًا لدخول من وصفتهم بـ **"المتمردين إلى العراق"**.

وبهذا خلقت السياسة الأمريكية تجاه الطرفين مناخًا سيكولوجيًا مشتركًا دفع بالبلدين إلى التقارب والإحساس بوحدة المخاطر سواء أكانت قادمة من إسرائيل أم الولايات المتحدة الأمريكية، وفي جميع الأحوال نتج عن هذه التأثيرات مزيدًا من التنسيق والتعاون والتشاور حول كيفية مواجهة التحديات التي تطرحها

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص162- 163. **أنظر كذلك :**

**Syria under Bashar (I): Foreign Policy Challenges,** 11 February 2004, International Crisis Group (ICG), Middle East Report N°23, Amman /Brussels, p.p 21-23.

[2]– محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الاستراتيجية الأمريكية سواء على مستوى البلدين أو على مستوى الشرق الأوسط بشكل عام، خصوصًا بعد الحديث الأمريكي عن إعادة ترتيب الشرق الأوسط من جديد وإقامة ما يسمى بـ "**الشرق الأوسط الكبير**".[1]

اشتركت كلتا الدولتين في ضرورة مواجهة التهديد الذي يسببه تواجد قوى أجنبية في العراق بالنسبة للدول المجاورة، بالإضافة إلى الاتفاق على ضرورة منع تقسيم العراق وفقًا للخطوط الطائفية حيث أن سابقة من هذا النوع من شأنها أن يماثلها ذلك بالنسبة للأكراد في سورية وإيران، وهذا ما يعكس واقع العلاقات الإيرانية – السورية، ونتيجة لذلك، كان التحرك الدبلوماسي على أعلى المستويات بينهم، لغرض إبراز التوافق بين البلدين أو لإبراز ما يمكن اعتباره جبهة سورية – إيرانية موحدة، بهدف مواجهة التحديات والمستجدات الناجمة عن التواجد الأمريكي في العراق.[2]

وما يؤكد على ذلك هو سعي كل من الدولتين في إطار اجتماعات دول الجوار الجغرافي للعراق وهي منتدى دبلوماسي غير رسمي للدول التي تحد العراق وهي (تركيا، والسعودية، والكويت، بالإضافة إلى سورية وإيران) لمناقشة التطورات في عراق ما بعد صدام حسين لإيجاد حلول إيجابية للأمن العراقي من خلال هذه الاجتماعات، وقد انعقد في 28 مايو 2003 اجتماع في طهران لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي الهدف منه دراسة التطورات الخارجية في العراق وانعكاساتها إقليميًا ودوليًا، كما انعقد في 2 نوفمبر 2003 اجتماع أخر في دمشق تلبية للدعوة الموجهة من الجمهورية العربية السورية، وناقش خلاله المجتمعين الوضع الراهن للعراق انطلاقًا من التزامهم بوحدة العراق واستقلاله وسيادته على أراضيه وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1511[3] ثم شاركت كلتا الدولتين في المؤتمر متعدد الأطراف لإدارة بوش حول مستقبل العراق في شرم الشيخ في نوفمبر 2004، ولكن لم تفلح هذه الجهود.[4]

إن توافق طهران – دمشق يعد أمرًا طبيعيًا في وقت باتت تخضع فيه كل من الدولتين لهجوم مشترك، في هذا الإطار، وفي فترة رئاسة أحمدي نجاد لإيران، قام بشار الأسد بزيارة طهران في أغسطس 2005 للتهنئة بفوز نجاد في الانتخابات الرئاسية، ثم قام الرئيس نجاد بزيارة دمشق في مطلع 2006، وصرح بأن

---

[1] – أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 115، أنظر أميرة إسماعيل محمد العبيدي، **العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد**، مرجع سبق ذكره. **أنظر كذلك :**

[2] - Lawson, Fred H. Syria's Relations with Iran: Managing the Dilemmas of Alliance, op.cit, p. 37.

[3] – محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[4] – فلاينت ليفريت، مرجع سبق ذكره، ص 245.

سورية هي خط الجبهة الأمامي للدفاع عن الأمة الإسلامية، وإعلان تأييد إيران القاطع للحكومة السورية وشخص بشار الأسد، باعتبار ذلك مبادرة دبلوماسية من جانب طهران، وهو ما أدى إلى وجود رد فعل مما ثل من جانب سورية بتأييدها لحقوق إيران المشروعة في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، ثم أكد بعد ذلك رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام – هاشمي رفسنجاني – لصحيفة الحياة في 13 أبريل 2006 بتأكيد وقوف طهران ودمشق في مواجهة الضغوط الخارجية، ووصفت أنها لم تكن سوى تكريس للمحور الإيراني– السوري، وإعطائه الصبغة الرسمية وبداية التنفيذ لما بات يعتبر اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق، وعلى الرغم من أن هذا التحالف بدأ تكتيكيًا وليس ميثاقًا استراتيجيًا، إلا أنه اتخذ بعدين مهمين، أولهما تشكيل ما سماه الجانبان جبهة موحدة لمواجهة الضغوط والتهديدات الأمريكية للبلدين، ووصف الرئيس بشار الأسد العلاقات السورية – الإيرانية بأنها: "**ثابتة وتتطور باستمرار وهي علاقة استراتيجية وأثبتت فاعليتها وأهميتها في كل القضايا التي مرت على منطقتنا**"، وهو ما تدركه الدولتان.[1]

## – الملف اللبناني وتداعياته على تطور العلاقات السورية –الإيرانية:

تعتبر كل من إيران وسورية دولتين مارقتين– من وجهة النظر الأمريكية– وذلك تحت ذرائع شتى منها السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وزعزعة الاستقرار داخل العراق، وتصدير العنف، وتسهيل عبور المقاتلين الأجانب من وإلى العراق، تلك الملفات المفتوحة من قبل واشنطن استتبعها عدد من الضغوط على إيران وسورية، ومن هنا وضعت الولايات المتحدة الدولتين ضمن قائمة تضم عددًا من الدول المارقة التي لابد من محاصرتها لمنع أخطارها خصوصًا أن للدولتين دورًا متكاملا في عدد من القضايا الإقليمية أهمها على الإطلاق الرؤية الموحدة تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، والموقف الموحد من المقاومة الفلسطينية والمقاومة في لبنان.[2]

وبالنسبة لسورية، فقد أكدت العديد من المواثيق الوفاقية اللبنانية على الوزن الكبير لسورية في الحياة اللبنانية حيث كانت سورية تصر دائمًا على وحدة المسارين السوري واللبناني بحكم نفوذها في لبنان وصولا إلى اتفاق المصالحة اللبنانية (اتفاق الطائف) لعام 1989، وقد نص هذا الاتفاق الأخير الذي سمح للتواجد

---

[1]– حميد إسماعيلي، إيران وسورية: علاقات استراتيجية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (68)، مارس 2006)، ص ص 56– 57.

[2]– سامح همام، الضغوط الأمريكية ومستقبل العلاقات الإيرانية – السورية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

السوري على الأراضي اللبنانية في الفصل الثاني منه، المتعلق ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية بكل وضوح على: "**أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية....**".[1]

وقد قامت إسرائيل بالانسحاب من الجنوب اللبناني بإرادة منفردة وبدون شروط في 24 مايو 2000 باستثناء مزارع شبعا التي استثناها مجلس الأمن، واصفًا إياها بانها خاضعة للسيادة السورية، بينما أدى الانسحاب الإسرائيلي إلى إعلاء مكانة سورية باعتبارها الحليف ومصدر الدعم الرئيسي للمقاومة اللبنانية التي تقدمها لحزب الله، فقد تسبب ذلك الأمر في إحراج الوجود العسكري السوري في لبنان، إذ انتفى أحد اهم مبررات وجوده بانسحاب القوات الإسرائيلية، كما أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وضع حدًا لإمكانية استخدام الجنوب اللبناني ساحة للصراع بين سورية وإسرائيل حيث كانت سورية حريصة على تجنب التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل نتيجة اختلال الميزان العسكري لصالح الأخيرة، كما خشيت حدوث حالة من الهدوء الكامل بينها وبين إسرائيل، وإلا أدى ذلك إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية، وهذه المعضلة تم حلها عن طريق المواجهة بالوكالة وفي أراضي طرف ثالث، فكان الدعم السوري لحزب الله وللمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وقد نجحت إسرائيل بهذا الانسحاب في سحب الورقة اللبنانية من يد سورية.[2]

وقد مثل قرار مجلس الأمن رقم 1559 قمة الضغوط الدولية على كل من سورية ولبنان، نتيجة التنسيق الأمريكي الأوروبي حيث قامت فرنسا بالتحضير لمشروع القرار، فقد أثاره الرئيس الفرنسي جاك شيرك في اجتماع قمة الدول الثماني الصناعية الذي عقد في مدينة أطلنطا الأمريكية في يونيه 2004، وتفاهم مع الرئيس الأمريكي لتقديم الاقتراح لمجلس الأمن، وقد قامت الولايات المتحدة وفرنسا بحشد ائتلاف

---

[1]- دعاء جميل عرابي، **أثر تغير النظام العالمي علي استخدام العقوبات حالة سورية**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2]- جمال عبد الجواد، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 152، 2005)، ص 8.

Hinnebusch, Raymond, **Syrian Foreign Policy under Bashar al-Asad,** op.cit, P.P. 20-21.

متعدد الأطراف في مجلس الأمن من أجل الضغط على سورية وتخفيف تدخلها في شئون لبنان[1]، ومن هنا صدر القرار رقم 1559 في 2 سبتمبر 2004 والذي يتضمن الدعوة لسحب كافة القوات الأجنبية من لبنان ووقف التدخلات الخارجية في الشئون الداخلية من دون أن يشير إلى سورية بالاسم، وإنما كان القرار يعنيها تحديدًا، كما دعا القرار إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في إشارة إلى حزب الله وسلاح الفلسطينيين في لبنان، ورغم أن هذا القرار لم يثن سورية عن الضغط على الساسة اللبنانية لإقرار التمديد للرئيس لحود، إلا أنه كان بمثابة المظلة التي تجمعت تحتها القوى اللبنانية المعارضة لسورية، كما حقق القرار لأمريكا وإسرائيل مكاسب سواء في نزاعها مع سورية أو مع حزب الله وهي كالتالي:

- فك الارتباط بين سورية ولبنان بحيث تستطيع إسرائيل أن تتجنب الورقة السورية اللبنانية وترابط المصالح السورية اللبنانية في مواجهة المخططات الإسرائيلية.
- إضعاف النظام السياسي السوري خاصة بعد غزو الولايات المتحدة للعراق، مما يسهل من إخضاع النظام في سورية للإملاءات الإسرائيلية في تسوية قضية الجولان وفي الصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام عندما عرضت سورية قبولها للتسوية بدون شروط.
- القضاء على حزب الله وفصل العلاقة النضالية بينه وبين سورية، وبذلك تنتقم إسرائيل من الحزب الذي أرغمها على الانسحاب من جنوب لبنان دون أي مقابل سياسي.
- فصل العلاقة بين سورية والمنظمات الفلسطينية المناضلة ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين حتى تتمكن إسرائيل من استكمال حلقات الحصار للانتفاضة الفلسطينية والتي تقوم على حرمان المقاومة من المساندة العربية السياسية والعسكرية والدبلوماسية والإعلامية، ويضاف إلى ذلك العلاقة بين سورية وحزب الله من ناحية وإيران من ناحية أخرى.[2]

وأشارت الولايات المتحدة إلى تورط النظام السوري في الاغتيال بشكل غير مباشر بسبب سيطرتها على الوضع الأمني في لبنان، بالإضافة إلى اتهامات صريحة لشخصيات سورية بتدبير الاغتيال، مما أدى إلى توافق أمريكي أوروبي فيما يتعلق بالملف السوري اللبناني وأولوية تطبيق القرار الدولي 1559.[3]

---

[1]- أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[2]– دعاء جميل عرابي، **أثر تغير النظام العالمي علي استخدام العقوبات حالة سورية**، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3]– أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 102–103.

وبعد ذلك اتهمت الإدارة الأمريكية سورية بعدم الاستجابة لموجبات القرار الدولي رقم 1559، وحملوها مسئولية نزع سلاح حزب الله، رغم انسحاب جيشها من لبنان، فقد أكد ريتشارد أرميتاج- نائب وزير الخارجية الأمريكي- إن الحكومة السورية لم تحترم قرار مجلس الأمن 1559، والذي يطالبها بسحب قواتها من لبنان، والكف عن التدخل في الشئون السياسية اللبنانية، الأمر الذي تم تفسيره بان إدارة بوش الابن تكثف الضغوط على نظام الأسد.

ثم تقدمت فرنسا بمشروع قرار أمام مجلس الأمن الدولي لإنشاء لجنة تحقيق دولية ومستقلة لكشف حقيقة اغتيال الحريري، بحيث تكون لها صلاحيات في استجواب المسئولين الأمنيين والسياسيين اللبنانيين والسوريين، ومحاسبة المتورطين في هذه الجريمة وتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية، وقد خوّل القرار 1595 الأمم المتحدة في تكوين لجنة تحقيق دولية في حادث اغتيال الحريري برئاسة "**ديتليف ميليس**"* للتحقيق حيث أصدرت اللجنة تقريرين الأول في 22 أكتوبر 2005، وقد اتهم النظام السوري بالتعاون من حيث الشكل وليس المضمون مع جهوده من أجل كشف الجناة والتعرف على مخططي عملية اغتيال الحريري، وأن التحقيق لن يكتمل ما لم تسمح سورية بحرية التحقيق مع الشخصيات السورية دون حضورها والسماح بالتحقيق مع بعضها خارج سورية، في حين لم يوجه التقرير أية اتهامات رسمية لأشخاص بعينهم بالتورط في اغتيال الحريري، وبناء على هذا التقرير صدر قرار مجلس الأمن رقم 1636 في 31 أكتوبر 2005 بموافقة جميع الأعضاء يطالب سورية بالتعاون مع لجنة ميليس في التحقيق [1] وبمقتضى الفصل السابع من الميثاق، يفتح القرار الطريق في حالة عدم تعاون سورية مع اللجنة لفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها، كذلك التدخل عسكري لو ثبت تورط النظام السوري في الاغتيال، وهو ما يؤكد استهدافًا أمريكيًا لسورية

---

*__ديتليف ميليس:__ هو القاضي الدولي التابع للأمم المتحدة المكلف بالتحقيق باغتيال الرئيس رفيق الحريري وهو رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بموجب قرار 1595 الصادر لمجلس الأمن لعام 2005، وقد أعلن القاضي الألماني- ديتليف ميليس- انتهاء مهمته على راس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري في الأول من يناير في وقت طلبت بيروت تمديد مهمة اللجنة لمدة ستة أشهر، ويأتي هذا الإعلان قبل بضعة أيام من جلسة استجواب اللجنة الدولية في فيينا لخمسة مسؤولين سوريين، واستقال القاضي ميليس من مهمته في رئاسة للجنة بعد أن قدم تقريره الثاني متهمًا السوريين واللبنانيين في حادث الاغتيال، وقد تسلم رئاسة لجنة التحقيق بعد ذلك القاضي البلجيكي برامرتز سيرجز.

[1] - خليل العناني، تحقيقات ميليس: إلى أين تقود سورية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (163)، يناير 2006)، ص 102.

خاصة أن القرار الدولي قد أعطى لجنة التحقيق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة، شبهها البعض بلجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق،[1]

ونجحت الولايات المتحدة في تنفيذ القرار فيما يخص سورية حيث استجابت سورية للضغوط وسحبت قواتها من لبنان بشكل نهائي بالفعل في 26 أبريل 2005، وتأكدت من الانسحاب السوري لجنة بعث بها السيد كوفي أنان السكرتير العام للأمم المتحدة حيث أعلنت خلو الأراضي اللبنانية من الوجود العسكري والمخابراتي السوري لتطوي سورية بذلك صفحة طويلة من دورها الإقليمي في لبنان وعلى الحدود مع إسرائيل، وفقدت ورقة ضغط هامة من أوراقها القليلة في صراعها مع إسرائيل لاسترداد أرضها، ومع ذلك لم يشكل انسحاب سورية العسكري من لبنان نهاية للنفوذ السوري هناك حيث ظل التأثير والنفوذ السوري في الداخل اللبناني عبر وكلائها وحلفائها في لبنان وفي مقدمتهم حزب الله حيث رأت سورية أن قواتها في لبنان ليست قوات أجنبية وأن حزب الله هو حركة تحرير.[2]

أما بالنسبة لإيران، فتربطها روابط تاريخية وعقائدية بلبنان، ويرجع ذلك إلى الامتداد الشيعي في المنطقة، ويعتبر حزب الله من أهم المراجع الشيعية في لبنان، كما أنه يشكل فاعلا قويًا ومؤثر على الساحة اللبنانية، وقد تأثر زعيم حزب الله حسن نصر الله بالإمام موسى الصدر، وكان يعتبره مثله الأعلى، فانضم إلى حركة أمل التي أسسها الصدر، ومن ثم بدأت رحلته إلى الحوزات المجاورة، ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران، تسبب ذلك في انقسام حركة أمل بين تيارين الأول يستند إلى المرجعية الدينية من لبنان، والثاني يعتبر الخميني المرجع الديني الوحيد. وجدير بالذكر أن الانسحاب السوري من لبنان واغتيال رفيق الحريري، والضغوط التي تتعرض لها سورية لسحب سلاح حزب الله كل ذلك كان له تأثير على المصالح الإيرانية، وعلى صياغة سياستها الخارجية، فالوجود السوري في لبنان كان يشكل أهمية خاصة بالنسبة لإيران التي تسعى لحماية الوجود الشيعي هناك، وفقدها لأي طرف سواء السوري أو حزب الله سيعيق سياستها، ولأن

---

[1] – رضوان زيادة، العلاقات السورية– اللبنانية بين الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره، ص 168، رابحة سيف الدين علام، جدل إحياء العلاقات السورية اللبنانية، مرجع سبق ذكره، ص 178، **أنظر كذلك :**

Sun, Degang, Brothers Indeed: Syria-Iran Quasi-alliance Revisited, op.cit, P 73.

[2] – سامح همام، الضغوط الأمريكية ومستقبل العلاقات الإيرانية – السورية، مرجع سبق ذكره، ص 98. **أنظر كذلك :**

Goodarzi, Jubin M., Syria and Iran: Alliance Cooperation, op. cit, P.P. 48-49.

حزب الله، المسلح والمدعوم من إيران والموالي لها، صار طرفًا رئيسيًا مباشرًا في قلب النظام وفى مواجهته في الوقت نفسه، فقد صارت إيران طرفًا مباشرا أيضًا في التغلغل داخل لبنان.[1]

وجاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 12 يوليو عام 2006 * ولقد وجدت إسرائيل في هذه الحرب فرصة لها لتتخلص من حزب الله، فقامت باستخدام جميع القوة المتاحة لديها، كما قامت بارتكاب العديد من المجازر ومن أهمها مجزرة قانا، إلا أن إسرائيل لم تتوقع قدرة حزب الله الهائلة في تصديه لهذه الحرب، لذلك سعت إلى تمديد الحرب على لبنان، ووسعت من دائرة التدمير والتخريب من أجل استثارة الرأي العام اللبناني ضد حزب الله، وانتهت هذه الحرب دون حسم، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الصادر في 12 أغسطس 2006، ثم خروجه بالصيغة التي خرج عليها، ولقد نجحت قوات حزب الله في التصدي للهجوم.[2]

لذلك أكدت الحرب من جديد على الدور السوري والإيراني في ذلك، فسورية كانت ولا تزال أحد الأطراف المتنازعة مع إسرائيل، أما إيران فمنذ الثورة الإسلامية أعلنت عدائها لإسرائيل، واعتبرت وجوده في المنطقة تهديدًا للأمة الإسلامية، أما بالنسبة لحزب الله، اللاعب الأساسي في تلك الحرب فمع ولادته عام 1982 كانت الأهداف الأولى لهذا الحزب هو مقاومة وردع إسرائيل في المقام الأول.[3]

---

[1]- خالد عمر عبد الحليم، اتفاق نصر الله –عون: إعادة تشكيل التوازنات السياسية في لبنان، **السياسة لدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (164)، أبريل 2006)، ص 160.

*** قامت الحرب إثر قيام مجموعة من حزب الله بعملية فدائية في موقع عسكري في منطقة "زرعيت" شمال إسرائيل على الحدود المتاخمة لجنوب لبنان، وقد أسفرت هذه العملية عن مقتل ثمانية جنود إسرائيليين وأسر جنديين منهم بغية التفاوض مع الجانب الإسرائيلي لإطلاق أسرى من داخل السجون الإسرائيلية، مثلما حدث في الماضي، إلا أن رد الفعل الإسرائيلي كان غير متوقع، حيث قامت إسرائيل بشن حرب شاملة على الأراضي اللبنانية حيث استهدفت البنية التحتية اللبنانية بتدمير ألاف المنازل المدنية لاسيما في مناطق نفوذ حزب الله. راجع: شيماء محمد عبد الله، السياسة الإيرانية الخارجية مع التطبيق علي عهد ما بعد خاتمي، مرجع سبق ذكره، ص 210-211.**

[2]– أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 129. **أنظر كذلك :**
Samii, Abbas William, a Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran-Syria Relationship, **Middle East Journal,** Volume (62), No. (1), winter 2008.

[3]- نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات على إيران، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، أكتوبر 2006)، ص 54– 55. **أنظر كذلك :**
Sun, Degang, Brothers Indeed: Syria-Iran Quasi-alliance Revisited, op.cit, P.P. 73-74.

وبالنسبة للرؤية الإيرانية، فقد دعت إيران في بداية الحرب على لسان وزير الخارجية – منوشهر متقي – أثناء زيارته لسورية إلى هدنة بين إسرائيل وحزب الله وتبادل الأسرى، إلا أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل دفع بإيران لدعم المقاومة عمومًا وحزب الله بصفة خاصة، واعتبر الرئيس الإيراني نجاد أن الهجمات الإسرائيلية على لبنان تجسد الطبيعة العدوانية لإسرائيل، وعلى الدول الداعمة لها اتخاذ موقف من الجرائم التي يرتكبها، وأكد أن الحل الوحيد لإنهاء الأزمة هو وقف إطلاق النار ثم تبادل للأسرى بين الطرفين المتنازعين، وفي السياق نفسه شدد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية – خامنئي– أن حزب الله لن يتخلى عن المقاومة، كما أيدت إيران استعدادها لإعادة بناء ما دمرته الاعتداءات الإسرائيلية ضد المنشآت المدنية مهما بلغ حجمها، ونددد الرئيس الإيراني بصمت الأمم المتحدة، ودعم بعض الدول الغربية لإسرائيل داعيًا لعقد اجتماع طارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي لبحث وضع حد للعدوان.[1] خلاصة القول أن الموقف الإيراني من الحرب كان تدعيمًا لحزب الله، مع التأكيد الإيراني على عدم التدخل في الشأن اللبناني الداخلي، وأن أي قرار لبناني بشأن سلاح حزب الله يجب أن يكون نتيجة الحوار اللبناني بعيدًا عن أية ضغوط خارجية.[2]

أما على مستوى العلاقات الإيرانية – السورية، يدرك صانع السياسة الخارجية لدى كل من إيران وسورية أهمية التوافق والتنسيق وتحسين العلاقات بل ربما التحالف، فهناك إدراك عام بأن الولايات المتحدة لا تريد الحرب في عدة جبهات في وقت واحد، من الطبيعي أن ينشأ تحالف استراتيجي بين إيران وسورية لأن كلاهما يواجه قضايا مشتركة[3]، فالمصالح المشتركة مع سورية لا تزال موجودة، والتنسيق في لبنان خاصة لا يزال قويًا وقائمًا حيث الترابط التاريخي والجغرافي الذي جمع سورية ولبنان، والذي يلعب دورًا فاصلا في علاقات إيران مع الأطراف اللبنانية – الشيعية، كما أن وجود سورية على الأرض اللبنانية يشكل اختلافا كبيرا على تواجدها في الجهة المقابلة، كما أن النصر الذي حققه حزب الله الشيعي في حربه مع إسرائيل خلال 33 يوم جعل منه طرفًا قويًا فاعلا لا يستهان بقدراته، وحتى على مستوى تداخل وتشابك المصالح والنفوذ

---

[1]– السيد عوض عثمان، الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي على لبنان، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (173)، أغسطس 2006)، ص ص 117–118، **أنظر كذلك** : شيماء محمد عبد الله، **السياسة الإيرانية الخارجية مع التطبيق علي عهد ما بعد خاتمي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 215– 216.

[2]– أسماء توفيق النمر، **التأثيرات السياسية الداخلية للحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 "دراسة مقارنة بين لبنان/إسرائيل**، رسالة ماجستير، غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص 81.

[3]– سامح همام، الضغوط الأمريكية ومستقبل العلاقات الإيرانية – السورية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

على الساحة اللبنانية استطاعت الدولتان السيطرة على التباين في الأساليب وتداخل مناطق النفوذ من أجل استمرار هذه العلاقة الحيوية للطرفين.[1]

وفي ضوء التوافق بين الجانبين حول ملفات ومسائل أخرى غير لبنان، كان من السهل التوفيق بين النفوذ السوري القديم والحضور الإيراني الجديد، ونظرًا لظهور معارضة لبنانية داخلية للنفوذ السوري ودور إيران فقد أدت هذه المستجدات إلى إدراك الدولتين بأن هذا التوافق إنما يصب في مصلحة الطرفين، الأمر الذي عزز استمرار التحالف السوري الإيراني، فالضغوط من خارج لبنان ومن داخله المستهدفة تقويض نفوذ سورية وتقليص حجم ودور حزب الله، وكذلك إيران كانت سببًا لاستقواء كل منهما بالأخرى.[2]

ولعل من مؤشرات قوة التحالف السوري الإيراني، عقد العديد من الاتفاقيات بين الطرفين أبرزها اتفاقية التعاون العسكري لمواجهة التحديات، إذ وقّعها كل من وزير الدفاع السوري- حسن تركماني - في يونيو 2006، مع نظيره الإيراني- العميد مصطفى محمد نجار- والتي وصفت بأنها استهدفت تكريس المحور السوري الإيراني وإعطائه الصبغة الرسمية، وأبرز ما جاء فيها ضرورة التعاون العسكري والاستراتيجي بما يخدم مصلحة البلدين، حيث اتفق الجانبان على ما يلي:

- اعتبار أي اعتداء على دولة هو اعتداء على الأخرى.
- التزام إيران بتقديم الدعم لسورية في حالة تعرضها لأي اعتداء.
- زيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين.
- توثيق التعاون العسكري بين البلدين.[3]

وتعكس جوانب هذا الاتفاق درجة عالية من التنسيق، حيث عبر عن هذا وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني بالقول: "**سورية عمق استراتيجي لإيران، وهي جزء من الأمن القومي للجمهورية الإيرانية في المنطقة وتولي طهران دائما أهمية لأمن الأراضي السورية**"، وتعتبر هذه هي الاتفاقية الوحيدة من نوعها بين بلد عربي وإيران، ولم تتعرض الاتفاقية المذكورة وتصريحات الساسة الإيرانيين لاختبار فعلى يبين مدى جديتها حتى الآن، وإن كان هناك من يعتبر الوقوف السوري مع حزب الله أثناء حرب يوليو 2006 إحدى

---

[1]- خالد فياض، العلاقات السورية الإيرانية: تكامل المصالح وتجاوز الخلافات، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2]- سامح راشد، إيران وسورية: التحالف حول لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3]- شيماء محمد عبد الله، **السياسة الإيرانية الخارجية مع التطبيق علي عهد ما بعد خاتمي**، مرجع سبق ذكره، ص 159.

المحطات المهمة التي خرج منها الطرفان بعلاقات أكثر استقرارًا، كما شهدت العلاقات العسكرية في تلك الفترة تطورًا كبيرًا حيث قام وفد عسكري سوري بزيارة طهران في عام 2007، وتم فيما بعد توقيع بروتوكول عسكري إضافي في مارس من نفس العام.[1]

وفي الوقت نفسه، أبدت إيران من جانبها دعمها لسورية في استعادة أراضيها المحتلة بالطرق التي تجدها مناسبة. ومن الجدير بالذكر أنه سبق لإيران أن هددت، بلسان محمود أحمدي نجاد، خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، بأنها لن تتوانى عن ضرب إسرائيل، وهددت سورية إسرائيل خلال الحرب نفسها بالتدخل إلى جانب المقاومة إذا ما اقتربت القوات الإسرائيلية من الحدود السورية، أي إذا ما تقدمت إلى وادي البقاع الجنوبي، فسورية لن تجد بلدًا أكثر استعدادًا من إيران للوقوف إلى جانبها في حال تعرضها لهجوم إسرائيلي أو أمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار التصريحات الإيرانية المتكررة وعلى لسان أكثر من مسؤول بان" سورية هي خط الدفاع الأول عن إيران.[2]

تحتاج إيران إلى الحفاظ على النظام السوري الحالي المتحالف معها والذي أعلن التزامه الإيجابي تجاه حزب الله اللبناني وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ومن ناحية أخرى، تحتاج سورية إلى مساندة إيران لها في صراعها مع إسرائيل، مما يمكنها من مفاوضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل من موقع أكثر قوة كما أن سورية لن تجد بلدًا أكثر استعدادا من إيران للوقوف إلى جانبها في حال وقوع عدوان إسرائيلي أو أمريكي عليها وفى هذا الإطار، فقد صرح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في يناير 2007 بأن أمن سورية هو من أمن إيران.[3]

---

[1]-أشرف كشك، التحالفات الإقليمية لإيران: السياسة تتجاوز الأيديولوجيا، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (165)، يوليو 2006)، ص 117، **أنظر كذلك :**

Jonathan Gelbart, Iran-Syria Axis: A Critical Investigation, op.cit, **Syria's Alliance with Iran,** United States Institute for Peace, USI Peace Briefing, May 2007.

[2]- أميرة إسماعيل العبيدي، **العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد**، مرجع سبق ذكره. **أنظر الموقع:**
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58427

[3]- خالد فياض، العلاقات السورية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 185.

# الفصل الثالث

# التفاعلات السورية الإيرانية على مسار التسوية فى القضية الفلسطينية

**المبحث الأول:** السياسة الخارجية السوريه وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي

**المبحث الثاني:** السياسة الخارجية الإيرانية وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي

## الفصل الثالث

## التفاعلات السورية الإيرانية على مسار التسوية فى القضية الفلسطينية

**تمهيد:**

يعد المتغير الإسرائيلي عاملا مهمًا في تفسير العلاقات الإيرانية – السورية، كما ساهم التهديد الذي يشكّله بالنسبة للبلدين في تقريب وجهات نظرهما حوله، وفي التأسيس للأرضية الصلبة لاستمرار علاقاتهما في ظل تواجده في المنطقة، فبداية لابد من توضيح عناصر أساسية فيما يخص الرؤيتين الإيرانية والسورية للصراع مع إسرائيل، فبالنسبة لعناصر الاختلاف تتمحور حول طبيعة وجود إسرائيل في المنطقة، وطريقة التعامل معها، حيث اعتبر النظام الإيراني بعد الثورة الإسلامية أن تواجد إسرائيل في المنطقة يشكل تهديدًا لأمن المنطقة العربية والإسلامية معًا، وتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي من منطلق أنه صراع حضاري بين الإسلام واليهودية حيث كان التشدد واضحًا في موقفها من مسار المفاوضات العربية مع إسرائيل خاصة مع المسارين الفلسطيني والأردني، أما بالنسبة لسورية، أوضحت مسيرة المفاوضات التاريخية بينها وبين إسرائيل على رؤيتها وتعاملها مع هذا الصراع حيث تتعامل سورية معه على أنه صراع سياسي يتطلب البحث عن سياسات سلمية بهدف تحقيق مصالحها، فلقد شكّلت ثوابت السياسة السورية ومشروعها الوطني والقومي كدولة محورية في الوطن العربي.

إن قضية الأراضي المحتلة الفلسطينية هي أهم مسألة اتحد فيها البلدان، فقد قامت إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 بتحول سياسي كبير حين أعلنت حمايتها الكاملة لفلسطين في مقابل إدانتها لإسرائيل، وأن القضية الفلسطينية هي قضية العالم الإسلامي، أما سورية فقد كانت وعلى الرغم من تعرضها الدائم لانتهاكات من طرف إسرائيل فإنها كانت في مقدمة المدافعين عن القضية الفلسطينية، وعن حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما جعل إيران وسورية تتكتلان في جبهة واحدة مقابل الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين تكتلتا في الجبهة المقابلة.

في حين تتمثل مواطن الالتقاء السوري والإيراني في انتهاجهما مسلكًا واحدًا، والمتمثل في دعم المقاومة ضد هذا الاحتلال حيث تعمل الدولتين على مساندة بعض القوى السياسية الرافضة لسياسات الاحتلال في فلسطين، من خلال الدعم الذي تقدمه على سبيل المثال لكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، هذا إلى

جانب دعم الدولتين لحزب الله في لبنان مع إدراك السياستين السورية والإيرانية للأدوار التي تلعبها هذه الأطراف والحركات في إدارة عملية التسوية.[1]

ولذلك فإن كلا البلدين يبحثان عن مصالحهما الخاصة، وقد كانت هذه المصالح في كثير من الأحيان مشتركة الأمر الذى ساعد في تعزيز أكثر للعلاقات بين البلدين، وفى بعض الأحيان كانت تتناقض هذه المصالح مع دول أخرى تسعى للضغط على الدولتين من أجل ثنيها للوصول إلى مساعيهما، وكان لوجود عدو مشترك (وهو إسرائيل) أثر كبير في تقوية العلاقات بين البلدين، وبطبيعة الحال كلما يتعرض بلد منهما إلى ضغوط أمريكية وإسرائيلية يهب الآخر لمساندته، ومن هنا يمكن القول إن إيران وسورية كانتا دومًا في خندق واحد.[2]

ولفهم عوامل الالتقاء والاختلاف نتناول من خلال الفصل واقع الاختلاف بين النهجين السياسيين في كل من سورية وإيران تجاه قضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي ومقارنتهما بناء على المصالح أو التهديدات المشتركة لكلا الدولتين وذلك علي النحو التالي:

---

[1]- عبلة مزوزي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2]- خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية، مرجع سبق ذكره، ص

## المبحث الأول

## السياسة الخارجية السورية وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي

## (1991-2009)

لايزال الصراع مع إسرائيل يشكل الاهتمام الرئيسي والثابت في السياسة الخارجية السورية حيث تعتبر قضية التسوية مع إسرائيل من أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية السورية، وتشكل إسرائيل عامل أساسي في التأثير على قرارات صانع القرار السوري، فالسوريون يدركون أن إسرائيل كدولة دخيلة زرعتها القوى الاستعمارية، وعقبة في سبيل تحقيق الوحدة العربية، فمنذ عام 1948 والعداء الإسرائيلي السوري في تصاعد، فلقد بدأ الصراع بينهما بمناوشات على الحدود بسبب انتهاك إسرائيل للمناطق المنزوعة السلاح والتي أقيمت في أعقاب الهدنة، وكذلك محاولتها المستمرة لتحويل مجرى نهر الأردن، وفي ظل الحكم الثوري لحزب البعث، كانت سورية هي الدولة التي تحدت إسرائيل وأعطت تأييدها ودعمها للفدائيين الفلسطينيين وحاولت جاهدة دفع الدول العربية للاستعداد لخوض حرب لتحرير فلسطين، ففي الوقت الذي أصبح فيه حافظ الأسد رئيسًا لسورية كانت إسرائيل قد انتزعت مرتفعات الجولان من السيطرة السورية في حرب 1967 ، وبذلك شكلت إسرائيل تهديدا للأمن القومي السوري.[1]

وجدير بالذكر هنا، أنه عندما كان الرئيس الأسد وزيرًا للدفاع في الفترة من (1965- 1970) انطلقت الشرارة الأولى لمنظمة فتح من سورية للكفاح ضد العدو الإسرائيلي عندما جاءت إلى سورية عام 1965 حيث قدم لها معسكرات التدريب والسلاح، وكانت حركة فتح في ذلك الوقت ترفع شعار الكفاح المسلح[2]، وبناء على ذلك، رفضت السياسة السورية الاعتراف بشرعية إسرائيل، وركزت سياسة الأسد تجاه إسرائيل على استعادة مرتفعات الجولان وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وأبدت سورية رغبتها الواضحة في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية 242، 338، ولأن الأسد كان قلقًا من أن تصبح سورية محاطة بأنظمة موالية للغرب وترغب في التعايش مع إسرائيل، وفي سيناريو كهذا تصبح سورية معزولة وفي حالة تهميش إقليمي، أدرك ضرورة احتواء النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وأنه لا يمكن استعادة الجولان في النهاية إلا من خلال التفاوض، وأصر الأسد على

---

[1]- ريمون هنيبوش، **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية**، مرجع سبق ذكره، ص 610.

[2]- عادل رضا، تقديم: إبراهيم سعدة، **التاريخ لا تحركه الصدفة: قراءة في فكر الأسد**، (القاهرة، دار أخبار اليوم، 1993)، ص 339.

مدى العقدين الأول والثاني من رئاسته على أن الشكل الوحيد للتفاوض الذي يمكن للعرب فيه التوصل إلى اتفاق مقبول مع إسرائيل هو عملية متعددة الجوانب تهدف للوصول إلى اتفاق شامل بحيث تتفاوض الأطراف العربية بتنسيق دقيق مع بعضها، وحتى بعد أن خرجت مصر من المعادلة بعد التوصل إلى معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل، استمر الأسد في التأكيد على أهمية الموقف العربي الموحد في مباحثات السلام، ولذلك لا يعتقد الرئيس الأسد بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية في سبيل تحقيق هذه الأهداف، بل يعتقد أن الدبلوماسية – إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية والتضامن العربي– تشكل أداة لا غني عنها في عملية المواجهة ضد إسرائيل.[1]

ظلت القضية الفلسطينية نقطة المركز للسياسة الخارجية السورية منذ النكبة، ورغم التحولات التي عرفها المجتمع الدولي، إلا أنها لم تؤدي إلى تغيير في مركزية هذه القضية، حيث سعت سورية منذ البداية للإمساك بالورقة الفلسطينية لتعزيز مكانتها الإقليمية ومساعدتها على تحقيق أهدافها، ومع هذا نلمس بعض التغيير في السياسة السورية تجاه هذه القضية، فلم تعد استراتيجية الكفاح المسلح هي الخيار الوحيد، وإنما أصبحت سورية تنتهج سلوكيات تتلاءم مع الأوضاع الجديدة التي تعرفها القضية.[2]

لقد أكد حافظ الأسد منذ توليه السلطة في سورية عام 1970 على التمسك بفلسطين وعروبتها باعتبارها جزءًا من الوطن العربي، وحدد سياسة سورية الخارجية بناء على موقفها من تلك القضية على اعتبار أنها جوهر الصراع مع إسرائيل، وأن سورية ملتزمة بالنضال من أجلها ولن تتخلى عنها، ويقول الأسد أن قضية فلسطين كانت محور نضالنا كحزب وكقطر، الأمر الذي يصبح معه أن نقول أن كل مؤتمرات حزب البعث الاشتراكي أنه مؤتمر فلسطيني، وأكد أنه لا فرق لديه بين أراضي محتلة من سورية أو من فلسطين، وهذه الثوابت شكلت جوهر ومضمون إدراك الأسد لهذه القضية حتى عام 1991 الذي انعقد فيه مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط.[3] ولذلك نجد أن القضية الفلسطينية وما تفرع عنها وما نتج من احتلال لأراض عربية من بينها الجولان السوري كانت وما زالت هي المحور الذي تأسست عليه العلاقات العربية السورية.

---

[1]– فلاينت ليفريت ، مرجع سبق ذكره، ص ص 87– 88– 94.

[2]–عبلة مزوزي ، مرجع سبق ذكره، ص 59– 60.

[3]– خيام محمد الزغبي، **العلاقات السورية المصرية 1989–2006**، مرجع سبق ذكره، ص 125– 127.

إن الاهتمام السوري بالقضية الفلسطينية وإن كان ممزوجًا بمصالح سورية إلا أنه اهتمام أصيل، ففي عام 1970، عندما تعرضت المقاومة الفلسطينية إلى الصدام مع الجيش الأردني، فاضطر الرئيس حافظ الأسد أن يرسل القوات السورية لدخول الأردن لإيجاد مخرج، ولفك الحصار عن المقاومة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه قاد جمال عبد الناصر مبادرة لإخراج ياسر عرفات من عمان، ولإيجاد مخرج سياسي لهذه الأزمة، وبعد عام 1970 والخروج من الأردن كان جميع قادة المقاومة يتواجدون في سورية.

وخلال عقد السبعينيات كان الأسد مستعدًا للمبادرة العسكرية في الصراع مع إسرائيل، كما فعل في عام 1973 حيث كان يرى أن استخدام القوة قد يمكّنه من استعادة الأراضي المحتلة، وسعى في البداية للقيام بهذا من خلال التحالف العسكري والسياسي مع الرئيس المصري آنذاك أنور السادات، وفي خلال حرب 1973، وبعد الحرب حاولت سورية أن تسعى لمؤتمر دولي للسلام يشارك فيه القطبان الكبيران آنذاك وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، سعيًا إلى الحل الشامل، ولكن سياسة كيسنجر كانت ترمي إلى الانفراد بكل دولة على حدة.[1]

واعترفت بعدها كل من مصر وسورية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبذلك ارتفع مستوى منظمة التحرير كثيرًا حتى أصبحت لها مكاتب شرعية ومعترف بها في الدول العربية، وأصبحت عضوًا كامل العضوية في جامعة الدول العربية، وفي المؤتمر الإسلامي، وفي دول عدم الانحياز، وأصبحت عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة، فارتفعت القضية الفلسطينية حتى أصبحت حقيقة واقعة في نظر الرأي العام العالمي، وكان هذا تقدم كبير لصالح منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت.[2]

ثم جاءت اتفاقية الفصل بين القوات في 31 مايو عام 1974 برعاية هنري كسنجر لتكون علامة على بداية التدخل الأمريكي الجديد في المفاوضات الدبلوماسية السورية– الإسرائيلية، واعتبرت دمشق هذا الاتفاق خطوة أولى على طريق مفاوضات السلام، وبني هذا الاتفاق كما ورد في نصه على أساس قرار مجلس الأمن رقم 338 والذي يشكل القرار 242 جزءًا منه، وبناء على هذا الاتفاق انسحبت القوات الإسرائيلية جزئيًا من

---

[1]– نيفين منير، سورية وعملية السلام في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 112، أبريل 1993)، ص 209.

[2]- عادل رضا، **قراءة في فكر الأسد**، مرجع سبق ذكره، ص 334-337 – 343 – 488.

الأرض السورية المحتلة في الجولان مع العلم أن هذا اتفاق فصل القوات ليست اتفاقية سلام بل هي خطوة نحوه.[1]

وحينما استلم جيمي كارتر الحكم كان يريد التوصل إلى تسوية عربية – إسرائيلية شاملة، وكان يدرك يقينًا أهمية سورية المركزية في ذلك المشروع، ولكن إزاء الضغوط المصرية والإسرائيلية تخلى كارتر في النهاية عن مسألة تحقيق سلام شامل، وسعى بدلا من ذلك للتوصل إلى تسوية مصرية – إسرائيلية مستقلة، ولذلك، عارض الأسد بقوة مبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري الراحل أنور السادات تجاه إسرائيل، وامتعض من تخلي الرئيس كارتر عن عقد مؤتمر السلام الذي كان سيرعى محادثات السلام المنفردة بين مصر وإسرائيل في جينيف عام 1973 والتي بلغت ذروتها في اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979، وظلت قناعة الأسد قائمة وهي أن الحل المنفرد لا يمكن أن يأتي بسلام وأن إسرائيل تفضل أن تنفرد بالقوى العربية ولا تسعى للحل الشامل والدليل على ذلك اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وبقي الأردن وسورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية خارج هذه الموافقة.[2]

وفي نهاية السبعينيات كثر الاعتداء الإسرائيلي على جنوب لبنان، وصار الإسرائيليون يقصفون قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت المنظمة تواجه إسرائيل بإمكانياتها الضعيفة، وعندئذ عرض الرئيس الأسد على منظمة التحرير التنسيق والتعاون الفعال، وعقدت الاجتماعات في دمشق مع حركة فتح واتفقوا على إقامة علاقات تنسيقية استراتيجية بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إذن، كان التركيز السوري في فترة حكم حافظ الأسد مبني على تحقيق "**التوازن الاستراتيجي**" مع إسرائيل خاصة مع ما تتلقاه سورية من تدعيم من طرف الاتحاد السوفيتي، ولكن بعد توقيع السادات لمعاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل وفقًا لاتفاقية كامب ديفيد 1979، والتي كانت منعطفًا تاريخيًا هامًا في مسار الصراع العربي الإسرائيلي.[3] كما فقدت سورية خلالها شريكا عربيًا قويًا كان يساعدها على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، عمل الأسد على تطوير وضع بديل للضغط على إسرائيل من الناحية العسكرية

---

[1]- Bhutani, Sisrendra, Syria's Challenge to Interim Accord, **Economic and Political Weekly,** Vol. 10, No. 41 (October 11, 1975), p. 1602.

[2]- فلاينت ليفريت، مرجع سبق ذكره، ص ص 32- 35. **أنظر كذلك :**

Hinnebusch, Raymond A., Does Syria Want Peace? Syrian Policy in the Syrian-Israeli Peace Negotiations, **Journal of Palestine Studies,** Vol. 26, No. 1 (autumn, 1996), pp. 42-45.

[3]- عادل رضا، **قراءة في فكر الأسد**، مرجع سبق ذكره، ص 345- 346.

على مدى عقد الثمانينات من خلال استخدام الصلات الوثيقة التي تربطه بالاتحاد السوفيتي لاكتساب ما يسمي بـ "**التوازن الاستراتيجي**" في مواجهة إسرائيل.[1]

واستمر قلق الأسد طيلة فترة الثمانينات حول صفقة محتملة بين إسرائيل والفلسطينيين أو حدوث أي نوع من الاتحاد بين الأردنيين والفلسطينيين، وعندما أصبح عزل سورية هدفًا هامًا في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فسعت الولايات المتحدة وراء خيار– لبنان أولا – بالنسبة لعملية السلام العربية– الإسرائيلية، بالإضافة إلى الخيار الأردني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولم ينجح أيًا من المسارين.

لكن مع وصول جورباتشوف 1985 إلى سدة الحكم في الاتحاد السوفيتي، بدأ حافظ الأسد في إعادة تقييم هذا النهج، وتخلى فعليًا عن المبادرة للصراع العسكري مع إسرائيل كوسيلة لفرض مفاوضات سلام تكون شروطها لصالح سورية خاصة بعد أن أدرجت الولايات المتحدة اسم سورية على قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام 1986.[2]

ومع تطور عملية السلام وجد الرئيس الأسد أنه لا بد من تغيير المواقف والثوابت من قضية الصراع، فتخلت سورية عن فكرة نبذ مصر من الطوق العربي، وجاءت الموافقة على قرار الجامعة العربية عام 1987 الذي يسمح للدول الأعضاء بإعادة علاقاتهم الدبلوماسية مع القاهرة، فتوافق ذلك تقريبًا مع بداية تقبل الأسد للتفاوض حول السلام مع إسرائيل كخيار استراتيجي لسورية، وبذلك تخلى الأسد عن فكرة التوازن الاستراتيجي وأعلن أن التفاوض على السلام أصبح الخيار الاستراتيجي المفضل لسورية وأن ذلك السلام تحت ظروف مناسبة يمكن التفاوض عليه على أساس ثنائي الجانب بين إسرائيل وسورية. وفي ضوء سلسلة التطورات الدولية والإقليمية قبلت سورية حضور مؤتمر مدريد وتنازلها عن بعض الشروط الإجرائية كمحاولة من جانبها

---

[1]– موشيه ماعوز وأخرون، ترجمة: أحمد أبو هدبة، **الجولان بين الحرب والسلام**، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001)، ص 20–21 . **أنظر كذلك :**

Rabinovich, Itamar, Damascus, Jerusalem, and Washington: The Syrian-Israeli Relationship as a U.S. Policy Issue, Saban Center for Middle East Policy, the Brookings Institution **Analysis Paper**, Number 19, March 2009, P.P.1-2.

[2]– فلاينت ليفريت، مرجع سبق ذكره، ص 96، 97، أحمد أبو الحسن زرد، القمة السورية.. المعوقات والنتائج، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (84)، 1986). **أنظر كذلك :**

Anoushirivan, Ehteshamis & others, **Syria and Iran**, op.cit, P.P. 157-158.

لقطع الطريق على إسرائيل التي كانت تسعى إلى توتير الأجواء ضد سورية ومتخذه من الالتزام الأمريكي لمبادلة الأرض بالسلام نوعا من التعويض عن فكرة القبول بإسرائيل[1]، فلقد أدرك الأسد أن هدفه في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة على الاتحاد السوفيتي – حليفه الرئيسي – فتكيف بشيء من الحذر مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، لكنه لم يتخل عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول في مخاطر غير محسوبة العواقب، وما عزز من قدرة سورية على الردع هو احتفاظها بقواتها في الأراضي اللبنانية ووضعها في مواقع استراتيجية عسكرية لحماية الحدود الغربية والجنوبية في حال نشوب أي هجوم إسرائيلي مفاجئ، ومن هذا المنطلق تحول الأسد في تخطيطه الاستراتيجي للصراع مع إسرائيل من تحقيق التوازن الاستراتيجي من طرف واحد إلى إثبات قدرة الردع العسكرية.[2]

وبعد أن تيقن الأسد أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي بإمكانها الضغط على إسرائيل، وافقت سورية على المبادرة الأمريكية لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي والمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في 30 أكتوبر 1991[3] والذي تمت الدعوة إليه بمبادرة جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية لدفع عملية السلام العربية الإسرائيلية خاصة أن هناك قناعة بأن الصراع السوري الإسرائيلي ليس على درجة صعبة مثل نظيره الفلسطيني الإسرائيلي، فهو متعلق بالأمن والحدود، وقد كتب جيمس بيكر –وزير الخارجية الأمريكي آنذاك– تعليقًا على التحضيرات لمؤتمر مدريد: "**لم يكن هنالك سبيل لتحريك عملية السلام الشاملة في الشرق الأوسط ودفعها إلى الأمام بدون اشتراك سورية الفعلي**".[4] ثم أكد هنري كيسنجر فيما بعد على أن هناك ثمة حقيقة منطقية يتعذر تغييرها أو تجنبها وهي أن العرب لا يمكنهم القيام بحرب دون مصر ولا أن

---

[1]– أيمن السيد عبد الوهاب، إشكالية العلاقة بين السلام والانسحاب، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (114)، أكتوبر 1993).

[2]– رضوان زيادة، العلاقات السورية– اللبنانية بين الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره، ص 166. **أنظر كذلك :**
Rabinovich, Itamar, Damascus, Jerusalem, and Washington: The Syrian-Israeli Relationship, op.cit, P.P. 3-4.

[3]- حسين أغا، أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، **سورية وايران: تنافس وتعاون**، مرجع سبق ذكره، ص 59، 60.

[4]– أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 83. **أنظر كذلك :**
Rasmussen, Zachary, **Syria's Alignment with Iran,** op.cit, P.45.

يصنعوا السلام بدون سورية، فلا يمكن الإعلان عن انتهاء الصراع العربي الإسرائيلي إلا بالإعلان عن التوقيع على اتفاق سلام بين سورية وإسرائيل وأيضًا اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.[1]

ولم تحقق الجولات الخمس الأولى من المفاوضات خلال عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني- اسحق شامير- أي نتائج على كل المسارات، فلم يتم التوصل إلى اتفاق نتيجة عدم رضا الطرفين خاصة بعد أن أصر الأسد على أن يتم التفاوض على أساس المبادئ المعترف بها دوليًا، أي قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 242، 338، بالإضافة إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان، وهذا ما لاقى رفضًا إسرائيليًا، واستمرت المفاوضات مع محاولات الولايات المتحدة لتسوية الوضع، إلا أن ذلك لم يؤد إلى أي نتيجة خاصة مع ازدياد المطالب الإسرائيلية المبالغ فيها، كأن تقوم سورية بنزع سلاح حزب الله وتقطع علاقاتها مع إيران، وهذا ما أفقد المفاوضات أهميتها، ومن ثم عقب فوز حزب العمل في الانتخابات تم الاتفاق بين الطرفين على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 242 أساسًا للمفاوضات، ودخلت المفاوضات التي بلغ مجموعها أكثر من 12 جولة الترتيبات العملية للسلام بين الطرفين وطرحت إسرائيل معادلة "**عمق الانسحاب من الجولان يتوقف على عمق السلام وطبيعته**".[2]

كما كان الأسد مصرًا على أن تتضمن المفاوضات شيئًا عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، كما طلب وزير الخارجية – فاروق الشرع –من جيمس بيكر إضافة بند إلى رسالة التطمينات يقول "**القدس جزء من الأراضي المحتلة**"، فأجابه بيكر: "**أنتم تطلبون مني أكثر مما يطلبه الفلسطينيون**" حيث تدرك سورية أن تجاهل الحقوق الفلسطينية لن يحقق الاستقرار في المنطقة، فالمسألة الفلسطينية ترتبط عضويًا بكل من سورية ولبنان والأردن، لذلك يجب عدم تجاهلها أو القفز فوقها والبحث لها عن حل وفقًا للقرارات الدولية، وفي الجولة الثالثة من مفاوضات مؤتمر مدريد عام 1992 تخّلفت الوفود العربية عن الحضور احتجاجًا على قرار إسرائيل بإبعاد اثني عشر فلسطينيًا من الأراضي المحتلة الذي أدين بقرار مجلس الأمن رقم 726 والمطالب

---

[1]– غباشي على خير الله، **انتفاضة الأقصى ومستقبل التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص 225.

[2]– ريم ثابت بدر، **أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية**، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشئون الدولية والدبلوماسية، (الأكاديمية السورية الدولية، 2010). **أنظر كذلك :**

Anoushirivan, Ehteshamis & others, **Syria and Iran,** op.cit, P.P. 160-161.

بعودة المنفيين، ولكن ذلك لم يخل من اتهام سورية بدعم الإرهاب، ففي مؤتمر مدريد اتهم يوسي بن أهارون – عضو وفد التفاوض الإسرائيلي– سورية بدعم منظمة حزب الله الإرهابية.[1]

وعلى هذا الأساس قدم الجانب السوري ورقة عمل في سبتمبر 1992 تعبر عن رؤية للسلام فهي تدعو إسرائيل للانسحاب الكامل طبقا لجدول زمنى محدد من مرتفعات الجولان، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والأمن المتبادل وفى هذا السياق توقع السوريون إمكانية حدوث سلام سوري إسرائيلي ضمن نطاق السلام الشامل على الجبهات الأخرى، يضع حدا لحالة الحرب ويعترف بواقع دولة إسرائيل والحدود الدولية لها أما فيما يتعلق بمسألة تطبيع العلاقات، أي إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية كاملة فإن وجهة النظر السورية بقيت على حالها، وهى أن القرار رقم 242 لا يتضمن مثل هذا الالتزام، فضلا عن أن الوقت غير مناسب لبدء مفاوضات متعددة الأطراف في بداية عملية السلام، وأن يكون التعاون الإقليمي مرهونا بتقدم حقيقي في المباحثات الثنائية[2].

إلى أن جاءت حكومة رابين في إسرائيل، وأعلنت عن استعدادها في عام 1992 للتفاوض مع سورية حول السلام، وأعلن رابين أنه لا يمكن تحقيق سلام مع سورية بدون الجلاء عن مرتفعات الجولان، وهو الأمر الذي تحدد بشكل مباشر في "**وديعة رابين**"، وهي تعهد قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك– إسحاق رابين– في يونيه 1994 إلى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك – وارن كريستوفر – تتضمن موافقته على الانسحاب من الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيه 1967 مقابل علاقات ثنائية ودبلوماسية كاملة وضمانات أمنية لإسرائيل.[3] وبطلب من رابين أرسل كريستوفر هذه الرسالة إلى الأسد في اليوم التالي، ونقل إليه مضمون مباحثاته مع رابين، ومن ثم تناولت الجولات اللاحقة من المفاوضات ضرورة سرعة الانسحاب من الجولان على أساس أن الانسحاب إلى خط الرابع من يونيه أمر مفروغ منه– حسب من وجهة نظر سورية – ولقد كان الأسد مترددًا حتى شهر يوليو عام 1994 عندما زودته إدارة بيل كلينتون بتأكيدات على

---

[1]– رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 268– 273.

**أنظر كذلك :**

Rabinovich, Itamar, Damascus, Jerusalem, and Washington: The Syrian-Israeli Relationship, op.cit, P.5-6.

[2]- أيمن السيد عبد الوهاب، إشكالية العلاقة بين السلام والانسحاب، مرجع سبق ذكره.

[3]– أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل سيكون طبقًا لقرار مجلس الأمن 242 الذي ينص على الانسحاب إلى خط 4 يونيه 1967.[1]

وقد استطاع المفاوضون الفلسطينيون، من خلال جولات من المفاوضات السرية، التوصل لاتفاق أوسلو الذي عقد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك- إسحاق رابين- والزعيم الفلسطيني- ياسر عرفات- تحت رعاية الولايات المتحدة حيث تم الاتفاق في 13 سبتمبر 1993 في الولايات المتحدة.[2]

وجدير بالذكر أن اتفاقية أوسلو 1993 قد وضعت السياسة السورية في حرج كبير حيث أعطت إسرائيل الأولوية للمسار الفلسطيني على المسار السوري بدعوى أن إسرائيل لا يمكنها تحمل مسارين في آن واحد، وقد تطلب ذلك وقتًا كبيرًا من سورية للانتقال من الرفض التام لنتائج هذه الاتفاقية إلى تبني موقف أكثر واقعية، واتخذ الأسد موقفًا انتقاديًا حادًا من الزعيم الفلسطيني - ياسر عرفات- بسبب سعيه وراء التوصل إلى سلام منفصل عبر اتفاقيات أوسلو، وانتقدت سورية هذا الاتفاق الذي تم بطريقة منفردة بما يتناقض مع عملية التنسيق القائمة بين الوفود العربية، حيث رأت فيه سورية خروجًا على الإجماع العربي، وعن المسار الثنائي العربي للتفاوض، ولقد اعتبرته سورية بمثابة تنازلا عن قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة (242، 338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفقًا لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وأنه مجرد تسوية جزئية وناقصة أفضت إلى تنازلات فلسطينية أضرت بالقضية الفلسطينية، وبرغم الخلافات التي تعمقت مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب اتفاق أوسلو، وعدم رضا سورية الصريح عنها وإدانتها بكافة أشكالها، إلا أن الأسد لم يتخل عن دعم وتعزيز الحقوق الفلسطينية واعتبارها جزءًا من مكونات الحل الشامل والسلام الدائم في المنطقة.[3]

---

[1]- أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري الإسرائيلي واختلاف الأولويات، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 118، أكتوبر 1994)، ص 135، أيمن السيد عبد الوهاب، سورية بين المواجهة الحتمية وتغير المعادلة التفاوضية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 128، أبريل 1997).

[2]- Hinnebusch, Raymond A., Does Syria Want Peace?, op.cit, P.45.

[3]- جمال عبد الجواد، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 9 ، **أنظر كذلك :**

Rasmussen, Zachary, **Syria's Alignment with Iran,** op.cit, P.45-50, Anoushirivan, Ehteshamis & others, **Syria and Iran,** op.cit, P. 162.

وفي يوليو 1994، جرت محاولة جديدة لدفع المفاوضات بين الطرفين بوساطة أمريكية، وانطلقت المفاوضات في واشنطن حيث التقى السفير السوري في الولايات المتحدة آنذاك- وليد المعلم- برئيس الأركان الإسرائيلي وزعيم حزب العمل آنذاك- إيهود باراك- وتناولت المفاوضات الترتيبات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي، ولكنها انتهت إلى الفشل ورفضت سورية العودة إلى المفاوضات، وفي نوفمبر عام 1994 عقدت قمة أمريكية- سورية في جنيف تعهدت فيها سورية بإقامة علاقات سلام عادية مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان، كما رأى باراك على غرار رابين أن اتفاقية السلام مع سورية هي وسيلة الوقاية المثلى من التهديدات التي تأتي من إيران والعراق، فتنحية إسرائيل عن هذين البلدين وبناء ائتلاف إقليمي مشترك ضدهما وعزلهما في المنطقة يتوقف كله على إيجاد قضية مشتركة مع سورية.[1]

وفي لقاءات أخرى في الأمم المتحدة في نيويورك وفي البيت الأبيض ضغط الأمريكيون على السوريين ليوافقوا على خمس نقاط طلب الإسرائيليون الموافقة عليها قبل المصادقة على وديعة رابين، وتتضمن هذه النقاط: (الترتيبات الأمنية، التطبيع، تسوية قضية المياه، الانسحاب من جنوب لبنان، وجدولا زمنيًا للتطبيق)، ولكن السوريون كانوا يرون بأن هذا التحرك محبط طالما أنه يجري دون ضمانات سياسية من قبل باراك للأخذ بوديعة رابين، ولقد حذر الرئيس الأسد وغيره من السوريين كلا من دينيس روس وباراك مرات عديدة بأن سورية لن تقبل أي شيء آخر لا يقع تحت قرار الأمم المتحدة 242 لا شيء أقل ولا شيء أكثر.[2]

وبعد أن تدخل الرئيس الأمريكي آنذاك- بيل كلينتون- وافقت سورية على استئناف المفاوضات، وتوصلت في مايو 1995 إلى اتفاق على أهداف ومبادئ وترتيبات الأمن والتي سميت بـ "**ورقة التفاهمات**" مفادها رسم إطار للتفاهم حول ترتيبات الأمن بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، واعتبر السوريون أن معرفة رابين ورغبته في تعريف الانسحاب إلى حدود 4 يونيه 1967هي نقطة تحول هامة، وتقدمت المحادثات الثلاثية في ولاية كلينتون الأولى على أساس وديعة رابين، وساهم باراك بخطوات هامة في

---

[1]- رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص 303. **أنظر كذلك :**
Rabinovich, Itamar, Damascus, Jerusalem, and Washington: The Syrian-Israeli Relationship, op.cit, P.6, Anoushirivan, Ehteshamis & others, **Syria and Iran,** op.cit, P.169.

[2]- كلايتون سوشير؛ ترجمة رضوان زيادة، صفوان عكاش، محمد شحادة، **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، (بيروت، الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2006)، ص 87- 112.

المحادثات السورية[1]، ولكن رابين اغتيل في 24 أكتوبر عام 1995 ثم تولى شمعون بيريز رئاسة الحكومة خلفًا له واستأنفت المفاوضات مجددًا في "**واي بلانتيشن**"، وجرت جولتان في 24 يناير و28 فبراير 1996، وتناولت تفاصيل الانسحاب، وجوهر العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين، كما تسبب توقيع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي الذي عقد في طابا برعاية أمريكية، وبمساعدة مصرية في سبتمبر 1995، في إحداث قطيعة تامة في العلاقات الفلسطينية – السورية لمدة عقد من الزمن.[2]

وبعد اغتيال رابين استمر خليفته شمعون بيريز في المحادثات تحت شعار الوديعة، وفي مفاوضات الميريلاند، رغم غلبة الطابع الاستطلاعي على تلك المفاوضات، إلا أنها استطاعت في أحد أبعادها كسر الجمود على المسار السوري الإسرائيلي الذى أستمر لمدة ستة أشهر (يونيو 1995 وحتى 27 ديسمبر 1995) فضلا عن تعزيز موقف بيريز وتدعيم حكومته في أعقاب اغتيال رابين بهذه المنطلقات دارت عجلة المفاوضات في ولاية ميرلاند الأمريكية على مستويات مختلفة وفى اتجاهات متعددة، فبالنسبة لإسرائيل، سعى بيريز للتأكيد على استعداده لدفع ثمن السلام مع سورية، وكون السلام أهم من الفوز في الانتخابات بهذا الخطاب الداعي للسلام والموجه للداخل والخارج بنفس القدر، شرع بيريز للتحرك نحو مواطن التوتر في السلام مع سورية وخاصة موضوع الأمن، باعتباره ورقة المعارضة وسلاحها، فطرح فكرة عقد حلف عسكري مع الولايات المتحدة ورسم خارطة التحرك المستند على التالي:

- سلام مع سورية يعنى سلاما مع لبنان وبالتالي سلاما علنيا ورسميا مع معظم البلدان العربية، ومن ثم نجاحًا في الانتخابات استنادًا لإنجاز حكومته ولدبلوماسية السلام، كما حدد عددًا من النقاط (عشر نقاط) لبدء المفاوضات مع سورية، يجئ في مقدمتها: البدء الفوري للمفاوضات بدون شروط مسبقة، أن الجدول الزمنى مرتبط بمحتوى المفاوضات وإنجازاتها، التفرقة بين الأمور الخلافية وتلك المتطلبة لحل مثال ذلك منطقة عبور الحدود كموضوع يحتاج للمفاوضات، أما التسويات الأمنية للطرفين والمياه فأنها تحتاج إلى حل، العمل على تحويل هضبة الجولان إلى مركز للتعاون الاقتصادي الحفاظ على الهدوء على الجبهة

---

[1]– إيتامار رابينوفيتش، كيف نتحدث وكيف لا نتحدث إلى سورية: تقييم العقبات والفرص في مفاوضات السلام السورية الأمريكية الإسرائيلية المستقبلية، **سلسلة ترجمات الزيتونة (57)**، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يوليو 2010).

[2]– أيمن السيد عبد الوهاب، المحادثات السورية الإسرائيلية وإشكالية بناء الثقة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 122، أكتوبر 1995)، ص 146.

اللبنانية، وكان الاتفاق الثلاثي (السوري، الإسرائيلي، الأمريكي) على هذه النقاط، الأساس الذى استندت إليه جولات مفاوضات الميريلاند.[1]

ولكن مثل أي مقاييس وخطوات أخرى لإقامة السلام في الشرق الأوسط، وصل هذا التقدم إلى نقطة التوقف الفعلية في ظل ولاية حزب الليكود اليميني - بزعامة بنيامين نتنياهو للحكومة الإسرائيلية- خاصة بعد وقوع عدد من الهجمات الانتحارية في فبراير ومارس 1996 رغم العديد من المساعي الأوروبية لإحيائها، وفي عام 1999 عاد حزب العمل إلى الحكم، وتولى رئيس الأركان السابق- إيهود باراك- رئاسة الحكومة، والذي كان يريد منح المسار السوري الأولوية على المحادثات النهائية المحتملة مع الفلسطينيين.[2]

وكذلك كان من أهم أولويات السياسة الخارجية السورية في ظل قيادة بشار الأسد العمل على تحقيق تحرير الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني بحيث اعتبرت الصراع العربي الإسرائيلي لب الصراع في المنطقة وجوهر الأمن القومي العربي، ومن هذا المنطلق جعلت سورية قضية فلسطين قضية قومية لا تخص الشعب الفلسطيني وحده، واعتبرت أن أي حل للصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يكون حلا عادلا وشاملا، فمن أجل ذلك رفضت سورية الحلول الفردية بدءًا من كامب ديفيد ومرورا باتفاق أوسلو ووادي عربة وأخيرًا خارطة الطريق.[3]

قامت الولايات المتحدة بطرح مسودة اتفاق على الطرفين السوري والإسرائيلي لإنقاذ الموقف ولتفادي الفشل، وطلب باراك مزيدًا من الوقت لدراسة العرض الأمريكي قبل خوض جولة مفاوضات ثانية لم تعقد أبدًا، وفي آخر محاولة من قبل الرئيس كلينتون لجمع الطرفين وعقد معاهدة سلام بينهما بعدما تم تحديد نقاط الخلاف والاتفاق، اجتمع بالرئيس الأسد في 26 مارس عام 2000 بجنيف، وهو يحمل عرضًا من باراك يتضمن إبقاء شريط بعرض 500 متر بمحاذاة نهر الأردن وشريط آخر بعرض ثمانين ياردة على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فكان رد الأسد أن باراك لا يرغب بالسلام ورفض حتى النظر في الخرائط التي حملها

---

[1]- أيمن السيد عبد الوهاب، سورية وإسرائيل وإشكالية صنع السلام، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 124، أبريل 1996)، ص 148، 149.

[2]- Rasmussen, Zachary, **Syria's Alignment with Iran,** op.cit, P.46, Ghadbian, Najib, the New Asad: Dynamics of Continuity and Change in Syria, **Middle East Journal,** Vol. 55, No. 4, (autumn, 2001), pp. 624-626, Anoushirivan, Ehteshamis & others, **Syria and Iran,** op.cit, P. 172.

[3]- خيام محمد الزغبي، **العلاقات السورية المصرية 1989-2006**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

معه كلينتون وفشل اللقاء لأن إسرائيل كانت تتذرع دائمًا بحجج واهية لعرقلة عملية السلام. هذا إلى جانب نكوص إسرائيل عن وديعة رابين بدعوى استغراقها في المسار الفلسطيني، ثم بدعوى انسحابها من جنوب لبنان 2000.[1]

وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية والتي بدأت في 11 يوليو 2000، اندلعت انتفاضة الأقصى الفلسطينية في 28 سبتمبر 2000، واشتعلت المواجهات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وسمحت سورية لحماس والجهاد الإسلامي بأن تستخدما سورية كقاعدة للانطلاق في هجماتها ضد إسرائيل، تزامن ذلك أيضًا مع زيادة حالة التوتر على الحدود بين إسرائيل ولبنان، ووجدت دمشق نفسها في مواجهة حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، اضطرت معها لإعادة حساباتها الاستراتيجية من أجل التجاوب مع متغيرات الوضع الإقليمي والتهديدات الإسرائيلية التي وصلت إلى حد التلويح باستهداف العمق السوري، إذا ما استمرت عمليات حزب الله في جنوب لبنان.[2]

وطرح الرئيس السوري بشار الأسد في القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في 12 أكتوبر 2000 وخصصت لدعم الانتفاضة ضرورة أن يعيد العرب التفكير في خيارهم القائم علي اعتبار السلام خيارا استراتيجيا، وشدد على ضرورة قطع جميع العلاقات مع إسرائيل.[3] غير أن حماس دمشق للانتفاضة وقطع العلاقات مع إسرائيل لم يمتد إلى تحسين العلاقات مع السلطة الفلسطينية وقياداتها، فقد أخفقت عقد لقاءات بين الرئيس بشار الأسد والرئيس عرفات في قمة القاهرة، بل أن دمشق رفضت أن تكون السلطة الفلسطينية هي صاحبة الحق في تلقي المساعدات المالية العربية التي قررتها القمة، وطالبت بالمقابل توزيعها بشكل عادل بين المنظمات الفلسطينية المختلفة. وهذا ما يؤكد أن الدعم السوري للقضية الفلسطينية يكون بقدر ما يمكن الاستفادة منه لدعم الموقف السوري من قضية هضبة الجولان المحتلة، وأنه في حال توصل سورية إلى اتفاق سلام مع إسرائيل لإعادة الجولان قد تتخلى سورية عن دعمها للمسار الفلسطيني.[4]

---

[1]- أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 79- 80- 86 انظر كذلك: Rasmussen, Zachary, **Syria's Alignment with Iran,** op.cit, P.47.

[2]- غباشي على خير الله، **انتفاضة الأقصى ومستقبل التسوية السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 227 انظر كذلك.
Hinnebusch, Raymond, **Syrian Foreign Policy under Bashar al-Asad,** op.cit, P.P.11-14, Ghadbian, Najib, the New Asad: Dynamics of Continuity and Change in Syria, p. 626.

[3]- رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص 706-707.

[4]- غباشي على خير الله، **انتفاضة الأقصى ومستقبل التسوية السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 227-228 انظر كذلك.

كما نجحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في إحياء المفاوضات مجددًا، وانطلقت جولة جديدة في" **شيبردز تاون**" في ولاية فيرجينيا الغربية في الفترة من (3- 7) ديسمبر عام 2000، وكان باراك رافضًا للمصادقة العلنية أو السرية على التزام رابين بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان، مما أدي إلى زعزعة ثقة الأسد في المفاوضات، وفشلت في النهاية مرة أخرى في الوصول إلى اتفاق نهائي، وفي النتيجة جاء فشل إدارة كلينتون في الإشراف على باراك فيما يخص هذه القضية.[1]

وخلال عام 2001، كان التحدي الرئيسي الذي واجه سورية هو وصول شارون إلى السلطة في إسرائيل والمعروف عنه من نزعة عدوانية ضد اللبنانيين والفلسطينيين في الوقت الذي تدعم فيه سورية الانتفاضة الفلسطينية ، وأكد الرئيس السوري بشار الأسد في كلمته أمام مؤتمر القمة العربي في عمان (27-28) مارس 2001 أن سورية لا يمكن أن تكون عصا بيد إسرائيل ضد الفلسطينيين لأن واجب سورية هو الحفاظ على الانتفاضة والعمل على استمرار فعاليتها، كما شهدت قمة عمان خطوات على طريق المصالحة بين سورية والسلطة الفلسطينية بلقاء عرفات والأسد وهو لقاء مهد الطرق أمام استئناف التنسيق السوري الفلسطيني بشأن عملية السلام والمواجهة مع إسرائيل ثم ما لبثت العملية السلمية أن أصابها الجمود مع أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

ولقد تركت تطورات الحرب الأمريكية على العراق 2003 انعكاساتها على مسار التفاعلات السورية الإسرائيلية، ففي فترة ما قبل الحرب كان الجانبان الإسرائيلي والأمريكي يطلقان بعض التصريحات بشأن مطالبتهما لسورية بتقييد حركة حزب الله ووقف عمليات المنظمات الفلسطينية الموجودة في دمشق، غير أن سورية لم تستجب لهذه المطالب، وفي فترة ما بعد الحرب مباشرة شرعت إدارة جورج بوش الابن في الضغط على سورية ومطالبتها بالامتناع عن تقديم أي دعم للمقاومة في العراق وسحب قواتها من جنوب لبنان وتدمير ما لديها من أسلحة الدمار الشامل ولاسيما في مجال الأسلحة الكيميائية، وقد استجابت سورية جزئيًا للمطالب الأمريكية وعملت على إعادة انتشار قواتها في لبنان.[3]

---

[1]- وليام ب. كوانت، تعريب: هشام الرجائي، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2000)، ص 665 .

[2]- Rabinovich, Itamar, Damascus, Jerusalem, and Washington: The Syrian-Israeli Relationship, op.cit, P.10

[3]- غباشي على خير الله، **انتفاضة الأقصى ومستقبل التسوية السلمية**، مرجع سبق ذكره، ص 228- 229. .

ولكن كانت هناك مبادرات سورية من آن لأخر لاستئناف عملية السلام مع إسرائيل حيث اقترح بشار الأسد في ديسمبر 2003 رغبته في تجديد مفاوضات السلام مع إسرائيل، لكن فسرت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل المبادرة السورية على أنها تعبير عن حالة ضعف النظام السوري أو محاولة للهروب من الضغوط الأمريكية على سورية خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ورفضا العرض السوري، وفي نهاية نفس العام جدد الرئيس السوري – بشار الأسد – دعوته للسلام حيث أعلن لأول مرة استعداده لاستئناف التفاوض مع إسرائيل بدون شروط مسبقة، ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي – شارون – والرئيس الأمريكي – بوش الابن – رفضا عرض الأسد، مؤكدين أن سورية يجب عليها أولا أن تتوقف عن دعم المنظمات الإرهابية الفلسطينية واللبنانية – حسب وصفهما – والانسحاب من لبنان.[1]

وفي مطلع عام 2004، ونتيجة الدعوات السلمية المتكررة، أعلن شارون أن إسرائيل مستعدة للتفاوض مع سورية، إذا أوقفت مساعدتها لما أسمته المنظمات الإرهابية في فلسطين ولبنان، ثم وجه موشيه كاتساف* دعوة علنية لبشار الأسد لزيارة القدس والدخول في مفاوضات جادة مع إسرائيل بدون شروط مسبقة لكن سورية رفضت الشرط الإسرائيلي المتمثل في وقف دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية لأنها ترى أنها غير مضطرة لإعادة التفكير في علاقاتها مع حلفائها الإقليميين في هذه المرحلة الحرجة على الإطلاق دون خطوات مقابلة من الطرفين الأمريكي والإسرائيلي حيث تدرك سورية أن أي تنازل سيلحق بها ضررًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا لا تستطيع أن تتحمله. وأخيرًا أدى العدوان الإسرائيلي على غزة إلي توقف المحادثات، وهذا ما يؤكد على تأثير البعد العربي في السياسة السورية.[2]

دعت الإدارة الأمريكية لمؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط والذي عقد في 27 نوفمبر 2007 في الكلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس بعد تعثر المشروع الأمريكي في العراق بإشراف وزيرة الخارجية – كونداليزا رايس– وسعت الإدارة الأمريكية من خلال هذا المؤتمر إلى المساعدة في التوصل إلى

---

[1]- **Syria under Bashar (I): Foreign Policy Challenges,** Report N°23, op.cit, p.p 9-11.

*تسلم كتساف منصب رئيس دولة إسرائيل في 1 أغسطس 2000 بعد انتخابه من قبل الكنيست الإسرائيلي خلفًا لعيزر فايتسمان الذي قرر الاستقالة من منصب الرئيس، وقد تغلب كتساف بشكل مفاجئ على منافسه شمعون بيرس الذي رشح نفسه من جديد عند نهاية فترة رئاسة كتساف.

[2] - أبو بكر فتحي عواد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحاولت إحياء خارطة الطريق، ولقد تم دعوة أكثر من 40 دولة ومؤسسة دولية[1]، وأما بالنسبة لسورية، فقد سعت سورية من خلال مشاركتها في أنابوليس إلى تحقيق هدفين، الأول، عدم الظهور كمعطل لعملية السلام على المسار الفلسطيني، وتأكيدًا للرغبة السورية في عدم مقاطعة أية جهود للتسوية، والثاني، إيصال رسالة سياسية للولايات المتحدة مفادها أن سورية مستعدة للحوار معهم حول القضايا المشتركة، وطالبت سورية بإدراج الجولان على جدول الأعمال كشرط لمشاركتها، واستجابت الولايات المتحدة، وأعلنت أن الجلسة المخصصة لمناقشة السلام الشامل تتضمن المسار السوري.

وبناء عليه، فإن البيان المشترك لمؤتمر أنابوليس، لم يتناول العناصر المتعلقة بتسوية دائمة تمشيًا مع رغبة إسرائيل، ولذلك، أدركت سورية أنه ليس هناك أي فرص لاستئناف التفاوض مع إسرائيل في ظل وجود إدارة بوش الابن حيث تنحت عن الانشغال بالمسار السوري وفضلت الضغط على دمشق في سياق حربها على الإرهاب وتجسد ذلك في "**قانون محاسبة سورية**"* في ديسمبر 2003، وتتضمن فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ملخصها أن سورية تدعم الجماعات المدرجة على القوائم الأمريكية الخاصة بالجماعات الإرهابية وعلى رأسها القاعدة وبعض الجماعات اللبنانية والفلسطينية مع التركيز على فكرة أن سورية تساعد القاعدة، وذلك للربط بين سورية وأحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، واعتبر

---

[1]- أحمد جواد سالم الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001- 2008**، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، قسم دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر بغزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009)، ص 140-141.

* **ومن أبرز العقوبات السياسية والاقتصادية التي تضمنها القانون:**

- فرض الحظر الكامل على سورية ومنعها من استيراد التكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري).
- تجميد ممتلكات الحكومة السورية في الولايات المتحدة.
- قطع العلاقات مع الشركات السورية.
- وقف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.
- منع الطائرات السورية من دخول الفضاء الجوي للولايات المتحدة.

وفي 11 مايو 2004، قام الرئيس الأمريكي بوش بفرض عقوبات اقتصادية على سورية في إطار "**قانون محاسبة سورية**" بسبب ما تعتبره واشنطن "عدم إيفاء دمشق التزاماتها فيما يخص التعاون لمنع تسلل مقاتلين إلى العراق وأراضيها، وعدم إغلاقها مكاتب التنظيمات الفلسطينية والإسلامية المتطرفة"، وجاء الرد السوري واضحًا على هذه الخطوة من خلال تصريح رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري بقوله: "إن فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على بلاده لن يجدي نفعًا في تغيير مواقفها". **راجع:**عبير ياسين، الضغوط على سورية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (163)، 2006).

القانون من أبرز تجليات التصعيد الأمريكي ضد سورية في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على العراق.[1]

وبعد جمود استمر ثماني سنوات، أعلنت إسرائيل وسورية رسميًا في 22 مايو 2008، أنهما تجريان مفاوضات سلام غير مباشرة بوساطة تركية، وأكدت وزارة الخارجية التركية قيام أنقرة بوساطة بين الطرفين، مشيرة إلى أنهما سيجريان تلك المفاوضات في أجواء انفتاح وحسن نية من أجل التوصل إلى سلام طبقًا للإطار المحدد في مؤتمر مدريد للسلام.[2] وعبر خمس جولات من المفاوضات غير المباشرة لم يصل الطرفان إلى إحداث تقدم حيث سادت المفاوضات عدة صعوبات منها التردد الإسرائيلي في اتخاذ مواقف إيجابية، كما شكك الكثيرون في قدرة أي حكومة إسرائيلية على تنفيذ اتفاقية سلام مع سورية في ضوء وجود أغلبية كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي تعارض الانسحاب من الجولان، وفي ضوء تشريع الكنيست الذي يشترط الانسحاب الإسرائيلي من الجولان بالحصول على أغلبية (80) عضوًا بالكنيست من مجموع (120) عضوًا أو الحصول على أغلبية في استفتاء عام. كما أن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة يمنع إسرائيل من الانفراد بالقرار السلمي، إضافة إلى أن السلام السوري – الإسرائيلي يرتبط بمناخ دولي إقليمي، فتأمين مناخ السلام يعتمد بشكل رئيسي على وجود جهود دولية – أمريكية بالتحديد– وأخرى أوروبية وعربية.[3]

**– تداعيات المسار السوري الإسرائيلي على العلاقات السورية –الإيرانية:**

أدركت كلا من إسرائيل وأمريكا أن سورية لن تقطع علاقاتها كلية مع إيران وحزب الله بعد توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، ولكن تشترط إسرائيل أن توقف سورية تعاونها ودعمها لأي نشاط معاد لإسرائيل، سواء في علاقاتها مع إيران أو حزب الله أو حماس أو الجهاد، فلقد حددت إسرائيل شروطها لتوقيع اتفاق

---

[1]– صبحي عسيلة، المفاوضات السورية الإسرائيلية: المصالح في مواجهة الثوابت، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجلد الثامن عشر، العدد 192، 2008)، ص 50.

[2]- نيبال عز الدين جميل عطية، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية والعراق**، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3]– سامح راشد، سورية وإسرائيل: التفاوض لأهداف أخرى، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (174)، أكتوبر 2008)، ص 172، رضوان زيادة، **السلام الداني**، مرجع سبق ذكره، ص 19. **أنظر كذلك :**

Kabalan, Marwan & others, Syrian Foreign Policy and the United States: From Bush to Obama, Review of Middle East Studies, Vol. 45, No. 1 (Summer 2011), pp. 109-110, Rabinovich, Itamar, Damascus, Jerusalem, and Washington: The Syrian-Israeli Relationship, op.cit, P.P 17-18.

سلام مع سورية، وذلك باتفاقها مع واشنطن في مطالبة دمشق بأن تنأى بنفسها عن إيران، وأن تكف عن دعم حركة حماس، وحزب الله، وقالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية: "**إن تل أبيب تريد العيش في سلام مع جيرانها، لكن ينبغي أن تبتعد سورية عن علاقاتها المثيرة للمشكلات مع إيران، على حد قولها، وكذلك عن دعم حماس، وحزب الله**"، وأضافت في تصريحات لها: "**إن المباحثات مع دمشق ستكون طويلة وصعبة، ويجب أن تعزل اتفاقية السلام كل من يلجأ إلى استخدام العنف والإرهاب ضد إسرائيل وتشوه سمعته**".[1]

وعلى الرغم من سعي إسرائيل إلى استهداف سورية عسكريًا لإفهامها أن توجهاتها الداعمة لحركات المقاومة ستكلفها الكثير من الخسائر، لكن لم تتخل السياسة الخارجية السورية عن توجهاتها لا بفعل التهديد الإسرائيلي ولا بفعل الضغوط الأمريكية، فقد ظلت سورية تنظر إلى حركات المقاومة باعتبارها ظاهرة مشروعة ويتمثل ذلك من خلال توجهات السياسة الخارجية الإيجابية تجاه حركات المقاومة في كل من فلسطين ولبنان حيث تعتبر الحركات المقاومة لإسرائيل من المنطلقات الأساسية المحركة للتوجهات السورية الخارجية، كما تدعم تلك الحركات بكل الوسائل المتاحة، ومن خلالها يمكن لسورية أن تلعب دورًا مهمًا في المنطقة، وقد أعلنت موقفها الداعم لهذه الجماعات منذ بداية مواجهاتها مع إسرائيل، رغم إجماع العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الحركات هي منظمات إرهابية، وهذا ما زاد من توتر علاقات البلدين، وقد فتحت سورية المجال لحركتي حماس والجهاد الإسلامي لأن تمارس كل نشاطاتها عبر الأراضي السورية، كما دعمت حزب الله في لبنان بكل ما أتيح لها سواء عندما كانت متواجدة على الأراضي اللبنانية أو بعد الانسحاب، ومن منطلق تبنيها لدعم الحركات التحررية، فقد استطاعت سورية أن تنتهج سلوكًا تعاونيًا مع إيران في هذا المجال، حيث تعمل هذه الأخيرة أيضًا على مساندة كل جماعات المقاومة في المنطقة وعلى رأسها بعض الفصائل الفلسطينية وحزب الله، وقد أعلنت موقفها الرافض للوجود الإسرائيلي على الأراضي الإسلامية منذ قيام الجمهورية الإسلامية.[2]

للنظام في سورية دورًا مهمًا في استراتيجية إيران، ليس فقط من حيث طبيعة العلاقات مع النظام السوري، لكن من حيث استخدام سورية ساحة لنشاطاتها الإقليمية، كما أن للمنظمات الفلسطينية الحليفة دورًا

---

[1]-Samii, Abbas William, a Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran-Syria Relationship, **Middle East Journal,** Volume 62, No. 1, WINTER 2008, P.33.

[2]- أبو بكر فتحي عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية**، مرجع سبق ذكره، ص 100

مهما في الساحة الفلسطينية، والأمر ذاته بالنسبة لحلفائها في العراق، لكن هذه الأدوار لا تصب في تغيير الأنظمة وإنما في استخدام الوقائع والأحداث باتجاه حماية سياساتها الإقليمية.

في سورية، وظّفت ايران التحالف السوري– الإيراني بأن تصبح سورية الأرض المفتوحة أمام النشاط الإيراني الإقليمي، وعبر سورية نجحت ايران في بناء التحالف مع عدد من الفصائل الفلسطينية الرافضة للعملية السلمية، وبذلك أصبحت موجودة عبر هذه الفصائل في قلب المعادلة الفلسطينية وقلب ساحة الصراع العربي– الإسرائيلي.[1]

[1]- Amidror, Yaakov, the Hizballah-Syria-Iran Triangle, Middle East Review of International Affairs, Vol. 11, No. 1 (March 2007).

## المبحث الثاني

## السياسة الخارجية الإيرانية وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي

## (2009-1991)

**تمهيد:**

تعد قضية التسوية العربية- الإسرائيلية من أهم القضايا المؤثرة في توجهات ايران الخارجية خاصة تجاه الدول العربية بما فيها الدول التي تربطها علاقات طويلة وقوية معها، وشكلت التسوية ولا تزال مصدر قلق بالنسبة لصانع القرار الإيراني، ولقد مرت السياسة الخارجية الإيرانية بمراحل مختلفة في تعاطيها مع القضية الفلسطينية من حيث الحليف والأدوات، وارتبطت دائمًا بالمتغيرات الخارجية على المسرح الدولي والإقليمي والمتغيرات الداخلية على الساحتين الإيرانية والفلسطينية، ولكنها ظلت ثابتة فيما يخص جوهر هذا الموقف من الاحتلال، وقيام دولة إسرائيل.[1] ولقد مرت السياسات الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية بعدة مراحل مختلفة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

**- مرحلة ما قبل عام 1979:**

كان لإيران علاقات ودية مع إسرائيل منذ إعلان قيامها كدولة عام 1948 أثناء فترة حكم شاه إيران محمد رضا بهلوى أرتكزت على مصالح استراتيجية واقتصادية متبادلة، واتسمت تلك المرحلة من علاقات إيران بفلسطين بتعميق الفجوة بين الموقفين الشعبي والرسمي، ففي حين مال الموقف الشعبي إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني والداعم والمؤيد له ولكفاحه ضد إسرائيل، وخرجت مظاهرات شعبية إثر نكبة فلسطين تندد بما آلت إليه الأوضاع ، تمامًا كما حدث في العواصم العربية، لجأ الموقف الرسمي إلى الاعتراف بإسرائيل، وأبدى الشاه إعجابًا بالتقدم التكنولوجي الإسرائيلي وخاصة في المجال الزراعي ومصادر المياه، فضلا عن تقدمها في المجال العسكري رغم عدم توافر موارد الطاقة لديها، وكانت إسرائيل تعتمد بشدة على استيراد النفط والغاز الطبيعي، وكانت إيران في ظل حكم الشاه موردًا أساسيًا لإسرائيل خاصة عام 1957 حينما أوقف الاتحاد السوفيتي شحنات النفط إلى إسرائيل، إلى جانب ذلك، يوجد في إيران أكبر عدد من

---

[1]-خالد رمضان شعبان، **موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010)، ص 1.

السكان اليهود في الشرق الأوسط خارج إسرائيل[1]، كما أن بعض الزعماء الإيرانيين كانوا يعتقدون أن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل سوف تحمي مصالحهم في الولايات المتحدة، والواقع أنه بمجرد قيام إسرائيل، وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي – بن جوريون– استراتيجية أطلق عليها "**التحالف مع الأطراف من أجل كسر طوق العزلة الذي يحيط بإسرائيل**"، وكان التحالف المقترح يشمل كلا من تركيا ذات المذهب السني، وإيران الشيعية، وإثيوبيا المسيحية، وكذلك مع المسيحيين في لبنان، والأكراد في العراق، والسودانيين من غير المسلمين، ورغم أن هذا التحالف لم يتم تنفيذه، إلا أن طهران اتخذت موقفًا مؤيدًا لإسرائيل حيث سارعت بإعلان اعترافها بإسرائيل، والأكثر من ذلك، أنه في أعقاب نشوب حرب أكتوبر 1973 رفض الشاه المشاركة في الحظر البترولي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط وظل يصدر النفط لإسرائيل بأسعار عادية.[2]

**– مرحلة ما بعد قيام الثورة الإسلامية (1979–1991):**

شكّلت الثورة الإسلامية عام 1979 تحولا شاملا في المواقف الإيرانية من التحالف إلى المواجهة، وانتهجت سياسة خارجية جديدة ومختلفة عما كانت عليه قبل الثورة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والتسوية السلمية، وذلك سواء على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية، أو السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها، فقد أعلن الحكام الجدد في طهران منذ بداية توليهم للسلطة رفضهم القاطع لوجود دولة إسرائيل وطعنهم في شرعيتها[3] ونظرت إيران إلى إسرائيل باعتبارها طرف معتدي ومحتل لأراض بلد إسلامي يضم أماكن مقدسة للمسلمين، وأن وجود إسرائيل في المنطقة يعد خطرًا على إيران، وذلك بحكم الشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والتزام إسرائيل بالمشاركة في أي عمل عسكري ضد إيران[4]، وبناء على ذلك، عارضت إيران منذ البداية الصلح مع إسرائيل، وقطعت العلاقات في فبراير 1979 على إثر سقوط

---

[1]- Elizabeth Abedin, Roshni, **Iranian-Israeli Relations: from covert relations to open hostility,** A Thesis in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Liberal Studies, (the Faculty of The School of Continuing Studies and of The Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University Washington, D.C., July 13, 2010), p.p 8-10.

[2]– أمير محمد حاجي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل من منظور العلاقات الدولية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (44)، مارس 2004، ص 51–52. **وكذلك:** عبير ياسين، **العلاقات الإيرانية بدول المواجهة مع إسرائيل**، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، القاهرة، 2000، ص 175–176.

[3]- محمد السعيد عبد المؤمن، إيران– إسرائيل: محددات التأثير المتبادل، **أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، نوفمبر 1997، ص 38.

[4]- Elizabeth Abedin, Roshni, **Iranian-Israeli Relations,**op.cit, p.p. 33-35.

الشاه، ورفض إيران حق إسرائيل في الوجود[1] وكان ياسر عرفات أول مسئول أجنبي يزور طهران بعد نجاح الثورة، كما تحول مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ثم قطعت القيادة الإيرانية الثورية علاقاتها بعد ذلك مع مصر بسبب معاهدة السلام المبرمة بين الدولتين في عام 1979.[2]

ونشأت منذ ذلك الوقت علاقات جيدة بين إيران والسلطة الفلسطينية خاصة بعد اعتبار القضية الفلسطينية محورًا أساسيًا في السياسة الإيرانية، وقد ظلت فلسطين والدعوة للجهاد من الأبعاد الثورية الهامة في الخطاب الإيديولوجي الرسمي، ومن وجهة نظر مرشد الثورة الحالي – خامنئي– أن الحل النهائي لمشكلة الفلسطينيين ما زال يكمن في الجهاد الكامل ضد الكيان الإسرائيلي باعتباره المصدر الرئيسي للأزمة في الشرق الأوسط.[3]

**وتتمثل ثوابت السياسة الإيرانية بالنسبة لقضية الشرق الأوسط في:**

- التنديد بالكيان الإسرائيلي وعدم الاعتراف بإسرائيل.
- رفض مبدأ التسوية ومفاوضات السلام مع إسرائيل.
- دعم الأطراف والحركات المناهضة لإسرائيل مثل حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة حماس، وغيرها.[4]

ورغم ارتباط إيران بمنظمة التحرير الفلسطينية بعلاقات وثيقة خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية وتحويل السفارة الإسرائيلية مقرًا لمنظمة التحرير، إلا أنه كان يشوب هذه العلاقة بعض التشكيك في النوايا بين الطرفين، منها اتهام منظمة التحرير لإيران بأنها تحاول إحلال حركة حماس مكانها من خلال تقديم الدعم لحماس، كممثل للشعب الفلسطيني، وفي المقابل وجهت إيران التهمة لمنظمة التحرير الفلسطينية

---

[1]- ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

[2]- محمد صادق إسماعيل، **من الشاه إلى نجاد: إيران إلى أين؟**، الطبعة الأولى، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص 261،**أنظر كذلك :**

Yaseen, Ibrahim Mahmoud, **Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign Policy :The Role of International and Domestic Political Factors in Shaping the Iranian Foreign Policy, 1979 – 2006,** A Thesis in Partial Fulfillment of The Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, Morgantown, the Eberly College of Arts and Sciences, West Virginia University 2007), p.p 86-88.

[3]- نيفين مسعد، التحالف الإيراني السوري وتأثيراته الإقليمية، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد (36) مارس 2007، ص 95-96.

[4]– أحمد سعيد تاج الدين، إسماعيل خليل، هويدا الرفاعي (محررون)، **التقرير الإيراني**، القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009)، ص 357.

بتأييدها للعراق في حربها ضد إيران التي بدأت في عام 1981، وكذلك، بقبول مبدأ الدخول في مفاوضات مع إسرائيل وهو ما ترفضه إيران[1]، ورغم ذلك، فلم تتخل إيران عن دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني ورفضها للاحتلال الإسرائيلي، بل تراجعت فقط فيما يخص علاقتها بالمنظمة حتى وصلت الأمور إلى طرد ممثل المنظمة من طهران بعد تحديد إقامته فيها، حيث اتجهت إيران في ذلك الوقت نحو الفصائل الإسلامية الناشئة في فلسطين مثل حركة الجهاد الإسلامي، وما بعدها حركة حماس عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وذلك باعتبارها الأقرب إلى توجهاتها، إضافة إلى موقفها السابق ذكره من الفصائل المنطوية تحت لواء منظمة التحرير، وعلى رأسها حركة فتح، وفي المقابل واصلت إيران دعمها للشعب الفلسطيني إنسانيًا وماليًا إلى جانب دعمها لفصائل المقاومة.[2]

وفي المرحلة الخمينية أيضًا تمثلت السياسة الخارجية الإيرانية بمواقف راديكالية من مبادرة ولي العهد السعودي آنذاك (الأمير فهد) عام 1981، ومن خطة الرئيس الأمريكي السابق ريجان، وقرارات مؤتمر فاس الثاني عام 1982، واعتبرتها خيانة عظمى لكونها تمثل اعترافًا غير مباشر بإسرائيل، ثم بدا هذا الأمر جليًا في المعارضة الإيرانية للاتفاق الفلسطيني الأردني لعام 1985 كان موقف طهران شاجبًا لهذا الاتفاق بوصفه "مراسم جنازة القضية الفلسطينية"، واتهمت طهران منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرار مجلس الأمن 242 كمقدمة للاستسلام، وردًا على هذا الاتفاق اعترفت طهران رسميًا بجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني واستقبلت قيادتها في أغسطس 1985، وقد مثل فشل هذه المبادرات فرصة أمام إيران إلى زيادة نفوذها في المنطقة، وتعزيز مكانة القضية الفلسطينية في سلم أولويات السياسة الخارجية.[3]

واتجهت إيران لإقامة علاقات مع باقي الحركات الفلسطينية لاسيما التي ترفض التسوية السلمية مع إسرائيل، وتعتبر حركة الجهاد الإسلامي من أكثر الحركات تأثرًا بالثورة الإيرانية، والسياسة الإيرانية، فهي حركة تعمل في سياق سني وكأنها تستوحي أفكارها من ثورة شيعية في إيران[4]، وفي ديسمبر 1988 استقبلت

---

[1]- أحمد حسن توبة، **السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاسها على النظام الإقليمي العربي 2000-2009**، رسالة دكتوراه، غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013)، ص 196-197.

[2] – خالد رمضان شعبان، **موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، ص 2.

[3] – مأمون كيوان، العلاقات السورية- الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[4] – أحمد حسن توبة، **السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره، ص 197- 216.

إيران زعيم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – فتحي الشقاقي– وهو ما يعد أول محاولة من جانب إيران لإقامة علاقات مباشرة مع الفصائل الفلسطينية العاملة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي ما لبثت أن تحولت لاحقًا إلى سياسة شملت حركة المقاومة الإسلامية حماس، وبهذا استطاعت إيران البرهنة على أن علاقاتها لم تعد مقتصرة على حزب الله وقاعدته الشيعية في لبنان، بل اتسعت لتشمل الحركة الإسلامية السنية في فلسطين.

وكان مردود هذه السياسة الإيرانية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي إيجابيًا على صعيد العلاقات السورية الإيرانية، إذ وجدت فيها دمشق ثقلا استراتيجيًا يعوض غياب مصر وينسجم مع توجهات السياسة السورية في الوصول إلى حال من التوزان الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل.[1]

### -مرحلة رئاسة هاشمي رفسنجاني (1989-1997):

تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية الإيرانية وحدث نوع من التوافق بين السلطيتين التنفيذية والتشريعية، مما أعطى قوة دفع للانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة ونوع من التحول التدريجي عن بعض الثوابت في السياسة الإيرانية خاصة في مجال تصدير الثورة، وذلك استنادًا للمشروع التنموي الحضاري على الأهداف الثورية، وفي ظل ظروف ومستجدات دولية تمثلت في انهيار كتلة أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي.[2]

وفي تلك الفترة دأبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإيران على رفض حق إسرائيل في الوجود ودعم العناصر الأكثر رفضًا داخل الحركة الفلسطينية مثل حزب الله أو حماس والجماعات المسلحة الأخرى لاستغلالها في دحض عملية السلام في الشرق الأوسط، ورغم إعلان إيران أنها لا تعارض عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتعتبر القضية الفلسطينية قضية تهم العالم الإسلامي وإيران مثل الفلسطينيين، كما دأب القادة الإيرانيون على توجيه الانتقادات للدول العربية التي قطعت شوطًا في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.[3]

---

[1]– مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] – أيمن السيد عبد الوهاب، العلاقات السورية الإيرانية محدد التسوية السلمية، ص 99.

[3]– محمد السيد سليم وأخرون، **العلاقات العربية– الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص827. **أنظر كذلك :**

Yaseen, Ibrahim Mahmoud, **Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign Policy,** op.cit, p.p 140-141.

تعاملت إيران في تلك الفترة مع الصراع العربي الإسرائيلي من منطلق أنه صراع حضاري بين الأمتين الإسلامية واليهودية أكثر مما هو صراع سياسي، ولكن ما يميز هذه المرحلة أن الظروف الإقليمية فرضت على القيادة الإيرانية نوعًا من التمايز بين المسلك الإيراني تجاه المسارات المختلفة للصراع، فعلى حين كان التشدد واضحًا في الموقف الإيراني من المسارين الفلسطيني- الأردني، فإنه اتسم بقدر أكبر من المرونة تجاه المسارين السوري واللبناني – الإسرائيلي حيث التماس المباشر مع العلاقات السورية الإيرانية وضرورة تكيفها تبعًا لتوجهات القيادة السورية، ولعل هذه المرونة ترجع إلى العلاقة المركبة بين كل من سورية وإيران رغم اختلاف أيديولوجيتهما فإنهما تجمعها الحساسية المشتركة تجاه الولايات المتحدة، وإسرائيل، ومعاداة العراق لدرجة أن البعض يرى أن إيران وسورية هو تحالف ضد الطبيعة ليس هناك ما يبرره سوى التناقض مع العراق.[1]

عقدت إيران مؤتمرين لنصرة القضية الفلسطينية في بداية التسعينيات الأول في ديسمبر 1990، والثاني في أكتوبر 1991، تزامنًا مع عقد مؤتمر مدريد للسلام، وشاركت فيه جماعات المقاومة الفلسطينية، وتم طرح فكرة الجيش الإسلامي، كما زادت إيران من مساعداتها العسكرية للمنظمات الإسلامية الفلسطينية، ومع بداية مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية عام 1991 أعلنت إيران رفضها لعملية السلام، والتي اعتبرتها تكريس للاحتلال الإسرائيلي وضياع لحقوق الشعب الفلسطيني، واعترضت على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، واتهم رفسنجاني الرئيس ياسر عرفات يوم التوقيع على اتفاقية مدريد بخيانة المقاومة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه، أكدت إيران أنها لن تقف أو تضع العراقيل أمامها، ثم عارضت إيران اتفاق أوسلو عام 1993، والاتفاقيات التي تلته حيث اعتبرت هذا الاتفاق بمثابة تراجعًا من المنظمة عن الطموحات الفلسطينية، مما أدى إلى فتور حاد في العلاقات الإيرانية بالسلطة الفلسطينية، واتسم الموقف الإيراني منذ ذلك الحين بالرفض تجاه أية اتفاق تسوية سلمية مع إسرائيل على أساس أن إسرائيل ليس لها وجود شرعي، واستمرت إيران في موقفها هذا حيال السلطة الفلسطينية، وواصلت دعمها للفصائل الإسلامية.[2]

---

[1]-خالد فياض، العلاقات العربية- الإيرانية بين الصراع والتعاون، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 127)، يناير 1997، ص 204، جمال السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 468.

[2] – خالد رمضان شعبان، **موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، ص 2.

وجدير بالذكر أنه رغم رفض إيران لعملية السلام مع إسرائيل إلا أن ذلك لم يمنع سورية من دخول المفاوضات، فعدم التماثل في الرغبتين السورية والإيرانية لم يكن له تأثير على علاقات البلدين، وموافقة سورية جاءت بعد شهر من زيارة قام بها الرئيس هاشمي رفسنجاني إلى دمشق، وأخرى قام بها رئيس هيئة أركان الجيش السوري العماد حكمت الشهابي، إلى طهران على رأس وفد رفيع المستوى لحل أزمة الرهائن الغربية في لبنان نهائيًا، والإجابة عن التساؤلات الإيرانية حول قضايا أمن الخليج وعملية السلام، ترافقت هذه الزيارة مع تشديد الشهابي على أهمية العلاقات السورية الإيرانية وعلى فهم البلدين للحاجة إلى سلام عادل دائم يضمن حقوق الفلسطينيين ويعيد الأراضي المحتلة.[1]

**- فترة رئاسة محمد خاتمي: (1997- 2005):**

ازداد الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية بعد انطلاق انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الفلسطينية الثانية) في 28 سبتمبر عام 2000 حيث أوضح الرئيس الإيراني السابق – محمد خاتمي – خلال قمة الدوحة التي انعقدت في 13 نوفمبر 2000 الرؤية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وحل الوضع المتأزم في الأراضي المحتلة والتي تدور حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان التي كانت قائمة قبل 1948 وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إليها وإجراء استفتاء ديمقراطي بين السكان الأصليين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود لتحديد الشكل المستقبلي للحكم، وحسب هذه الرؤية، فإن النظام الإسرائيلي هو نظام غير شرعي، وأشار خاتمي إلى إسرائيل باعتبارها أكبر عدو للعالمين العربي والإسلامي، ووصفها بأنها نموذج للإرهاب الحكومي.[2] وقد ندد أيضًا بأي قوة تساند إسرائيل لأن هذه المساندة تتعارض مع حقوق الإنسان التي تنادي بها هذه القوى، ومستنكرًا موقف الولايات المتحدة في هذا الخصوص تجاه إسرائيل في الوقت الذي تتجاهل فيه عمليات القتل التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وفي هذا الإطار أكد خامنئي على ضرورة استمرار المقاومة من قبل الشعب الفلسطيني، وأهمية عدم تقديم الفلسطينيين أية تنازلات، وذلك في الكلمة التي ألقاها أمام ضريح مؤسس الجمهورية الإسلامية

---

[1] - مأمون كيوان، العلاقات السورية– الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 80،**أنظر كذلك :**

Lawson, Fred H. Syria's Relations with Iran: Managing the Dilemmas of Alliance, **Middle East Journal,** Vol. 61, No. 1 (Winter, 2007), p.34.

[2] - أحمد سعيد تاج الدين، وأخرون، **التقرير الإيراني**، مرجع سبق ذكره، ص 358، 359. **أنظر كذلك :**

Nerguizian, Aram, **U.S. And Iranian Strategic Competition: The Proxy Cold War in the Levant, Egypt and Jordan,** Centre for Strategic and national studies (CSIS), October 26, 2011, P.15.

الإيرانية – الخميني – في الذكرى الحادية عشر لوفاته، كما أصدر رجال الدين في ذلك الوقت فتوى تعتبر أن الدفاع عن الشعب الفلسطيني واجب شرعي على الجميع وأن التخلي عنه يعد معصية حسبما ورد في فتوى آية الله صانعي في أكتوبر عام 2000.[1]

وجدير الذكر أن انتفاضة الأقصى أكدت الرؤية الإيرانية لعملية السلام العربية- الإسرائيلية، حيث استمرت إيران في عدم الثقة في النهج السلمى وقدرة الاتفاقات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق مع تفضيل أسلوب المواجهة العسكرية، وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان أبرز دليل على ذلك، وجاء نجاح حزب الله في فرض الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، في الوقت الذى تدهورت فيه عملية التسوية، ليزيد من نبرة الثقة في الخطاب الرسمي الإيراني، معلنًا في أكثر من موضع صواب وحكمة موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الصراع العربي- الإسرائيلي.[2]

ثم كان التفاعل الإيراني مع الشأن الفلسطيني مكثفًا طوال عام 2001، والذى شهد وصول شارون إلى الحكم، ووصول الانحياز الأمريكي للسياسات العدوانية الإسرائيلية إلى ذروته، خصوصًا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ونجاح شارون في تصوير الانتفاضة على أنها عمل من أعمال الإرهاب الذى تحاربه الولايات المتحدة، مما مكّنه من الحصول على مساندة أمريكية صريحة بتصفية الانتفاضة بالقوة المسلحة، والتعامل مع منظمات المقاومة باعتبارها مع حزب الله في لبنان منظمات إرهابية.[3]

وقد انتقد الرئيس خاتمي استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع إرسال قوات حماية دولية إلى فلسطين لحماية الشعب الفلسطيني، وقد أكدت إيران كذلك مواصلة دعم الانتفاضة الفلسطينية، وانتقادها للولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل، وظهر ذلك بوضوح في مؤتمر دعم الانتفاضة، والذي عقد في طهران في 26 أبريل 2001، وحضرته وفود شعبية وبرلمانية في 30 دولة عربية وإسلامية،

---

[1]- باكينام الشرقاوي، إيران وانتفاضة الأقصى، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (6)، يناير 2001)، ص 61 أنظر كذلك:

Yaseen, Ibrahim Mahmoud, **Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign Policy**, op.cit, p. 193.

[2] - أحمد حسن توبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-153.

[3]- Elizabeth Abedin, Roshni, **Iranian-Israeli Relations**,op.cit, p. 75.

وقد أشار الأمين العام للمؤتمر حجة الإسلام – علي أكبر محتشمي – إلى وجود تعاون وثيق بين الصهيونية والنازية في إشارة إلى إسرائيل وأمريكا.[1]

ولكن ما يلاحظ على الموقف الإيراني تجاه عملية السلام أنه بدأ يتغير وميل بنحو القبول فبعد أن كانت ترفض عملية السلام تغير الموقف لصالح تأييد السلام العادل الذي يضمن حقوق الفلسطينيين، وهنا يمكن التمييز بين موقفين إيرانيين من الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة عامة، الأول أيديولوجي يعبر عنه مرشد الثورة – على خامنئي– ويشاركه التيار المحافظ المتشدد، والثاني دبلوماسي تطرحه الحكومة ممثلة في الرئيس الإيراني آنذاك – محمد خاتمي – ووزير الخارجية آنذاك – كمال خرازي – ووزارة الخارجية عمومًا، ويقترب هذا الموقف من مواقف التيار الإصلاحي، ويمزج بين التمسك بجوهر الموقف الإيديولوجي الإسلامي للصراع العربي الإسرائيلي، والحرص على التفاعل الإيجابي مع تطورات هذا الصراع، ومواقف الأطراف الإقليمية خاصة الدول العربية والدولية ممثلة في الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا.[2]

فإذا كان خامنئي – مرشد الثورة– لا يكف عن التأكيد بأن النظام الصهيوني لإسرائيل هو المصدر الرئيسي للأزمة في الشرق الأوسط، ولذا لابد من إزالة دولة إسرائيل لأن الهدف من إنشائها هو زرع الخلاف والفتنة بين المسلمين، فإن خاتمي – الرئيس الإيراني آنذاك – قدم رؤية تتوافق في الجوهر وتختلف في الشكل مع هذا الطرح، وجاء إعلان هذه الرؤية في خطابه أمام قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة (13 نوفمبر 2000)، وتدور هذه الرؤية حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان التي كانت قائمة قبل عام 1948، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، مع إجراء استفتاء ديمقراطي للسكان الأصليين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً لتقرير الشكل المستقبلي للحكم، ويتلخص الهدف هنا في إنشاء دولة ديمقراطية على كل أرض فلسطين التاريخية وتكون عاصمتها القدس، وعلى الدولة الفلسطينية المستقلة أن تحدد من يعيش فيها، ويعنى قيام مثل هذه الدولة تصفية المشروع الصهيوني، وإنهاء الوجود الفعلي لدولة إسرائيل، أي أنه يتفق مع هدف خامنئي، لكنه يطرح فكرة الإنهاء الديمقراطي بدلا من الإنهاء القسري، وقد التقى هذان الموقفان الإيديولوجي والسياسي أو الدبلوماسي معًا في إعلان الدعم والتأييد المطلق لانتفاضة الأقصى باعتبارها – بحسب خامنئي– السبيل الوحيد لتحرير الشعب الفلسطيني.

---

[1] - أحمد حسن توبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 216، 217.

[2]- **التفاعلات الإيرانية– العربية والإقليمية**، التقرير الاستراتيجي العربي، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،2001).

استمر هذا الموقف طيلة عام 2001، وعبرت عنه إيران بعقد ندوتين عالميتين لدعم الانتفاضة في منتصف عام 2001 وفى 29 يناير 2002، كما أن الاحتفال السنوي بيوم القدس في 14 ديسمبر 2001 كان فرصة مثالية لتجديد الموقف الإيراني المساند للانتفاضة، وأمام المؤتمر الإسلامي لدعم الانتفاضة في 29 أكتوبر 2001، طالب الرئيس خاتمي الأمم المتحدة بتشكيل محكمة لمحاكمة المسئولين الإسرائيليين للجرائم التي ارتكبوها حيال الشعب الفلسطيني، وندد مطولاً بما أسماه إرهاب دولة إسرائيل، واعتبر أن الانتفاضة هي لغة شعب يقع ضحية العنف والإرهاب، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون موضع إعجاب.[1]

وعندما أعلنت السعودية في قمة لبنان عام 2002 مبادرة عربية تقوم على تبني مفهوم خيار السلام في التعامل مع إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة مقابل الاعتراف العربي بها، عارضت إيران هذه المبادرة، وأرادت بذلك إجبار الولايات المتحدة على الجلوس معها ومع سورية لبحث جميع الملفات في مقابل تهدئة الأوضاع في المنطقة، ويأتي البرنامج النووي الإيراني على قمة هذه الملفات والأولويات.[2]

وفي الربع الأخير عام 2004 تطور الموقف الإيراني إلى قبوله بفكرة حل الدولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنبًا إلى جنب، جاءت هذه المرونة الإيرانية حيال فكرة الحل السلمي للقضية الفلسطينية نتيجة لبعض المتغيرات السياسية خاصة بعد أن أعلنت الدول العربية إجماعهم في قمة بيروت مطلع عام 2003 على الموافقة التامة على التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية ولم يعد من بينهم من يقف في صف إيران ويؤيدها في التشدد حيال الدولة الفلسطينية وعملية السلام.[3]

### - فترة رئاسة أحمدي نجاد: (2006-2009):

وصل أحمدي نجاد إلى سدة الرئاسة الإيرانية في ظروف مختلفة كلية عن تلك التي أحاطت بفترات رئاسة محمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني، ويذكرنا هذا مرة أخرى بالتشابه بين أحمدي نجاد وخامنئي، فقد كان خامنئي رئيسًا للجمهورية قبل وفاة الإمام الخميني، وكان قد تولى الرئاسة في فترة صعبة من عمر الثورة

---

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] – أحمد حسن توبة، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[3] - نفس المرجع السابق، ص 225.

الإسلامية الإيرانية، واجهت طهران خلالها حربًا مع العراق لمدة ثماني سنوات، وحصارًا دوليًا اقتصاديًا بقيادة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، وجاء نجاد إلى الرئاسة في ظروف مشابهة حيث واجهت طهران بيئة ضاغطة إقليميًا ودوليًا بدءًا بالوجود العسكري الأمريكي المطوق للأراضي الإيرانية (في أفغانستان والعراق)، مرورًا بالتغيرات الجديدة في الوضع السوري/اللبناني بما يستتبعه من أعباء حالية وتهديدات مستقبلية لحزب الله، انتهاء بالملف النووي الذى بدأ التصعيد فيه مع أواخر رئاسة خاتمي، وبصفة عامة، بدا ظاهر السياسة الخارجية الإيرانية في تلك الأشهر الستة أكثر راديكالية وأقل براجماتية عما كانت عليه في عهد خاتمي.[1]

في ظل تلك الظروف الدولية والإقليمية هاجم نجاد إقامة دولة إسرائيل في فلسطين، وركز بقوة على دعم المقاومة الفلسطينية ثم دعا في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر "**العالم بدون صهيونية**" إلي إزالة إسرائيل من الوجود محذرًا الدول التي تسعى إلى الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها من الاحتراق بنار الشعوب الإسلامية، وطالب بإخلاء العالم من الصهيونية كإخلائه من الإرهاب أو من أسلحة الدمار الشامل[2]، وصرح مونجهر متقي- وزير الخارجية الإيرانية- "إن النظام الصهيوني ليس مشروعًا وأن إسرائيل ليست نظامًا متوازنًا على صعيد العلاقات الدولية - وبحسب نجاد - فإن الحل الوحيد لإنقاذ فلسطين هو استمرار النضال الشامل حتى تحرير كافة الأراضي الفلسطينية من نهر الأردن حتى البحر المتوسط.[3]

أعادت هذه السياسة إلى الأذهان مرة أخرى التوجه الإيديولوجي المتشدد لقائد الثورة الإسلامية - الإمام الخميني- الذي دعا إلى تعبئة العالم الإسلامي للقضاء على الوجود الصهيوني في فلسطين ومحاربة الشيطان الأكبر، كما أثار ردود أفعال دولية متشددة خاصة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين اتفقتا على أن الخطاب يؤكد مخاوفهما من الخطر المؤكد والراهن للنظام الإيراني وطموحاته النووية وتحاولان استغلاله لإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن.[4]

---

[1]- سامح راشد، سياسة الخارجية الإيرانية: نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد، **مختارات إيرانية**، العدد (67)، فبراير 2006، ص 105.

[2]- محمد السعيد عبد المؤمن، أحمدي نجاد وإسرائيل، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (65)، ديسمبر 2005)، ص 33.

[3]- ردود الفعل العالمية على خطاب أحمدي نجاد، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (65)، ديسمبر 2005)، ص 60.

[4]- محمد ناجي، هل فشل الرئيس السكرتير في إيران، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد (131)، نوفمبر 2005. **أنظر كذلك :**
Trombetta, Lorenzo, **Syria and Iran in a Middle East in Transition, op.cit.**

ثم جاء الموقف الإيراني الرافض لمؤتمر أنابوليس الذي عقد في الولايات المتحدة عام 2007 ورأت أنه لا يخدم سوى المصالح الإسرائيلية والاعتراف بإسرائيل، وأن الهدف الأساسي للمؤتمر هو وقف النفوذ الإيراني في المنطقة.[1]

**إيران وحركات المقاومة:**

شكّلت القضية الفلسطينية محور خلاف بين ايران والولايات المتحدة حيث حذرت إيران من الخلط بين الإرهاب والمقاومة الوطنية، وأعلنت أن حركات المقاومة الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي، وبقية المنظمات الفلسطينية الأخرى تقوم بأعمال مقاومة مشروعة، ويقرها القانون الدولي ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي يجب الانتباه إليه وسط محاولات إسرائيلية للخلط بين المفاهيم، كما حذر وزير الخارجية الإيراني – كمال خرازي – في تصريحات له عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 مباشرة من خطورة استغلال إسرائيل لهذه الاحداث، والقيام بأعمال استفزازية قد تعقد الوضع في الشرق الأوسط.

ولذلك ففي إطار الدفاع عن المصالح السياسية الإيرانية تجاه التهديدات الأمريكية، فإن إيران تسلك عدة طرق في إطار استراتيجية هجومية مضادة لتلك التهديدات الأمريكية، منها تبني القضية الفلسطينية من خلال دعم حركة حماس، وتقوية الحركات الإسلامية ودعمها في جميع أنحاء العالم خاصة في لبنان وفلسطين، فهذا الأمر من الخطوات اللازمة لحفظ الأمن القومي الإيراني، ذلك أن مسلمي لبنان وفلسطين هما العمق الاستراتيجي الأول لإيران ضد الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية، وهما أيضًا بوابة توريد أفكار الثورة الإسلامية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية أخرى، وإقامة شبكة من العلاقات مع سورية وحزب الله في لبنان، كلها أدوات من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها القومية والاستراتيجية.[2]

وما يلاحظ على السياسة الإيرانية والاهتمام الإيراني بالقضية الفلسطينية هو أن إيران فضلت التعامل مع جماعات المقاومة الإسلامية (حركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية حماس)، ولا ترغب في التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية نظرًا لطبيعة العلاقات المتوترة بين إيران والمنظمة حتى وبعد وفاة ياسر عرفات، نظرًا لوجود بعض الخلافات في التوجهات بين الطرفين، ولعل أهم هذه الاختلافات هو أن

---

[1] – أحمد حسن توبة، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 181، 200. **أنظر كذلك :**

Frankel, Rafael, D., Keeping Hamas and Hezbollah Out of a War with Iran, **the Washington Quarterly,** fall 2012.

إيران تريد إضفاء الصبغة الإسلامية على القضية الفلسطينية وليس الصفة العربية، وهو ما لم تحبذه منظمة التحرير الفلسطينية.

ولذلك، اتجهت إيران لدعم حركات المقاومة الفلسطينية خاصة حماس والجهاد الإسلامي بعد مؤتمر مدريد في بداية التسعينيات، فشاركت هذه الجماعات في التدريبات العسكرية مع حزب الله سواء في لبنان أو طهران، وحظيت المنظمات بالدعم الإيراني، وأصبحت إيران هي الممول الرئيسي لجماعة الجهاد الإسلامي، كما تساهم إيران بنحو 10% من ميزانية حركة حماس، وقد اتجهت إيران إلى دعم جماعات المقاومة والقضية الفلسطينية بطرق غير مباشرة عن طريق سورية ولبنان، ولكن من جهة أخرى فإن دعم إيران لهذه الجماعات المسلحة يقابله تكلفة على المستوى السياسي والإقليمي لأن هذه الجماعات تصفها الولايات المتحدة وحلفائها بالإرهابية، ولكن إيران تعتبر نفسها القائد العالمي للإسلام السياسي، وتعتبر جماعات المقاومة حجر الأساس لتحقيق ذلك.

وهذا الدعم الذي تقدمه إيران لحركات المقاومة يفيد في أمرين يشكّلان أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، الهدف الأول، هو الظهور للعالم بصورة الدولة التي ترعى القضية لفلسطينية، أي بمعني إظهار حسن نوايا إيران تجاه القضية الفلسطينية وتجاه منطقة الشرق الأوسط وهو الهدف المعلن للسياسة الخارجية الإيرانية، أما الهدف الثاني، فهو حماية المصالح القومية الإيرانية في المنطقة حيث ترى إيران أن نجاحها في دعم جماعات المقاومة الفلسطينية هو امتداد لثورتها وإعلان تأثيرها وانتشار نفوذها في المنطقة الإقليمية وعلى المستوى الإسلامي.[1] ونتناول على وجه التحديد أهمية علاقة إيران بكلا من حماس وحزب الله على النحو التالي:

**- إيران وحماس:**

بعد توقف حرب الثمانية أعوام بين العراق وإيران، بدأت إيران تنظر إلى الخارج مجددًا خاصة في البيئة الإقليمية المحيطة بها، وأوجدت لها مواطن أقدام في لبنان والعراق وفلسطين حيث كوّنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية علاقة خاصة بحماس والتي تعد أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.[2] وتعود العلاقات بين إيران وحركة حماس إلى عام 1992، وبعد مرور

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 204- 212- 280.

[2]- محمد صادق إسماعيل، **من الشاه إلى نجاد: إيران إلى أين؟**، مرجع سبق ذكره، ص 262.

سنة على فتح حماس لمكتبها في طهران، وصل وفد من حركة حماس إلى طهران برئاسة إبراهيم غوشة، والتقي مع مرشد الثورة الإيرانية – خامنئي- ومع قائد الحرس الثوري الإيراني في ذلك الوقت – محسن رضائي- ووقّع كلا الجانبين على مسودة اتفاق لإنشاء حلف سياسي وعسكري – وحسب الاتفاق- فقد أخذت إيران على عاتقها تزويد حماس بالمساعدات المالية والعسكرية، وقد صدّق على الاتفاق عددًا من زعماء حماس[1]، وبذلك أصّل الاتفاق لمفهوم إسلامية الحركة في مقابل فلسطينيتها، بمعنى أن إسلامية النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل تستوجب إقامة علاقات وثيقة وتعاون بين حركة حماس وجميع القوى الإسلامية التي تحتضن المقاومة وأهمها الدولة الإيرانية ثم تعزز ارتباط حماس بطهران إلا في عام 1995 بعد أن وجد الإيرانيون أنهم باتوا بحاجة إلى إيجاد رأس جسر لهم داخل حركة التحرير الفلسطينية في أعقاب عدم دعوتهم إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط.[2] وأكد خالد مشعل – رئيس المكتب السياسي لحركة حماس- أن حماس ستقف في صف إيران إذا شنت إسرائيل هجومًا على مفاعلاتها النووية، انطلاقًا من أن إيران هي الحليف القوي لحماس في المنطقة، وأن الطرفين في مواجهة ممتدة لمواجهة إسرائيل وضد التهديدات الخارجية ضد أي دولة عربية وإسلامية.[3]

وتعتبر حركة حماس إحدى أبعاد تدعيم النفوذ الإيراني- على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي بينهما- حيث إيران "شيعية" بينما حماس "سنة" – خاصة بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 يناير 2006، ومن ثم تشكيلها الحكومة برئاسة إسماعيل هنية الذي سلّم يوم 19 مارس 2006 قائمة بأعضاء حكومته إلى الرئيس محمود عباس، وشكّل ذلك أحد أبعاد التأكيد على محورية دور المقاومة، وهذا جعل من الموقف الإيراني أكثر وضوحًا في دعمه المباشر لحماس، والذي جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة لطهران، بسبب ملفها النووي، فضلا عن الوجود المكثف في المناطق التي

---

[1]- سامح همام، فوز حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيراني جديد، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (68)، مارس 2006)، ص 111 أنظر كذلك:

Karmon, Ely, Iran–Syria–Hizballah–Hamas: A Coalition Against Nature Why Does it Work?, **The Proteus Monograph Series,** Volume (1), Issue (5), May 2008, p. 18-20.

[2]- حسام سويلم، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد فبراير 2009)، ص 104، رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[3]- رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص 122، سامح همام، فوز حماس، مرجع سبق ذكره، ذكره، ص 111.

تحيط بها، وهو الأمر الذي حتم على صانع القرار الإيراني أن ينحي الأيديولوجية جانبًا لتتغلب لغة المصالح.[1]

وبناء على ذلك، أعلنت طهران تأييدها الكامل لها، وعزز من ذلك زيارة إسماعيل هنية لطهران في ديسمبر 2006، والدعم المالي الكبير الذي تلقته حماس، كما تكفلت بتقديم الدعم لعائلات الأسرى وإنشاء بعض المشاريع وترميم بعض المنازل التي هدمها الاحتلال، كما تمثل هذا التقارب في زيارة خالد مشعل- رئيس المكتب السياسي للحركة – والذي يتخذ من سورية مقرًا له في طهران مرتين، الأولى في منتصف ديسمبر 2005، والثانية في فبراير 2006 حيث اجتمع مع مرشد الثورة، كما حافظت إيران على تواصلها مع حركة الجهاد الإسلامي، وقد استقبلت إيران د. رمضان شلح – رئيس الحركة- بعد أقل من أسبوعين من استقبالها خالد مشعل في نهاية 2005، وكانت الرسالة التي بعثت بها إيران واضحة، وهي أن لها خطوطها الممتدة مع القوى الناشطة على الساحة الفلسطينية.[2]

**ويعكس هذا وفقًا للرؤية الإيرانية عددًا من الدلالات:**

- شكّل فوز حماس تهديدًا مباشرًا لدولة إسرائيل ناتج عن صعود سياسي لحركة إسلامية تدعمها جمهورية إسلامية يجمعهما قاسم مشترك هو الالتفاف حول مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وعدم الاعتراف بصراع الحدود والتأكيد على أن الصراع هو صراع وجود، وكذلك الدعم المادي الذي تقدمه إيران لحكومة حماس عمل على ملء الفراغ المالي الذي أحدثته الولايات المتحدة وحلفائها نتيجة قطع المساعدات عن حماس بعد فوزها في الانتخابات، وبذلك تصبح إيران هي الوحيدة القادرة على خلق شبكة من التحالفات الإقليمية والتي يمكن أن تسد الفجوة الناجمة عن سياسة التجويع التي اعتمدتها الولايات المتحدة لإسقاط حكومة حماس دون تدخل مباشر.

---

[1]- Elizabeth Abedin, Roshni, **Iranian-Israeli Relations,**op.cit, p.71, Nerguizian, Aram, **U.S. And Iranian Strategic Competition: The Proxy Cold War in the Levant, Egypt and Jordan,** Centre for Strategic and national studies (CSIS), October 26, 2011, P.13.

[2]- نيفين مسعد، الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات، **شؤون عربية**، (القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد (125)، ربيع 2006)، ص 29، **أنظر كذلك :**

Thomson, Amy, **The ties that Bind: Iran and Hamas's Principle-agent Relationship**, A Thesis presented in Fulfillment of The Requirements for the Degree of Master of Arts in Politics, (New Zealand, Massy University, 2012,), P.P 91-93.

- مثّل فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية تعزيزًا لقوة حلفاء إيران في المنطقة وهم سورية وحزب الله، ففوز حركة حماس يزيد من التهديدات التي تواجه إسرائيل، والتي أصبحت تواجه تهديدًا من الداخل، وتعتبر حماس في هذا الإطار جزء جديد من منظومة تخدم القضايا الإيرانية.[1]
- يخدم فوز حماس التوجهات الإيرانية التي تقوم على الإسلام السياسي، كما تعد حماس حلقة جديدة من حلقات التشكيل الإسلامي السياسي، وبالتالي فإن دورها الجيوستراتيجي يكمن في تواصلها مع مختلف القوى الممثلة للتوجه الإسلامي، ومن ثم فإنه يمكن لإيران– الدولة الإسلامية التي ترفض التسوية مع إسرائيل، وتتدد بممارساتها وتساند حماس، وتتبنى أيديولوجية إسلامية مفادها حماية المستضعفين والدفاع عن القضايا الإسلامية– أن تتزعم هذا المد الإسلامي وتستثمره في تحقيق مصالحها خاصة على صعيد المواجهة مع الولايات المتحدة.
- تعتبر إيران أن التحالف مع حماس هو ورقة ضغط جديدة بحكم التوجهات الإسلامية المشتركة من ناحية، والموقف المشترك من الدور الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى، وخاصة تجاه الطرفين، فحماس تصنفها الدوائر الأمريكية بأنها "**حركة إرهابية**"، أما إيران، فهي من ضمن "**محور الشر**"، وبالتالي، فإن التحالف بين الجانبين أضحى ضرورة.
- تأكيد المسئولين في إيران دعم حماس حتى تستطيع مواجهة العزلة الاقتصادية والسياسية من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا.

ومع ذلك فالعلاقة بينهما لم ترق لدرجة التحالف، وذلك لمجموعة من الأسباب، أهمها حرص حماس على علاقاتها القوية بالدول العربية وخاصة مصر والسعودية والإمارات، كما أن حماس لا تقر لإيران بزعامتها للعالم الإسلامي– مثل حزب الله– نظرًا للاختلاف المذهبي، فحماس "سنية" المذهب، وإيران "شيعية" المذهب، أما إيران، فهي تفضل حركة الجهاد الإسلامي، ومع ذلك تعد إيران هي المنتصر الأول بفوز حماس نكاية في الولايات المتحدة وإسرائيل، في حين أنه اكتسبت أوراق ضغط جديدة حيث يمكنها أن تساوم الولايات المتحدة بموقفها تجاه حماس وسورية وحزب الله في أزمة الملف النووي الإيراني.[2]

---

[1] - سامح همام، فوز حماس، مرجع سبق ذكره، ص 111-113.

[2]– أبو بكر الدسوقي، الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (164)، أبريل 2006)، ص 122.

وبذلك شكّلت هذه المنظمات خاصة حماس والجهاد الإسلامي والتي تعتمد على الدعم المالي لإيران قوة غير مباشرة مرتبطة بالحليف الإيراني تضاف إلى الأذرع المنتشرة القوية في العراق ولبنان وبعض الدول الخليجية تستفيد منه في مواجهة الضغوط الدولية المتعلقة ببرنامجها النووي المتنازع على مدى مشروعيته وخطورته والذي تتخوف دول الاعتدال العربي وأنظمة الحكم في الخليج العربي من امتلاك إيران للسلاح النووي وسيطرتها الإقليمية، وتحاول الدول الواقعة في الفلك الأمريكي والمصطلح على تسميتها دول الاعتدال العربي فك ارتباط الجماعات الفلسطينية وسورية مع إيران، ولا يعتقد أن تقبل حماس بهذا الأمر، ووصل الأمر إلى تهديد مشعل صراحة في ديسمبر 2005 أن الحركة لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي اعتداء إسرائيلي على إيران.[1]

- **إيران وحزب الله:**

تمثل لبنان وضعية خاصة بالنسبة لإيران، لأسباب كثيرة منها أن لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي نجحت إيران في اختراقه من خلال حزب الله، والذي يعتبر ركنًا أساسيًا في أركان المواجهة مع إسرائيل حيث شكّلت العلاقات القوية بين إيران وحزب الله أساسًا لكل التحليلات التي اعتبرت أن إيران هي صلب معادلات المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، ويعتبر حزب الله هو إحدى الأوراق التي تستخدمها إيران في التأثير على ملامح الخريطة الإقليمية، واختلفت درجة التمسك به والتشديد عليه من وقت لأخر، وظهر الحزب كرد فعل على الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، واكتسب شرعيته من خلال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، شاركت إيران بصفة أساسية في تأسيس "حزب الله"، وقدمت السلاح والدعم المالي والسياسي له حتى أصبح قوة سياسية وعسكرية وطرفًا إقليميًا هامًا.

ولقد استمرت إيران في عدم الثقة في النهج السلمي وقدرة الاتفاقيات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين، صرح وزير خارجية إيران الأسبق – كمال خرازي – في حوار مع صحيفة انتخاب في 29 مايو 2000، أنه بالرغم من التحولات التي حدثت في الجنوب اللبناني – أي الانسحاب الإسرائيلي– فلن تتبدل سياستنا تجاه عملية السلام، فنحن منذ البداية لم نقبل هذا السلام، لأننا نعتبره سلامًا غير عادل، ثم أعلن خرازي أيضًا في 10 أكتوبر 2000 أن "**السلام مع إسرائيل ليس إلا سرابًا**"، بل كان أسلوب المواجهة

---

[1] – أحمد حسن توبة، **السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره، ص 232.

العسكرية هو المعتمد لديها وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان أبرز دليل على ذلك[1]، وبعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام 2000 كان وزير الخارجية الإيراني، أول وزير خارجية يزور لبنان، حيث أن العلاقة بين الحزب وإيران يتداخل فيها البعدان السياسي والدين، فاللبنانيون الشيعة الذين يمثلون كوادر حزب الله تربطهم بالمرجعيات الدينية الإيرانية روابط روحية عميقة، ويعتبر مرشد الثورة الإيرانية – خامنئي – أكبر مرجعية دينية بالنسبة لهم، وبالرغم من الدعم السياسي والمالي الذي يتلقاه حزب الله من إيران، فإن ذلك لا يعني أن الحزب هو حزب إيراني على أرض لبنان، فالحزب هو حزب لبناني ابتداء من الكادر والقيادة مرورًا بالعناصر، ولا يعني أيضًا أن إيران تتحكم في حزب الله أو في قراراته أو في السياسات التي يتبعها، بل يمكن القول أن قادة حزب الله يتخذون قرارتهم بأنفسهم، وفي نفس الوقت يأخذون مصلحة إيران في اعتبارهم أيضًا[2]، ويمتلك حزب الله أوجه قوة عديدة بالنسبة لإيران وهي:

- هناك تأثير بالغ من جانب إيران على حزب الله الذي ترعاه في لبنان منذ أوائل الثمانينات وتمده بالسلاح والمال، إذ يمكن للحزب لعب دور مهم في حالة إصدار مجلس الأمن قرارًا بفرض حصار أو عقوبات على إيران، وذلك من خلال توتير الجبهة مع إسرائيل في جنوب لبنان، وقد بدأ هذا الدور يتعاظم بعد الانسحاب السوري من لبنان.
- الترابط الفكري الوثيق بين الحزب والنخبة الحاكمة الراهنة في طهران، فأحمدي نجاد هو ابن المؤسسة العسكرية والأمنية للثورة الإيرانية، وبالتالي هو رفيق لكل التنظيمات الإسلامية التي يعتبر حزب الله جزءًا منها، فضلا عن أن عددًا من مستشاري الرئيس نجاد، وفي مقدمتهم وزير الدفاع السابق، الذي أسهم في إنشاء حركة أمل ودعم حزب الله، هم اليوم من الحلقة الضيقة في السلطة الإيرانية، هذا بالإضافة إلى ناطق نوري المقرب من الرئيس ومجموعة ضباط الحرس الثوري.

---

[1] – محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 262. **أنظر كذلك :**

Fulton, will & Wyer, Sam, **Iranian strategy in Syria**, A joint Report by AEI's critical threats project & Institute for the Study of War, Institute for the Study of War and AEI's Critical Threats Project, May 2013, P.P 21-23.

[2] – أسماء توفيق النمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 55– 56. **أنظر كذلك :**

Cordesman, Anthony H., Iran's Support of the Hezbollah in Lebanon, Center for Strategic and International Studies, July 15, 2006.

- يتضح من تطورات الملف النووي الإيراني أن طهران اختارت المواجهة من خلال جبهات خارجية، ابتداء من العراق ووصولا إلى لبنان، وبالتالي فإن ورقة حزب الله التي تحولت من ورقة سورية إلى ورقة إيرانية، ستكون السلاح الأول الذي سوف يستخدمه الإيرانيون في تحدي ومواجهة المشروع الأمريكي.
- ما تراه بعض الدراسات من أن الحزب قد يوضع أمام تحدي نقل نموذج الثورة الإسلامية إلى لبنان في أول مسعى إيراني لتسويق النظام الإسلامي على طريقة خامنئي إلى الخارج، وذلك بالتزامن مع جهود مماثلة تبذل على خط جنوب العراق من خلال رجال دين ومخابرات وحرس ثوري.[1]
- يمثل حزب الله بالنسبة لإيران مصدر من مصادر نفوذها في الشرق الأوسط إذ يعزز من قدرتها على مواجهة التهديدات الإسرائيلية، فنظرًا للتعاون بينهما، فإنه يمكن القول أن إيران تعتمد على الحزب لأنه يلعب دورًا بإثارة الجبهة مع إسرائيل في جنوب لبنان في حالة نشوب حرب ضد إيران.
- حزب الله هو بمثابة السلاح الأول بالنسبة لإيران في مواجهة المخطط الأمريكي ضدها – فبحسب الرؤية الأمريكية – يجب مهاجمة حزب الله، والقضاء على الأسلحة التي يمتلكها أولا قبل توجيه أي ضربات عسكرية ضد إيران، لذلك تعتبر إيران أن حزب الله هو خط دفاعها الأول ضد إسرائيل والولايات المتحدة.[2]

وبالتالي سوف تستمر إيران في رفض عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي خاصة بعد النجاح الذي حققه حزب الله (الحليف الثالث لإيران بعد سورية وحماس) في الحرب الإسرائيلية على لبنان التي اندلعت في 12 يوليو عام 2006*، وطرحت الحرب خيار المقاومة حلا وحيدًا للصراع ولإعادة الحقوق لأصحابها، حيث رأت القيادة الإيرانية أن العدوان الإسرائيلي على لبنان يتعدى في أبعاده مسألة رد الفعل الإسرائيلي التلقائي لأسر الجنديين الإسرائيليين من قبل حزب الله، ولكنه وثيق الصلة بتنفيذ القرار الدولي 1559 حيث أن إسرائيل ترى أن الهدف المركزي من هذا العدوان هو تنفيذ القرار بالقوة خاصة ما ينص على

---

[1] – أشرف كشك، التحالفات الإقليمية لإيران: السياسة تتجاوز الأيديولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص 118، 119. **أنظر كذلك :**
Oseran, Shai, Hezbollah-Hamas Cooperation, op.cit.

[2] - شيماء محمد عبد الله، **السياسة الإيرانية الخارجية مع التطبيق علي عهد ما بعد خاتمي**، مرجع سبق ذكره، ص 160.

* **تم التعرض للموقف الإيراني من الحرب وتداعياته على العلاقات السورية – الإيرانية في الفصل الثاني من البحث ص 121– 122.**

نزع سلام الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في إشارة إلى حزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية، وتحميل حزب الله مسئولية ما تدمره إسرائيل.[1]

وعلى الرغم من الأهداف الإسرائيلية التي كانت تسعى إلى تدمير حزب الله واستهداف إيران، إلا أن إيران قد حققت جملة من المصالح من هذه الحرب:

- تخفيف الضغوط الواقعة عليها في الملف النووي حيث بدا هناك ما يشبه الإجماع لاتخاذ سلسلة من الخطوات الإقصائية لمنع وصول إيران لأهدافها العسكرية حتى بالنسبة للدول المتحفظة على الممارسات الأمريكية.
- رغم الحديث عن دور إيران في الحرب وفي التخطيط لها وهو اتهام رفضته إيران تمامًا، إلا أنه في نفس الوقت يدل على مدى النفوذ الذي تتمتع به طهران في المنطقة في الوقت الحاضر من العراق شرقًا إلى لبنان غربًا، وبقدر ما أقلق هذا الوضع بعض الدوائر الإقليمية بقدر ما أراح إيران لأنه يعني ضرورة عدم تجاهل موقفها أو غض الطرف عن مطالبها في أي حسابات إقليمية، وبالتالي الاعتراف بها كقوة مؤثرة في المنطقة ولاعبًا يصعب إبعاده.
- دعمت الحرب الروابط التي تتزايد بين طهران وحركات المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين، كما فتحت نافذة لدى طهران لظهور مؤشرات تفيد بأنها تستطيع تنشيط هذه الورقة في العراق.[2]
- أدت الحرب إلى انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية، فالاهتزاز والإخفاق الذي بدت عليه أثناء الحرب جراء تعرضها لضربات واختراقات من قبل أسلحة حزب الله يؤكد صعوبة إلحاق الهزيمة.
- أدت عدم قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها إلى منح طهران مزيدًا من القوة في التعامل مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، لذا تحولت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب مباشرة إلى العمل على مسارين متوازيين الأول هو استقطاب سورية واستدراجها للانسلاخ من التحالف مع إيران، ووقف دعمها وتأييدها لحزب الله، والثاني هو الضغط بقوة على الحزب من خلال تأليب قوى داخلية لبنانية عليه لدفعه إلى تقديم تنازلات

---

[1]- السيد عوض عثمان، الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي على لبنان، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (73)، أغسطس 2006)، ص 119. **أنظر كذلك :**

Levitt, Matthew, Hizballah and The Qods Force in Iran's Shadow War With The West, **Policy Focus** (123), January 2013, p.p 2-4.

[2]- محمد أبو الفضل، مكاسب وخسائر إيران من الحرب على لبنان، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (73)، سبتمبر 2006)، ص 121- 122.

والتخلي عن ثوابت ترتبط بمصادر قوته في الساحة اللبنانية، وذلك في إطار محاولة احتواء إيران واستقطاب حلفائها في المنطقة الذين تعول عليهم إيران في حربها مع الولايات المتحدة.[1]

### - إيران والحرب الإسرائيلية على غزة (ديسمبر 2008- يناير 2009):

أبدت إيران اهتمامًا مكثفًا بحصار غزة، قبل الحرب عليها خاصة بعد انتخاب الرئيس أوباما، وقد اعتبرت إيران الجهود المصرية لتحقيق الوفاق الفلسطيني، والسعي لمد التهدئة بين إسرائيل وحماس، وتكثيف الحركة العربية لإقناع حماس بجدوى السلام هو بمثابة محاولة للتضييق على النفوذ الإيراني في الملف الفلسطيني، وكانت ردة فعل طهران تجاه حصار غزة والحرب عليها، تتسم بالمعنوية والمادية أكثر من العملية، وعندما بادرت إيران بإرسال سفينة مساعدات إلى قطاع غزة، منعتها إسرائيل من الدخول إلى غزة، ومشاركة طهران في قمة الدوحة الطارئة في 16 يناير 2009، واكتفت إيران بتوجيه الخطابات والإدانات والشجب التي تدعو لمساندة الشعب الفلسطيني، وحركة المقاومة الإسلامية حماس في مواجهة إسرائيل، وذلك دون أي تحرك عملي على أرض الواقع.[2]

ولقد استغلت إيران العزلة التي وصل إليها الشعب الفلسطيني وحكومته في ظل التفاف المجتمع الدولي والعربي حول موقف الولايات المتحدة من الحرب الإسرائيلية وفرض الحصار على غزة وعلى حكومة حركة حماس في أواخر عام 2008، وعندما بدء القصف الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008، نشطت السياسة الإيرانية، وقد رأت فيها إيران فرصة مواتية لها لتعزز من قوة خطابها السياسي بالحث على أن خيار المقاومة هو الخيار الوحيد لإنقاذ الشعب الفلسطيني، جاء ذلك على لسان خامنئي مطالبًا البلدان العربية بكسر الحصار عن قطاع غزة، ودعم حماس والتأكيد على شرعية المقاومة واستمرارها. وعملت إيران على تقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني من أجل إثبات أنها الداعم للمستضعفين وإحراج الأنظمة

---

[1] – سامح راشد، إيران وسورية: التحالف حول لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 136–137.

[2] – محمد عبد القادر، الدور الإقليمي لتركيا وإيران – حصار غزة، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (103)، فبراير 2009)، ص 101. **أنظر كذلك :**

Waxman, Dov, Between Victory and Defeat: Israel after the War with Hizballah, **the Washington Quarterly,** Winter 2006-07, pp. 27–43.

العربية حول موقفها من حصار غزة، وبذلك تكون إيران ضمنت لنفسها حليف قوي في المنطقة منخب ديمقراطيًا ويعمل بشكل رسمي على الساحة الفلسطينية والدولية.[1]

[1]– حسام سويلم، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (103)، فبراير 2009)، ص 103–105، **أنظر كذلك** :أحمد حسن توبة، **السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره، ص 168، 210. و**أنظر كذلك** :

Karmon, Ely, Iran–Syria–Hizballah–Hamas, op.cit, p. 57.

# الخاتمة

# الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة في- المقام الأول- الإجابة عن تساؤل رئيسي يدور حول مدي التغيير الذي لحق بالعلاقات السورية-الإيرانية وتأثيره على مواقف الدولتين الداعمة للقضية الفلسطينية بالإيجاب أو السلب وأسبابها، وذلك في الفترة الممتدة من (1991-2009)، بالإضافة إلى معرفة أسباب متانة العلاقات الإيرانية السورية، وأسباب استمرارية هذا التعاون المتبادل، ومدى تأثيره في التوازنات الإقليمية عامة وعلى القضية الفلسطينية خاصة، ولقد تبين لنا بعد العرض السابق أنه يمثل مسألة تطرح نفسها بقوة على الساحة الإقليمية والعربية على حد سواء.

أما فيما يتصل بمنهج الدراسة، فإنه بحكم طبيعة مادة البحث وعلي مقتضي الهدف الذي حددناه سلفًا استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام التلاحم المنهجي نظرًا لأهميته في معالجة موضوع الدراسة، وتمثلت المناهج المستخدمة في المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة.

أما تساؤلات البحث، تم الإجابة عليها من خلال ثلاثة فصول، وفيما يلي نستعرض اهم ما خلصنا إليه من نتائج في كل من الفصول الثلاثة وذلك علي النحو التالي:

أما الفصل الأول والمعنون بـ "**محددات السياسية الخارجية لكل من سوريه - إيران**"، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، انصب أولهما على "**محددات السياسية الخارجية السورية وعملية صنع القرار الخارجي**"، **أما المبحث الثاني**، تناولنا من خلاله "**محددات السياسة الخارجية الإيرانية وعملية صنع القرار الخارجي**"، **وخلصنا من خلال الفصل الأول** أن هناك فوارق عديدة بين النظامين السوري والإيراني فيما يتعلق بتوجهاتهما الخارجية، ويرجع ذلك إلى التركيبة السياسية لكلا النظامين، فسوريا تتبني نظامًا علمانيًا، أما إيران ومنذ الثورة الإسلامية كانت أهدافها هي بناء نظام إسلامي، كما أن هناك فوارق عديدة فيما يخص عملية صنع القرار.

- أما بالنسبة لإيران، تميزت عملية صنع القرار الخارجي في إيران بالتعقيد والتشابك وتعدد مراكز الثقل السياسي، إضافة إلى تأثير الهوية الإسلامية والمعتقدات الشيعية على الحكم، فالمسرح السياسي في إيران أشد تعقيدًا من صورة الصراع الثنائية على السلطة بين المعتدلين والمتشددين، وينعكس هذا الانقسام على

كافة أجهزة الدولة، كما أن هناك فصل بين السلطات رغم ما يمنحه الدستور من صلاحيات للمرشد الأعلى ولكن تنفذ قراراته من خلال المؤسسات الرسمية للدولة. **ويلاحظ ما يلي:**

- أن كل مؤسسات النظام الدستورية تمتزج فيها الصفتان الدينية والسياسية مع أن بعضها يغلب عليه الصفة الدينية وتكون مؤسسات دينية سياسية مثل الولي الفقيه، ومجلس الخبراء، أما النوع الثاني يغلب عليه الصفة السياسية وهي مؤسسات سياسية دينية مثل رئاسة الجمهورية ، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، والمجلس الأعلى للأمن القومي.
- تعدد مصادر اتخاذ القرارات وسيطرة اليمين المتشدد على هذه المصادر، مما يؤدي بدوره إلى ظهور اختلاف حول تحديد المفاهيم والأهداف وآلية العمل السياسي.
- هذا التعقيد والتشابك نابع من كون أن عملية صنع القرار الخارجي في إيران تتم في إطار معطيات محلية معينة وفي ظل بيئة اجتماعية وسياسية وخلفية تاريخية أهم ما يميزها الخصوصية الشيعية لإيران بما في ذلك مركزية دور رجال الدين والأحداث المتلاحقة منذ الثورة الإيرانية 1979 وحتى الآن.
- محدودية الدور الذي يلعبه رئيس الجمهورية في تخطيط وتوجيه السياسة الخارجية مقارنة بنظرائه في النظم الجمهورية الأخرى، فنجد أن مساحة تحركه مقيدة تتسع وتضيق تبعًا لعدد من العوامل هي (توافقه وانسجامه مع بقية العناصر الأخرى صاحبة القرار، الخضوع لمقتضيات ومتطلبات البيئة الداخلية، السمات الشخصية والخلفية الوظيفية التي وفد منها إلى مقعد الرئاسة، العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى (الولي الفقيه) حيث أن ولاية الفقيه فوق الرئيس، ومجلس الوزراء، والدستور نفسه ولا تخضع لإرادة الشعب ولا للانتخابات التشريعية).

- اتسمت عملية صنع القرار الخارجي في إيران بالمزج بين عنصرين هما: عنصر الجمهورية، وما يعنيه إعلاء رأي الشعب ومشاركته في اتخاذ القرار، وعنصر الإسلامية، بما يفرضه من قواعد دينية تدعم دور رجال الدين في الحياة السياسية في ظل تكريس نظرية ولاية الفقيه كأساس للنظام، ولذلك نجد أن كل المؤسسات تمتزج فيها الصفتان السياسية والدينية، والشرعية الدينية هي أساس الشرعية السياسية.

- أما عن باقي المؤسسات الرسمية فنجد مثلا مجلس الأمن القومي من المؤسسات المنوطة باتخاذ القرارات النهائية في القضايا المصيرية التي تمس المصالح القومية والمتصلة مباشرة بالأمن القومي، أما وزارة الخارجية فهي تتسم بالتعددية، كما أنها لا يمكنها أن تعمل خارج الإطار العام للدولة، أما عن دور المؤسسات الغير رسمية، فإيران تعاني من حالة من الفراغ المؤسساتي الغير الرسمي، وبالتالي ليس لها تأثير فعال على صعيد السياسة الخارجية.

- أما سوريا، فقد خلق حافظ الأسد نظاما شديد المركزية للحكم الرئاسي، ولقد منح هذا الموقع الجديد الأسد الأساس الذي يستطيع من خلاله التحكم الشخصي في السلطة المطلقة على كل شئون الدولة، وقام منذ توليه الحكم بصياغة النظام بدستور جديد عام 1973، وعزز هذا الدستور وما جاء بعده من قوة الهيئة التشريعية اسميًا والائتلاف الذي تم بين البعث الحاكم والأحزاب التقدمية الأخرى فيما يسمى "الجبهة الوطنية التقدمية"، ورغم أن هذه الهيئات في الواقع لم تكن مؤسسات بأي معنى سياسي مقبول فإن السلطة الحقيقية بقيت بيد الرئيس ولم يكن هنالك أية مراجعة أو تدقيق حول تلك السلطة. ولقد استطاع بشار الأسد الحفاظ على سمات النظام كما ورثه عن أبيه خاصة بنيته الهرمية التي يحتفظ فيها الرئيس بالموقع المهيمن، وحتى إذا لم يستطع بشار الأسد أن يأخذ عن أبيه سماته على الفور، فإن الموقع الرئاسي يسمح له بسلطة مطلقة على كافة مؤسسات الدولة الأخرى ولن يمكنها من منافسة نفوذه أو حتى منافسته.

- من ناحية أخرى، نجد أن سوريا رغم تأثرها القوي بالقومية العربية إلا أنها تتبني قرارات يمكن القول أنها عقلانية وتتماشى مع مصالحها الوطنية، وهذا بتكيفها مع البيئة المحيطة بها، وهذا ما يفسر دخولها في مفاوضات السلام مع إسرائيل لتحسين علاقاتها مع القوى الكبرى، والتقليل من الضغط الممارس عليها بعد إدراجها ضمن الدول الراعية للإرهاب. في حين نجد أن إيران تتميز بسياسة هجومية ضد كل ما يدخل في إطار المتغير الإسرائيلي، فإيران منذ الثورة طالبت بمقاومة الاحتلال وإخراجه من المنطقة، وانعكس ذلك على علاقاتها الخارجية، وهذا يرجع إلى تأثير صانع القرار أو القائد.

- كما أن هناك قاسم مشترك يجمع كل من سوريا وإيران، والمتمثل في مساندتهما لكل أشكال المقاومة، فكلا البلدين ينتهج سياسة تعاونية مع بعض التنظيمات والحركات المقاومة كحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، ويستفيد البلدين عبر علاقاتهما بهذه الحركات بلعب أدوار متميزة في المنطقة.

أما الفصل الثاني والمعنون بـ "**تطور العلاقات السورية الإيرانية**"، ضم مبحثين، تناول أولهما نبذة تاريخية عن جذور التحالف السوري – الإيراني وتداعياته (1949-1991)، أما المبحث الثاني، ناقشنا من خلاله تطور العلاقات السورية الإيرانية (1991-2009)، وانتهينا فيه إلى:

- عرفت فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة مرحلة الولادة الحقيقة للتحالف السوري الإيراني حيث لعبت التصدعات التي عرفتها المنظومة العربية دورًا في دخول أطراف غير عربية ساحة التفاعلات الأمنية، أما إيران فلم تجد إلا سوريا الدولة الراديكالية المعارضة للوضع القائم الذي تسعى إيران إلى قلبه من خلال تبني سياسة خارجية توسعية تقوم على نشر مبادئ الثورة داخل المنظومة الخليجية حيث تتوزع المجموعات الشيعية خاصة في العراق، ولعل العداء السوري للنظام البعثي العراقي وحالة التفكك العربي هي ما دفعت سوريا إلى التحالف مع إيران دون تخوف من أن يمسها المد الثوري الإيراني الذي توقفت حدوده عند العراق.
- هناك عوامل متعددة تفاعلت مع بعضها البعض وساهمت في استمرارية التحالف السوري الإيراني، حيث الارتباط بين تغيرات القوة في نطاق النظام الإقليمي العربي والعلاقات السورية الإيرانية، فبعد حدوث متغيرات أساسية، في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي عالميًا وشرق أوسطيًا، أبرزها اجتياح العراق للكويت وبدء حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي الذى كان حليفًا رئيسيًا لسوريا لم تجد الأخيرة مناصًا بعد ذلك من تطوير علاقاتها مع البلدان الصديقة ومنها إيران لدعم قضيتها وموقفها المبدئي، كما أن أزمة الكويت وحدت البلدين سياسيًا حيث كان موقفهما متقاربًا، بل موحد بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت، وحساسيتهما المفرطة من تدخل القوات الغربية (الأمريكية) في المنطقة، والذى من شأنه تهديد البلدين.

- دفعت البيئة الإقليمية نحو التحالف بين كل من سوريا وإيران، بالإضافة إلي الإدراك السوري لإيران بأنها الشريك الوحيد الموثوق به بعد الفراغ العربي في المواجهة مع إسرائيل، وما تمثله الولايات المتحدة من عداء وتحدي شديد لكلا البلدين، فعدائهما المشترك لسياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق أوسطية والصراع الموحِّد لهذين البلدين مع الولايات المتحدة، بات دافعًا قويًا للتحالف بين البلدين. فمن المنظور السوري كان تحالفها مع إيران يعطي سوريا ثقل موازن للعراق ووسيلة ضغط ضد النظام العراقي، وثقل موازن أيضًا ضد إسرائيل، ووسيلة احتواء ونفوذ داخل لبنان بسبب ما يجمع البلدين من نفوذ في أوساط الطائفة الشيعية بلبنان، وأخيرًا مصدر دعم مادي واقتصادي وتعاون عسكري، أما من المنظور الإيراني فإن تحالفها مع سوريا يعطي إيران وسيلة للضغط على العراق، وحرية الوصول للطائفة الشيعية في لبنان، شريك عربي كبير، مما يقلل من الاستقطاب السني- الشيعي في الساحة العربية، ووسيط مع الدول العربية، وأخيرًا مصدر للدعم العسكري والاقتصادي.
- على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي المتمثل في علمانية النظام السوري وإسلامية النظام الإيراني، إلا أن مواجهة البلدين لنوعية واحدة من التحديات والمخاطر تفرض قدرًا كبيرًا من التنسيق المشترك والوقوف لمواجهة الخصوم وتحقيق المصلحة، فالعلاقة بين الطرفين هي علاقة يمكن وصفها بـ "**الاستراتيجية**"، بتأثير دوافعهما حول معاداة إسرائيل والعراق والهموم الاستراتيجية والاختلال في النظام العربي والهجوم الشرس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما دفعهما للبحث عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما، وتنمية العلاقات بين البلدين.
- نجحت سوريا في تعزيز تحالفها مع إيران، ورفضها التخلي عن هذا التحالف رغم ضغوط الولايات المتحدة المستمرة، ولقد أثبتت الأحداث أن التحالف السوري الإيراني تعدى شكل زواج المصلحة وأصبح تحالفًا ناضجا اتخذ طابعًا مؤسساتيًا، وأصبح من غير المحتمل أن ينحل هذا الترابط بسبب الولايات المتحدة أو إسرائيل، وفي أقصى تقدير فإن السلام بين سوريا وإسرائيل عندما يتحقق سيعيد معايير التحالف السوري الإيراني، إلا أنه لن يؤدي إلى كسره، وهذا أمر ترتضيه الدولتان.

- وأهم من ذلك، فإن علاقة كل من سوريا وإيران عميقة وممتدة ، وتستند إلى مصالح استراتيجية تجمعهما منذ فترة طويلة، كما أنهما يشكلان سويًا محور المقاومة والممانعة، ومن الصعب على سوريا أن تترك حليفًا تتعاظم قوته سنة بعد أخرى، وقد يصبح نوويًا في المستقبل المنظور.

ثم تناولت الدراسة من خلال الفصل الثالث موضوع "**التفاعلات السورية- الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية**"، وذلك على اعتبار أن التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من أهم المتغيرات المؤثرة في استمرارية العلاقات الإيرانية- السورية، فبداية لابد من توضيح عناصر أساسية فيما يخص الرؤيتين الإيرانية والسورية للصراع مع إسرائيل وذلك من خلال **مبحثين**، تناول الأول السياسة الخارجية السورية وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي، أما الثاني فركز على السياسة الخارجية الإيرانية وقضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي، وخلصنا من خلال هذا الفصل ما يلي:

- تعتبر القضية الفلسطينية المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي وتطوراتها المحور الأساسي الذي يحكم العلاقات السورية الإيرانية، فعلى الرغم من أن إسرائيل كانت عاملا مؤثرًا في تقارب البلدين كونها تشكل خطرًا على أمنها القومي، إلا أن الاختلاف في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي دفع بالعلاقات باتجاه التعاون أو الصراع.
- سعت إيران في سياستها نحو القضية الفلسطينية إلى تبني حركات المعارضة لعملية السلام لاسيما الإسلامية منها، وذلك لاستخدامها كأوراق ضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتان تهدفان إلى تهميش الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت استخدامها كرمز لاستمرار الصراع مع إسرائيل، وبالتالي فإن القضية الفلسطينية تمثل محورا أساسيا في السياسة الخارجية الإيرانية المرتبطة بالشرق الأوسط، وفي نفس الوقت تمثل عامل أساسي في التأثير على الدور الإيراني في المنطقة العربية بشكل خاص، وكذلك استمرارية الدور الإقليمي الإيراني باعتبارها دولة إسلامية شرق أوسطية وإن لم تكن في حالة صراع مباشر مع إسرائيل، وفي نفس الوقت تعد القضية الفلسطينية محدد رئيسي في تحديد مدى قوة وطبيعة العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة وفقا لمسار العملية السلمية وعلاقة هذه الدول مع إسرائيل.

- إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال دعمها للمقاومة الإسلامية في فلسطين، وحزب الله في لبنان، إنما تستهدف جعلهما أداتان لفرض القوة الإيرانية في المنطقة وفي معادلة الطموحات الإيرانية كدولة إقليمية عظمى تمتلك قدرات كبيرة تمثل تهديدًا رئيسيًا لأمن ووجود الكيان الإسرائيلي.
- يتطابق الموقفان السوري والإيراني في الكثير من القضايا التي تدور على الساحة العالمية، ومنها الدور الذي يلعبه التنسيق السوري الإيراني في مساندة القضية الفلسطينية، وهذا يدل على المواقف الوطنية والقومية التي تتبناها سوريا وإيران وتمسكها بالثوابت ورفضها لكافة الضغوط الأمريكية للتخلي عن مواقفها الثابتة، وعلى الرغم من عدم التطابق في الرؤيتين السورية والإيرانية تجاه عملية السلام، إلا أن طهران أدركت أن دمشق لن تقبل تفريطًا أو اتفاقًا يخالف أو يمس المصالح العربية الأساسية والمصالح الوطنية السورية، وقد عزز ذلك المواقف السياسية المشتركة إزاء تطورات عملية السلام ونتائجها التي تمثلت في اتفاق أوسلو 1993 والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية 1999 وما تلاها من جمود على كل المسارات في أعقاب وصول زعيم الليكود نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية ومواقفه المتشددة تجاه الفلسطينيين والسوريين .

وبهذا نصل إلى ختام الدراسة من طرفنا ولا ندعي أننا وصلنا إلى فصل القول فيما نشدناه أو الكمال فالكمال لله وحده ، فإن كنت قد قصرت في بعض الجوانب فإنني ألتمس العذر ، وحسبي أن بذلت ما في وسعي وأفرغت ما في جهدي ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، أحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهدتي لولا أن هدانا الله رب العالمين .

وأحمده أولاً وأخراً وأدعوه بقوله تعالي ((ربنا ولا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب)) صدق الله العظيم ..

**الباحـــث**

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

### أ. الكتب:


1.إبراهيم سعد الدين، محمد السيد سليم، وليد خدوري، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

2.أحمد سعيد تاج الدين، إسماعيل خليل، هويدا الرفاعي (محررون)، **التقرير الإيراني**، القاهرة : مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، 2009).

3.أحمد يوسف احمد وأخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

4.أمل مخائيل بشور، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر**، (طرابلس، جروس برس، 2003).

5.**أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

6.باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997).

7.برهان غليون، **الأسدية في السياسة السورية أو دور السياسة الإقليمية في تحقيق السيطرة الداخلية**، في: رضوان زيادة (محرر)، **معركة الإصلاح في سورية**، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006).

8.بهجت قرني، على الدين هلال (محرران)، ترجمة: جابر سعيد عوض، **السياسات الخارجية للدول العربية**، (القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1994).

9. بيزن إيزدي، ترجمة: سعيد الصباغ، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، (القاهرة، الدار الثقافية، 2000).

10.جمال السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

11.حسين أغا، أحمد الخالدي، ترجمة عدنان حسن، **سورية وايران: تنافس وتعاون**، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1997).

12.خليل أحمد خليل، **التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).

13.دانييل لوغاك، تعريب: حصيف عبد الغنى، **سورية في عهدة الجنرال الأسد**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).

14.دنيس روس؛ ترجمة عمر الأيوبي، سامى كعكى، **السلام المفقود: خفايا الصراع حول** سلام الشرق الأوسط، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2005).

15.رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

16.رياض الريس، **مصاحف وسيوف: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية**، (بيروت، رياض الريس، 2000).

17.ريتشارد هاس، ميجان واوسوليفان، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم، **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسية الخارجية**، الطبعة الأولي، (القاهرة، مركز الأهرام، 2002).

18.ريمون هنيبوش، **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية**، في: بهجت قرني، على الدين هلال (محرران)، ترجمة: جابر سعيد عوض، **السياسات الخارجية للدول العربية**، (القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1994).

19. زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولي، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007).

20.سعيد برزين، ترجمة: علاء الرضائي، **التيارات السياسية في إيران (1981 – 1997)**، (أبو ظبي، مركز الأمارات، 2000).

21.شارل سان برو، **الخفايا السورية: السياسة في الشرق الأوسط من عام 1970-1984**، (د.م، اليان ميشيل، مصر: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، 1984).

22.صلاح سالم زرنوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب النمط الوراثي، النمط الانقلابى، أنماط أخرى 1950-1985**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993).

23.ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، الطبعة الأولى، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012).

24.طلال عتريسي ، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الطبعة الأولي، (بيروت، دار الساقي، 2006).

25.عادل رضا، تقديم: إبراهيم سعدة، **التاريخ لا تحركه الصدفة: قراءة في فكر الأسد**، (القاهرة، دار أخبار اليوم، 1993).

26.عبد الحليم خدام، **التحالف السوري الإيراني والمنطقة**، الطبعة الأولى، (دمشق، مكتبة الأسد الوطنية للنشر والتوزيع، 2010).

27.عبد العزيز الدوري، وآخرون، **العلاقات الإيرانية العربية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، الطبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 1996).

28.عبد المنعم حمزة محمود، **أسرار مواقف وقرارات الرئيس الأسد ما بين مؤيد ومعارض**، (د.م، د.ن، 2000).

29.عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

30.على محافظة وأخرين، **العرب وجوارهم إلى أين؟**، سلسلة كتب المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000).

31.غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2005).

32.فاضل رسول، **العراق- إيران: أسباب النزاع**، كتب مترجمة (798)، الهيئة العامة للاستعلامات، 1992.

33.فلاينت ليفريت، ترجمة: عماد فوزى شعيبي، **وراثة سورية: اختبار بشار بالنار**، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005).

34. فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، ( القاهرة، مركز الأهرام للتنمية والنشر،1988).

35.كلايتون سوشير؛ ترجمة رضوان زيادة، صفوان عكاش، محمد شحادة، **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، (بيروت، الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2006).

36.كمال ديب، **أزمة في سورية.. انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي**، الطبعة الأولى (دار النهار، 2013).

37.محمد إسماعيل، **فروق الشيعة بين الفكر السياسي والنفي الديني**، الطبعة الأولى، (القاهرة، سينا للنشر والتوزيع، 1995).

38.محمد الدروبي، **مجلس الشعب السوري نستمر هل أنتم موافقون؟**، في: رضوان زيادة (إعداد وتقديم)، **ربيع دمشق: قضايا- اتجاهات- نهايات**، سلسلة قضايا الإصلاح (17)، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

39.محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، (القاهرة، مركز الدراسات والاستراتيجية، 2001).

40.محمد السعيد عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

41.محمد السعيد عبد المؤمن، **العمامة والعباءة في السياسة والحكم**، ( الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995).

42.محمد السيد سليم وأخرون، **العلاقات العربية- الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

43.محمد السيد سليم، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997).

44.محمد السيد سليم، **تحليل السياسية الخارجية**، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).

45.محمد صادق إسماعيل، **من الشاه إلى نجاد: إيران إلى أين؟**، الطبعة الأولى، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2010)

46.محمد عبدالقادر محمد، **استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، (أبو ظبى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999).

47. محمد على سرحان، **إيران إلى أين في عهد الرئيس محمد خاتمي؟ حول حضارات أم صراع حضارات؟**، (بدون ناشر، 1999).

48.محمد، محمد عبد القادر، **استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، الطبعة الأولي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999).

49.مصطفى اللباد: **حدائق الأحزان - إيران وولاية الفقيه**، (القاهرة: دار الشروق، 2006).

50. مصطفى عبد الله خشيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، (طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي 1996).

51.موسي الموسوي، **ثورة الخميني: الثورة البائسة؟**، ( بدون ناشر، بيروت، 1989).

52.موشيه ماعوز وأخرون، ترجمة: أحمد أبو هدبة، **الجولان بين الحرب والسلام**، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001).

53.موشيه ماعوز، ترجمة: لينا وهيب، **سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام**، (عمان، دار الجليل، 1998).

54.ميشال ايسينستادت، **من يحكم سورية؟**، في: رضوان زيادة (إعداد وتقديم)، **ربيع دمشق: قضايا- اتجاهات- نهايات**، سلسلة قضايا الإصلاح (17)، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

55.ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (بيروت، دار الكتاب العربي 1985).

56.نجاح محمد، **المتغيرات والنظام الدولي الجديد وسورية**، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1995).

57.نفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**، الطبعة الأولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

58.نفين مسعد، **العلاقات السياسية بين العرب وإيران**، في: جمال زكريا قاسم، يونان لبيب رزق (محرران)، **العلاقات العربية الإيرانية**، (معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).

59.نفين مسعد، **العلاقات السياسية بين العرب وإيران**، في: جمال زكريا قاسم، يونان لبيب رزق (محرران)، **العلاقات العربية الإيرانية**، (معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).

60.وليام ب. كوانت، تعريب: هشام الرجائي، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2000).

61.وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الثورة والدولة**، (القاهرة، دار الشروق، 1997).

## ب. الدوريات:


1. أبو بكر الدسوقي، الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (164)، أبريل 2006).
2. أحمد أبو الحسن زرد، القمة السورية.. المعوقات والنتائج، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (84)، 1986).
3. أحمد ثابت، سورية والأزمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (103)، يناير 1991).
4. أحمد خالدي، حسين أغا، ترجمة: عدنان حسين، العلاقات السورية الإيرانية، مصالح تعزز الاستمرار والتطور بين أمريكا وإيران والخليج، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 49، فبراير 1996.
5. أحمد دياب، سورية والعراق وإيران، هل هو تحالف جديد؟، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 138، ديسمبر 1998).
6. أحمد فؤاد رسلان، التقارب التركي- الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 13، أكتوبر 1997).
7. أحمد يوسف أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات العربية، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، أكتوبر 2006).
8. أسامة الغزالي حرب، أبعاد الصراع العراقي- الإيراني، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 61، 1980).
9. أشرف كشك، التحالفات الإقليمية لإيران: السياسة تتجاوز الأيديولوجيا، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (165)، يوليو 2006).
10. أمير محمد حاجي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل من منظور العلاقات الدولية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (44)، مارس 2004).
11. أميرة إسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 17، العدد 3، 2010.
12. أنتوني كورد سمان، تحسين العلاقات الأمريكية السورية: بعض البدايات الممكنة"، **المستقبل العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 342، 2007).

13.إيتامار رابينوفيتش، كيف نتحدث وكيف لا نتحدث إلى سورية: تقييم العقبات والفرص في مفاوضات السلام السورية الأمريكية الإسرائيلية المستقبلية، **سلسلة ترجمات الزيتونة (57)**، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يوليو 2010).

14.إيران وسورية محوران استراتيجيان في المنطقة، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 62، سبتمبر 2005).

15.إيران وسورية.. علاقات استراتيجية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد68، مارس 2006).

16.إيران وفصل جديد في العلاقات السورية- اللبنانية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد سبتمبر 2008).

17.إيران ومحادثات السلام السورية الإسرائيلية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ديسمبر 2008).

18.أيمن السيد عبد الوهاب، إشكالية العلاقة بين السلام والانسحاب، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (114)، أكتوبر 1993).

19.أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري- الإسرائيلي وإشكاليات التحول إلى الجوهر، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (119)، يناير 1995).

20.أيمن السيد عبد الوهاب، العلاقات السورية الإيرانية محدد التسوية السلمية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 125، يوليو 1996).

21.أيمن السيد عبد الوهاب، سورية بين المواجهة الحتمية وتغير المعادلة التفاوضية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 128، أبريل 1997).

22.أيمن السيد عبد الوهاب، المحادثات السورية الإسرائيلية وإشكالية بناء الثقة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 122، أكتوبر 1995).

23.أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري الإسرائيلي واختلاف الأولويات، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 118، أكتوبر 1994).

24.أيمن السيد عبد الوهاب، المسار السوري الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 120، أبريل 1995).

25.أيمن السيد عبد الوهاب، سورية وإسرائيل وإشكالية صنع السلام، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 124، أبريل 1996).

26.باكينام الشرقاوي، إيران وانتفاضة الأقصى، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (6)، يناير 2001).

27.جلال عبد الله معوض، العلاقات التركية- الإسرائيلية في نهاية الثمانينات، **شئون عربية**، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 22، ديسمبر 1996).

28.جمال عبد الجواد، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 152، 2005).

29.حسام سويلم، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (103)، فبراير 2009).

30.حسام سويلم، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد فبراير 2009).

31.حسن أبو طالب، سورية وتداعيات احتلال العراق، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (154)، 2003).

32.حسن أبو طالب، سورية ولبنان: نحو حقبة جديدة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 160، أبريل 2005).

33.حميد إسماعيلي، إيران وسورية: علاقات استراتيجية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (68)، مارس 2006).

34.حوار مع آية الله يزدي، **مجلس الخبراء وكيفية الإشراف علي الزعامة، مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (81)، أبريل 2007).

35.خالد عمر عبد الحليم، اتفاق نصر الله –عون: إعادة تشكيل التوازنات السياسية في لبنان، **السياسة لدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (164)، أبريل 2006).

36.خالد فياض، العلاقات السورية الإيرانية: تكامل المصالح وتجاوز الخلافات، **السياسة الدولية**،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (174)، أكتوبر 2008).

37.خالد فياض، العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 127، يناير 1997).

38.خالد فياض، تطور العلاقات السورية العراقية الفرص والمخاطر، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (130)، أكتوبر 1997).

39.خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (165)، يوليو 2006).

40.خليل العناني، تحقيقات ميليس: إلى أين تقود سورية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (163)، يناير 2006).

41.خيام محمد الزعبي، رؤية المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية من منظور استراتيجي (السياسة الأمنية الاقتصادية الثقافية)، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد مايو 2009).

42.دانيال بايمن، مضامين تغيير القيادة في العالم العربي السعودية ومصر وسورية، ترجمة: علي حسين باكير، **قراءات عالمية**، العدد (3)، شتاء 2005.

43.دور إيران في الصراع السوري- الإسرائيلي، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ديسمبر 2007).

44.رابحة سيف الدين علام، جدل إحياء العلاقات السورية اللبنانية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (174)، أكتوبر 2008).

45.ردود الفعل العالمية على خطاب أحمدي نجاد، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (65)، ديسمبر 2005).

46.رضوان زيادة، العلاقات السورية – اللبنانية بين الماضي والحاضر، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 164، أبريل 2006).

47.رضوان زيادة، صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة السابعة عشرة، العدد رقم (174)، أبريل 2007).

48.سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد 25 عامًا.. تحولات الدولة والمجتمع، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 157، يوليه 2004).

49.سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد. حدود التغيير، **السياسة الدولية**،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (162)، أكتوبر 2005).

50.سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، **السياسة الدولية**، العدد (155)، يناير 2004).

51.سامح راشد، إيران وسورية: التحالف حول لبنان، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (166)، أكتوبر 2006).

52.سامح راشد، سورية وإسرائيل: التفاوض لأهداف أخرى، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (174)، أكتوبر 2008).

53. سامح راشد، سورية ولبنان.. حسابات تقليدية وتحديات جديدة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 159، يناير 2005).

54.سامح راشد، سياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد67، فبراير 2006).

55.سامح راشد، سورية وإسرائيل: التفاوض لأهداف أخرى، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (174)، أكتوبر 2008).

56.سامح همام، الضغوط الأمريكية ومستقبل العلاقات الإيرانية – السورية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد65، ديسمبر 2005).

57.سامح همام، فوز حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيراني جديد، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (68)، مارس 2006.

58.سمر بهلوان، العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 22، العدد 3، 4، 2006.

59.السياسة الخارجية الإيرانية وبنية النظام الدولي، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 21، مايو 2002).

60.السيد عوض عثمان، الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي على لبنان، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (73)، أغسطس 2006).

61.السيد عوض عثمان، الموقف الإيراني من العدوان الإسرائيلي على لبنان، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (173)، أغسطس 2006).

62.شارلز كاديه، التحالف غير الطبيعي بين سورية وإيران، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 91، 1988).

63.شيرين هنتر، ايران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين.. الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد (38)، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001).

64.صبحى عسيلة، المفاوضات السورية الإسرائيلية: المصالح في مواجهة الثوابت، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجلد الثامن عشر، العدد 192، 2008).

65.صبحي عسيلة، المفاوضات السورية الإسرائيلية، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 47، يناير 2010.

66.طلال بنان، **إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**، (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004).

67.طلال صالح، إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004).

68.طلال عتريسي، التصور العربي لإيران: التطورات القطرية والقومية الإسلامية، **المستقبل العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 279، 2002).

69.عبد الله يوسف سهر، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 132، أكتوبر 1999).

70.عبير ياسين، الضغوط على سورية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (163)، 2006).

71.عبير ياسين، انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (37)، 2001).

72.عقيل سيد محفوظ، سورية وتركيا الواقع والراهن واحتمالات المستقبل، **المستقبل العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

73.علي كشتجر، خامنئي ومجلس الخبراء، **مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (88)، نوفمبر 2007).

74.عمرو عبد الكريم، تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران، **السياسة لدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (130)، أكتوبر 1997).

75.فرهانغ رجائي، تأملات حول الدين والسياسة في إيران، **مجلة شؤون الأوسط**، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (103)، بيروت 2001.

76.مأمون كيوان، العلاقات السورية- الإيرانية جيوبوليتيكا التسامح المتبادل، **مجلة شؤون الأوسط**، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 84، بيروت، 1999).

77.محمد أبو الفضل، الأهداف السياسية للتصعيد بين إيران وإسرائيل، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 66، يناير 2006).

78.محمد أبو الفضل، مكاسب وخسائر إيران من الحرب على لبنان، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (73)، سبتمبر 2006).

79.محمد إدريس، جدل الإصلاح والسياسة الخارجية، **مختارات إيرانية**، العدد (3)، أكتوبر 2001).

80.محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (162)، أكتوبر 2005).

81.محمد السعيد عبد المؤمن، أحمدي نجاد وإسرائيل، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (65)، ديسمبر 2005).

82.محمد السعيد عبد المؤمن، إيران- إسرائيل: محددات التأثير المتبادل، **أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، نوفمبر 1997.

83.محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا.؟، مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (55)، فبراير 2005).

84.محمد رضا وصفي، الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة، **شؤون الأوسط**، (مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد( 123)، 2006).

85.محمد عباس ناجى، هل بدأت سورية في الابتعاد عن إيران؟، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 81، إبريل 2007).

86.محمد عباس ناجي، أين يقف رفسنجاني داخل النظام السياسي الإيراني، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 125، مايو 2005.

87.محمد عباس ناجي، من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد (25)، يناير 2007).

88.محمد عباس ناجي، هل فشل الرئيس السكرتير في إيران، **ملف الأهرام الاستراتيجي**،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (131)، نوفمبر 2005.

89.محمد عبد القادر، الدور الإقليمي لتركيا وإيران- حصار غزة، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (103)، فبراير 2009).

90.محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد (36)، مارس 2007.

91.محور (طهران دمشق بيروت) في مواجهة محور (واشنطن تل أبيب) (2/1)، )، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 53، ديسمبر 2004).

92.محور طهران- دمشق- بيروت في مواجهة محور واشنطن- تل أبيب: تعزيز التحالف الإيراني- السوري- اللبناني (2/2)، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 54، يناير 2005).

93.مرحلة جديدة في الصراع بين إسرائيل وإيران، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد أغسطس 2007).

94.مصطفى اللباد، إيران والقضية الفلسطينية: مشاعر التضامن وحسابات المصالح، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد 24، عدد 94 ربيع 2013.

95.مصطفى عبد العزيز، العلاقات العراقية - السورية. نحو مزيد من التأزم، **السياسة لدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (162)، أكتوبر 2005).

96.معن بشور، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات على لبنان، **المستقبل العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330، أكتوبر 2006).

97.ميرفت دياب، إيران - تركيا: علاقات الإخوة الأعداء، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (25)، أغسطس 2002).

98.نيفين مسعد، التحالف الإيراني السوري وتأثيراته الإقليمية، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد (36) مارس 2007.

99.نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات على إيران، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، أكتوبر 2006).

100. نيفين مسعد، الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات، **شؤون عربية**، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (125)، ربيع 2006).

101. نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 379، سبتمبر 2010).

102. نيفين مسعد، ندوة صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (265)، بيروت 2001).

103. نيفين منير، سورية وعملية السلام في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 112، أبريل 1993).

104. وليد عبد الناصر، ثلاث دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، **كراسات استراتيجية**،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المجلد السادس 1996).

105. ويلفريد بوختا، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، سلسلة دراسات مترجمة(17)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996).

106. يحيي داود عباس، قراءة في كتاب النظام السياسي الإيراني، **مختارات إيرانية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (87)، أكتوبر 2007).

## ج. الرسائل والأبحاث العلمية:

1. أبو بكر فتحي عبد المجيد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجمهورية العربية السورية في الفترة ما بين 2001-2008**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011).

2. أحمد جواد سالم الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2008، رسالة ماجستير**، قسم دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر بغزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009).

3. أحمد محمد حسن توبة، **السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاسها على النظام الإقليمي العربي 2000-2009**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013).

4. أسماء توفيق السيد النمر، **التأثيرات السياسية الداخلية للحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 "دراسة مقارنة بين لبنان/إسرائيل**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009).

5. باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993).

6. جمال سلامة على، **أثر متغيرات الصراع العربي- الإسرائيلي على طبيعة العلاقات المصرية السورية**، رسالة دكتوراه(، كلية تجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ---).

7. خالد أحمد محمد الملا، **أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية 1979-2000**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006).

8. خالد رمضان شعبان، **موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010).

9. خيام محمد الزغبي، **العلاقات السورية المصرية 1989-2006**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010).

10. دعاء جميل أحمد عرابي، **أثر تغير النظام العالمي علي استخدام العقوبات حالة سورية (1990-2008)**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2011).

11. رائد حسن سليمان العبادلة، **تأثير العلاقات السورية الإيرانية على القضايا العربية 1997 - 2011**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012).

12. رجائي سلامه الجرابعة، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)**، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، مايو 2012).

13. ريم ثابت بدر، **أسباب فشل مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية**، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشئون الدولية والدبلوماسية، (الأكاديمية السورية الدولية، 2010).

14. سالم حميدة غازي، **أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على تغير مفهوم التسوية السليمة للصراع العربي الإسرائيلي دراسة حالة سورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بنغازي: قاريونس 1997).

15.سعاد عبد العاطي الفائدي، **الأمن القومي العربي ودول الحوار دراسة حالة تركيا**، رسالة ماجستير غير منشورة ، (بنغازي: قاريونس ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ربيع 2005).

16.شيماء محمد عبد الله، **السياسة الإيرانية الخارجية مع التطبيق علي عهد ما بعد خاتمي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2009).

17.عبد العزيز شحادة المنصور، **السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002).

18.عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009).

19.عيسى سلمان غيث، **تطور العلاقات الاستراتيجية التركية- الإسرائيلية وانعكاساتها على سورية خلال الفترة من 1991- 1998**، رسالة ماجستير غير منشورة (بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2008).

**20.** غباشي على خير الله، **انتفاضة الأقصى ومستقبل التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009).

21.محمد أنور محمد العتوم، **أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات السياسية الأردنية السورية 1985-2003**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009).

22.محمد سلطان النعيمي، **الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000 ...دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية**، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية وآدابها، 2007).

23.محمد علي الشيخ، **الإدارة الأمريكية وأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008).

24.نيبال عز الدين جميل عطية، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية والعراق(1990-2007)**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007).

25.ولاء على محمد إبراهيم، **السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة: دراسة مقارنة لدورات الجمعية العامة في أعوام "1975-1978، 1985-1988، 1990-2001"** ، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006).

## د. التقارير:

1.التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003.

2.التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، **قضايا عربية ساخنة في مواجهة الضغوط**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005).

3.عبير ياسين، العلاقات الإيرانية بدول المواجهة مع إسرائيل، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، القاهرة، 2000.

## هـ. مؤتمرات:

1.مصطفى اللباد، **العلاقات العربية- الإيرانية**، المؤتمر السنوي الثامن لمركز الدراسات الآسيوية: نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2003).

## و. المقالات

1. **الولي الفقيه.... الدور والصلاحيات،**

http://www.aljazeera.net/news/pages/3503ddfd-23e1-4359-a989-2763a63cfcf0

2.مقال في البيان – نت، "العلاقات الإيرانية بين التعاون والتحالف" بتاريخ 12 فبراير 2007.

3.موقع الحوار المتمدن، "المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية من منظور استراتيجي"، العدد 2931، بتاريخ 1/ 3/ 201.

4. **محمد صدقي الدجاني، القضية الفلسطينية في العلاقات الإيرانية- العربية: عن ندوة العلاقات الإيرانية العربية (الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل)، "نت" .**

http://www.taghrib.org/arabic/nashat/elmia/markaz/nashatat/elmia/matboat/resalataltaghrib/19-20/35.htm

5. خيام محمد الزعبي، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السورية**، الحوار المتمدن- العدد (2864)، 21 ديسمبر 2009،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=196083

6. خيام محمد الزعبي، المصالح المشتركة وغير المشتركة بين إيران وسورية من منظور استراتيجي (السياسية الأمنية الاقتصادية الثقافية)، الحوار المتمدن-العدد: 2931، 1 مارس 2010.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=205801

7. عياد البطنيجي، **التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله**، الحوار المتمدن-العدد: 2138 - 23 ديسمبر 2007 .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=119321

8. أميرة إسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 3، 2010.

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58427

## ثانيًا: المراجع الأجنبية:

### A. Books:


1. Abrahamian, Ervand, Khomeinism: **Essays on Islamic Republic,** (London, University Of California Press, 1993).
2. Anoushirivan, Ehteshamis & others, **Syria and Iran: Middle East powers in a penetrated regional system,** (London and New York: Routledge, 1997).
3. Bahman, Bakhtiar, **The Governing Institutions of Islamic Republic of Iran: The Supreme Leader, The Presidency, and the Majalis,** In: Al Swaidi, Gamal, ed, **Iran and The Gulf: a search for Stability** (Abu Dhabi: The Emirates Centre For Strategic Studies and Research, 1996).
4. Chubin, Shahram, **Iran's national Security policy**, (New York, Washington DC, 1994).
5. Heydeman, Steven & Leenders, Reinoud, **Middle East Authoritarianisms: Governance‹Contestation, and Regime Resilience in Syria and Iran,** (New York: Stanford University Press, 2013).
6. Hoogluiid, Eric, **Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979**, (New York, Syracuse University Press, 2002).
7. Karen,Fest, **the Iranian revolution and political change in the Arab world,** (Abu Dhabi, Emirates Centre for strategic studies and research, 1996).
8. Mohsen, Milam. M, **the Making of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic**, (Boulder, co: West Review Press, 1994).
9. Shaul. B ,Bakhash, , **The Reign of The Ayatollahs: Iran and The Islamic Revolution**, (New York, Basic Books, 1994).


### B. Theses:


1. Cavlak, Mavruk, **Syria's Practice of Pan-Arabism: The United Arab Republic And Changing Poles From Pan-Arabism To Pan-Syrianism,** An Abstract Represented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts, (the Graduate Faculty of Saint Louis University, 2012).
2. Elizabeth Abedin, Roshni, **Iranian-Israeli Relations: from covert relations to open hostility,** A Thesis in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Liberal Studies, (the Faculty of The School of Continuing Studies and of The Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University Washington, D.C., July 13, 2010).

3. Gonzales, Raymond, **Jordanian and Syrian foreign policy during the 1990-1991 Gulf Crisis: A comparative study,** a Thesis in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in International Affairs, (Washington, D.C., Faculty of the School of International Service, The American University, 1991).
4. Rasmussen, Zachary, **Syria's Alignment with Iran and Efforts to Encourage Syrian Defection,** a Thesis in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Middle East Studies/Political Science, (Department of Languages and Literature, The University of Utah, May 2011).
5. Thomson, Amy, **The ties that Bind: Iran and Hamas's Principle-agent Relationship**, A Thesis presented in Fulfillment of The Requirements for the Degree of Master of Arts in Politics, (New Zealand, Massy University, 2012).
6. Yaseen, Ibrahim Mahmoud, **Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign Policy: The Role of International and Domestic Political Factors in Shaping the Iranian Foreign Policy, 1979 – 2006,** A Thesis in Partial Fulfillment of The Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, Morgantown, the Eberly College of Arts and Sciences, West Virginia University 2007).

## C. Periodicals

1. Abukhalil, Asad, Syria and the Shiites: Al-Asad's Policy in Lebanon, Third World Quarterly, Vol. 12, No. 2 (Apr., 1990).
2. Allouni, Aziz, Syria, Palestine and the Federation of Arab Republics, **Pakistan Horizon,** Vol. 24, No. 3 (Third Quarter, 1971).
3. Bartell, Dawn L. & Gray, David H. Conflict in Syria and the Opportunity to Reduce Iran's Regional Influence and Iran's Threat to the International Community, **Global Security Studies,** Volume 3, Issue 4, fall 2012.
4. Bhutani, Sisrendra, Syria's Challenge to Interim Accord, **Economic and Political Weekly,** Vol. 10, No. 41 (October 11, 1975).
5. Calabrese, John, Iran II: The Damascus Connection**, the World Today**, Vol. 46, No. 10 (Oct., 1990).
6. Crabb. Jr, Cecil , The Impact of Islamic Thought Upon Political Ideology and Behavior, **The Journal of Politics** , Vol ( 48), No ( 4) , Nov, 1986.
7. Edward. Shirley G, **Fundamentalism In Power: Is Iran's Present Algeria's Future?** (Foreign Affairs, Vol (74), No (3), May/ June, 1995).

8. Ethan, David Like Father, Like Son – Personalized Succession: Bashar Asad and the New Challenges to the Ba'thist State, **The Fletcher School Online Journal for Southwest Asia and Islamic Civilization**, Fall 2008.
9. Goodarzi, Jubin M., Syria and Iran: Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment, **Ortadoğu Etütleri**, Volume 4, No 2, January 2013.
10. Goodarzi, Jubin, Syria and Iran: Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East, **International Affairs** (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 82, No. 6 (Nov.,2006), pp. 1192-1193.
11. Goodarzi, Jubin, Iran and Syria at the Crossroads: The Fall of the Tehran-Damascus Axis?, Wilson Centre, Middle East Program, **Viewpoints,** No. 35, August 2013.
12. Hinnebusch, Raymond A., Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians, **Arab Studies Quarterly,** Vol. 8, No. 1 (Winter 1986).
http://tiglarchives.org/files/resources/nimep/v3/syrian_foreign_policy.pdf
13. Hunter, Shireen, Iran between the Gulf and the Caspian basin: strategic and economic implications, occasional papers No 38, (Emirates Centre for Strategic studies and research, Abu Dhabi, 2000).
14. Jonathan Gelbart, Iran-Syria Axis: A Critical Investigation, **Stanford Journal of International Relations**, fall 2010.
15. Kabalan, Marwan & others, Syrian Foreign Policy and the United States: From Bush to Obama, Review of Middle East Studies, Vol. 45, No. 1 (Summer 2011).
16. Karmon, Ely, Iran–Syria–Hizballah–Hamas A Coalition Against Nature Why Does it Work?, **The Proteus Monograph Series,** Volume (1), Issue (5), May 2008.
17. Katz, Mark N., U.S. Policy toward Syria: Making the Best of a Bad Situation?, Wilson Centre, Middle East Program, **Viewpoints**, No. 41, October 2013.
18. Kerbitte, Samuel, Interview 1. Hafiz al-Asad: Terrorism and the Anti-Syria Campaign, **Journal of Palestine Studies,** Vol. 15, No. 4 (summer, 1986).
19. Repko, Elliot M., the Israeli-Syrian Conflict: Prospects for a Resolution, **Journal of International Policy Solutions,** Volume 7, spring 2007.
20. Maitra, Ramtanu, the Saudi-Israel Pact vs. the Palestinians and Iran, **Counterintelligence EIR,** November 1, 2013.
21. Mehkri, Ishtiaq Ali, Religion and Politics in Iran-Iraq Relations, **Pakistan Horizon,** Vol. 58, No. 4 (October 2005).

22. http://www.meforum.org/1755/has-hezbollahs-rise-come-at-syrias-expense

23. Samii, Abbas William, a Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran-Syria Relationship, **Middle East Journal,** Volume (62), No. (1), Winter 2008.

24. Shad, Tahir I. & others, Syrian Foreign Policy in the Post-Soviet Era, **Arab Studies Quarterly,** Vol. 17, No. 1/2 (Winter and Spring, 1995).

## D. Reports:

1. Fulton, will & Wyer, Sam, **Iranian strategy in Syria,** A joint Report by AEI's critical threats project & Institute for the Study of War, Institute for the Study of War and AEI's Critical Threats Project, May 2013.

2. Bar, Shmuel, **Bashar's Syria: The Regime and its Strategic Worldview,** Institute for Policy and Strategy, Interdisciplinary Center (IDC), Herzliya, Israel, 2006.

3. **Syria under Bashar (II): Domestic Policy Challenges,** 11 February 2004, International Crisis Group (ICG), Middle East Report N°24, Amman /Brussels.

4. **Syria under Bashar (I): Foreign Policy Challenges,** 11 February 2004, International Crisis Group (ICG), Middle East Report N°23, Amman /Brussels.

University of Benghazi

Faculty of Economics

Political Science

# The development of Syrian-Iranian relations and their impact on the settlement Path of the Palestinian issue

During the period 1991-2009

Prepared by the student

**SaadHassanMussaBakarAl-Obeidi**

The Supervisor

**Dr. AbdullahMohammedMasood**

The Thesis is presented for the completion of the post graduate degree requirements(MA) in Political Science

On22/06/2014

The Arabian and regional zone have witnessed changes in thesystem of international relationsandpoliticallinksafter the end ofthe Cold War period, so there arenew forcescompetingfor influenceandpossessing the abilitytomakeother statesfall underits banner, Iranand Syriamodels of such countries.

The Problem of the studyis that thedevelopment of the Syrian-Iranian relationsafterthe second Gulf Warand the emergence ofa central forcerepresented in theUnitedStates of Americaledto the establishment ofsuch a forceofIranto bean important playerin the regional politicsand in theaffairs of the regionon the grounds theof its interactionssectarianincountriessurroundingIran,like Iraq, Saudi Arabiaandmore importantly,Syria.

The Syrian-Iranian relationship affectedthe path ofthe Palestinian issue , which dividedthePalestinian societyfora pro-peace agreement and anti-peace agreementsociety ; thatis supported by Iranand Syria

The importance ofthe study lies on thatIran is aregionalstate affects and is affectedbythe events ofthe region; thatis witnessingpolitical and militarybickering ; which overshadow on the future ofthe Palestinian issue.

The researcher tried to takethe historical andanalyticalapproachto clarify the future visions of that relationshipand the role ofthe Arabsin it ; andtrackthe development ofthe Syrian-Iranianrelationship.

The researcher started from thehypothesisthatthetwo states mustdeal withthePalestinian issuediplomaticallyandto bemoresupportiveof the peace process,especially thatthe Arab regionis witnessingradical changesdramatically impactedon the Palestinian issue.

The study found the results that give a clear picture of Iran; a state characterized by Interlacement and complexity in the decision-making process because of the diversity of intellectual references of the political system and is the opposite of what in Syria, where the central authority in decision-making, and Iran with tide with ideological Shiite find its rival in the surrounding Region ; which is Turkey-backed by Gulf states for years to be an outstanding player faces Iran, so Iran is trying with its friends to play a role in the affairs of the region, especially it shows a democratic electoral system since the eighties of the last century , this is what is not seen in the Arab region and Syria needs the support of a strong state ; which is similar in orientation and support the Palestinian resistance and Hezbollah in Lebanon ; the end result that there are several factors have emerged after the period of the Second Gulf War led to the unification of Syrian-Iranian relationship, which was aware of the dangers surrounding them and that we see now.